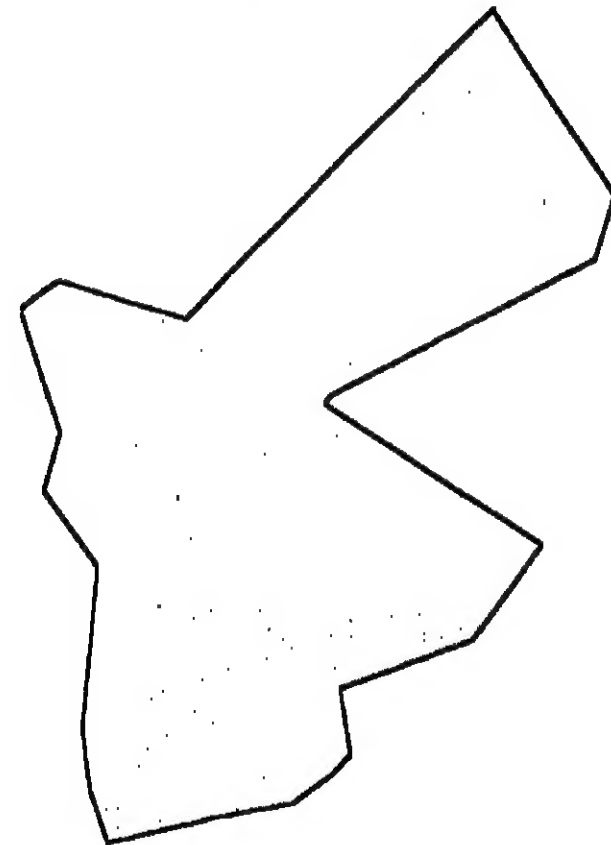


مجلس العدل

الجريدة الرسمية  
للمملكة الأردنية الهاشمية



عمان: الاربعاء ١٦ جمادى الأولى سنة ١٤٢١ هـ. الموافق ١٦ آب سنة ٢٠٠٠ م.

العدد ٤٤٥٠

تصدر عن رئاسة الوزراء - مديرية الجريدة الرسمية

الاشتراك السنوي

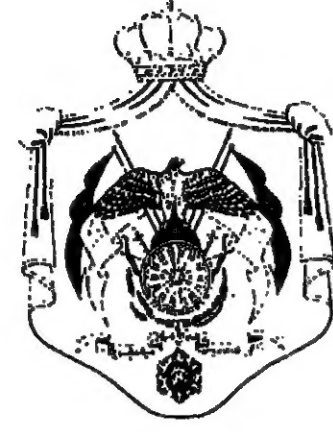
داخل المملكة : ٣٠ ديناراً أردنياً

خارج المملكة : ٧٠ ديناراً أردنياً

ثمن النسخة الواحدة - دينار أردني

طبعت في المطابع العسكرية

البيع والتوزيع - وزارة المالية - الجريدة الرسمية



## الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

تصدر عن رئاسة الوزراء/ مديرية الجريدة الرسمية

فهرس العدد ٤٤٥٠ \*\*\*\*\* الصادر بتاريخ ٢٠٠٠/٨/١٦

### القسم الأول

رقم الصفحة	المحتويات
٣١٨٥	— مجلس الأمة
٣١٨٦	— مجلس أمناء جامعة البلقاء التطبيقية
٣١٨٧	— مجلس أمناء الجامعة الأردنية
٣١٨٨	— قانون رقم (٢٩) لسنة ٢٠٠٠ — قانون معدل القانون للتقاعد المدني
٣١٩٠	— نظام رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٠ — نظام تشكيل محكمة شرعية في لواء ملخص والخصيص
٣١٩٢	— نظام رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٠ — نظام تشكيل محكمة شرعية في لواء الهاشمية
٣١٩٤	— نظام رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠٠ — نظام تشكيل محكمة صلح في لواء المزار الشمالي
٣١٩٦	— نظام رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٠ — نظام تشكيل محكمة صلح في قضاء الجفر
٣١٩٨	— نظام رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٠ — نظام تشكيل محكمة صلح في لواء الطيبة
٣٢٠٠	— نظام رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٠ — نظام تأديب الطلبة في جامعة الحسين بن طلال
٣٢١٠	— نظام رقم (٢٩) لسنة ٢٠٠٠ — نظام البحث العلمي في جامعة الحسين بن طلال
٣٢١٣	— نظام رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٠ — نظام المكافأة والتعويض للعاملين في جامعة الحسين بن طلال
٣٢١٨	— نظام رقم (٣١) لسنة ٢٠٠٠ — نظام البعثات العلمية في جامعة الحسين بن طلال

يتبع القسم الأول...

هكذا هو الفصل

## لحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٨٢) من الدستور —————  
 عبد الله الثاني ابن الحسين  
 تصدر ارادتنا بما هو آت:-

يضاف ما يلي الى الأمور المبينة في الارادة الملكية الصادرة بتاريخ  
 ٢٠٠٠/٦/٢٦ التي دعي مجلس الامة في دورة استثنائية من اجل اقرارها:-

- ١- مشروع قانون مؤسسة الاذاعة والتلفزيون لسنة ١٩٩٦ .
- ٢- مشروع قانون الهيئة الوطنية لإزالة الأنغام واعادة التأهيل لسنة ٢٠٠٠ .
- ٣- مشروع قانون مؤسسة استثمار الموارد الوطنية وتتميتها لسنة ٢٠٠٠ .

٢٠٠٠/٧/١٩

نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية  
 الدكتور عوض خليفات  
 رئيس الوزراء  
 المهندس علي ابو الراغب

رقم الصفحة	المحتويات
٢٢٢٨	— نظام رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٠ — نظام منح الدرجات العلمية والدرجات الفخرية والشهادات في جامعة الحسين بن طلال
٢٢٣١	— نظام رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٠ — نظام الهيئة التدريسية في الجامعة الهاشمية
٢٢٥٢	— نظام رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٠ — نظام الموظفين في الجامعة الهاشمية
٢٢٧٨	— نظام رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠٠ — نظام موظفي مستشفى الملك المؤسس عبد الله الجامعي
٢٢٩٧	— نظام رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٠ — نظام رسوم أعمال التأمين
٢٣٠١	— تعليمات معدة لتعليمات تأهيل المكاتب والشرركات الهندسية والاستشارية رقم (٢٠٠٠/٣)
٢٣٠٢	— تعليمات ادارة وتطبيق اجراءات اعتماد مختبرات الفحص والاختبار او المعايير رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٠
٢٣١٥	— قرار صادر عن وزير المالية
٢٣١٦	— تعليمات التأهيل المسبق للمقاولين والمستشارين لسنة ٢٠٠٠
٢٣١٨	— قرار رقم (٩) لسنة ٢٠٠٠ صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

## القسم الثاني

رقم الصفحة	المحتويات
٣٣٢٠	— الأسماء
٣٣٢٠	— وكالات الوزراء
٣٣٢٠	— التمثيل الدبلوماسي وتعيين السفراء والقناصل القفريين
٣٣٢١	— الموظفين
٣٣٢٦	— الجنسية الأردنية
٣٣٢٧	— الاستملاك
٣٣٣٠	— الاتحادات الرياضية
٣٣٣١	— الشؤون البلدية والقروية والبيئة
٣٣٨١	— المواصفات القياسية
٣٣٩١	— المحامون الشرعيون
٣٣٩٣	— قرار رقم (٧) لسنة ٢٠٠٠ صادر عن وزير الصناعة والتجارة
٣٣٩٤	— المطالبات
٣٤٠٨	— الاعلانات
٣٤١٠	— المحاكم

## مجلس أمناء جامعة البلقاء التطبيقية

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على ما يلي:-

- ١- قبول استقالة الذوات المذكورة اسماؤهم: تالياً من عضوية مجلس امناء جامعة البلقاء التطبيقية اعتباراً من تاريخ ٢٠٠٠/٧/٢٤ :
  - ١- معالي السيد رياض المغلح
  - ٢- عطوفة الدكتور فكتور بله
  - ٣- سعادة الدكتورة هيفاء ابو غزاله
- ٢- تعيين الذوات المذكورة اسماؤهم تالياً اعضاء في مجلس امناء جامعة البلقاء التطبيقية للمدة المتبقية للمجلس:
  - ١- معالي الدكتور خالد طوقان
  - ٢- سعادة الدكتور محمد ابو هديب
  - ٣- سعادة السيد عبد موسى النهار
  - ٤- سعادة السيدة نازك قطيشات

## مجلس أمناء الجامعة الأردنية

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على ما يلي:-

- ١- قبول استقالة دولة المهندس علي ابو الراغب من عضوية مجلس امناء الجامعة الأردنية اعتباراً من تاريخ ٢٠٠٠/٧/٢٤.
- ٢- تعيين الذوات المذكورة اسماؤهم تالياً اعضاء في مجلس امناء الجامعة الاردنية للمدة المتبقية للمجلس:
  - معالي المهندس سمير قعوار
  - معالي السيد مجرم الخريشا
  - معالي الدكتور اسحق مرقه
  - سعادة المهندس حازم المومني



نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ماقرره مجلس الاعيان والنواب  
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره  
واضالته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٢٩) لسنة ٢٠٠٠

قانون معدل لقانون التقاعد المدني

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون التقاعد المدني لسنة ٢٠٠٠) ويقرأ مع القانون رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٩ ، المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل قانونا واحدا ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل المادة (٥) من القانون الاصلي باضافة الفقرة (ل) بالنص التالي اليها :

ل- الخدمة السابقة لمن عمل رئيساً لاي بلدية او مجلس قروي ومن كان عضواً او موظفاً في بلدية او امانة عمان الكبرى في المملكة وكذلك الخدمة السابقة في المنظمة التعاونية الاردنية لمن يشغل عضوية مجلس الامة بعد نفاذ احكام هذا القانون وتطبق بشأن أي من هاتين الخدمتين احكام الفقرة (ك) من هذه المادة .

وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية	نائب رئيس الوزراء	نائب رئيس الوزراء	عبد الله الثاني ابن الحسين
الدكتور عبد السلام العبادي	الوزراء	الوزراء	٢٠٠٠/٢/٢٩
وزير الداخلية	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة	وزير الخارجية	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية
نائب القاضي	وزير دولة للشؤون البرلمانية	عبد الله الخطيب	وزير الداخلية
وزير الزراعة	وزير المالية	عبد الحافظ	وزير الزراعة
المهندس هاشم الشبول	الدكتور ميشيل مارتو	عبد الحافظ	المهندس هاشم الشبول
وزير الشباب والرياضة	وزير الأشغال العامة والإسكان	المهندس حسني أبو غدا	وزير الشباب والرياضة
سعيد شلم	الدكتور كامل محادين	المهندس حسني أبو غدا	سعيد شلم
وزير الصحة	وزير النقل	المهندس عيسى أيوب	وزير الصحة
الدكتور مصلح الطراونة	الدكتور عبد الله طوقان	المهندس عيسى أيوب	الدكتور مصلح الطراونة
وزير الطاقة والثروة المعدنية	وزير الثقافة	وزير الثقافة	وزير الطاقة والثروة المعدنية
المهندس والى صبري	وزير الإعلام	وزير الإعلام	المهندس والى صبري
	صالح قلاب	صالح قلاب	
	خلف مساعده	خلف مساعده	

لجن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٠/٧/٤

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٠

نظام تشكيل محكمة شرعية في لواء

ماحص والفحيص لسنة ٢٠٠٠

صادر بمقتضى المادة (٢١) من قانون تشكيل المحاكم الشرعية

رقم (١٩) لسنة ١٩٧٢

المادة ١- يسمى هذا النظام ( نظام تشكيل محكمة شرعية في لواء محاص والفحيص لسنة ٢٠٠٠ ) ويعمل به بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تشكل محكمة شرعية ابتدائية في لواء محاص والفحيص ويكون مكان انعقادها في مدينة محاص .

المادة ٣- تشمل دائرة اختصاص هذه المحكمة المدن والقرى التالية :-

١- محاص ٢- الفحيص ٣- الميدة ٤- عين الزرق ٥- الكمالية ٦- المزارع والعشائر والتجمعات السكانية والمناطق الادارية التابعة لها حسب نظام التقسيمات الادارية المعمول به .

المادة ٤- يلغى تطبيق أي نص في أي نظام اخر الى المدى الذي يتعارض فيه مع

احكام هذا النظام .

٢٠٠٠/٧/٤

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء  
وزير الدفاع  
المهندس علي ابو الراغب

نائب رئيس الوزراء  
وزير الداخلية  
الدكتور عوض خليفات

نائب رئيس الوزراء وزير  
دولة لشؤون رئاسة الوزراء  
الدكتور صالح ارشيدات

نائب رئيس الوزراء  
وزير العدل  
فارس النابلسي

نائب رئيس الوزراء وزير  
دولة للشؤون الاقتصادية  
الدكتور محمد الحلايقة

وزير الأوقاف والشؤون  
والمقنسات الاسلامية  
الدكتور عبد السلام العبادي

وزير  
الصحة  
الدكتور طارق سحيبات

وزير دولة لشؤون  
التنمية الادارية  
الدكتور محمد ذنبيات

وزير دولة  
للشؤون البرلمانية  
يوسف الدلابيح

وزير  
الخارجية  
عبد الله الخطيب

وزير  
المياه والار  
عقل بلتاجي

وزير  
المالية  
الدكتور ميشيل مارتو

وزير  
المعمل  
عبد الفايض

وزير الاشغال  
العامة والاسكن  
المهندس حسني ابو غيدا

وزير  
الشباب والرياضة  
سعيد شلم

وزير الطاقة  
والثروة المعدنية  
المهندس وائل صبري

وزير  
الاعلام  
الدكتور طالب الرفاعي

وزير  
التربية والتعليم  
الدكتور خالد طوقان

وزير الشؤون البلدية  
والقروية والبيئة  
عبد الرحيم العكور

وزير  
التجارة  
محمود الكايد الحياصات

وزير  
الزراعة  
زهير زنونه

وزير  
دولة  
الدكتور عادل الشريدة

وزير  
الصناعة والتجارة  
واصف عازر

وزير  
التخطيط  
جواد حديد

وزير  
المياه والري  
المهندس حاتم الحلواني

وزير  
الثقافة  
محمد الكلاله

وزير دولة  
للشؤون القانونية  
ضيف الله المساعده

وزير  
التنمية الاجتماعية  
تمام الغول

وزير  
البريد والاتصالات  
الدكتور فواز حاتم الزعبي

نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٠/٧/٤  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٠

نظام تشكيل محكمة شرعية في لواء الهاشمية  
صادرة بمقتضى المادة (٢١) من قانون تشكيل المحاكم الشرعية  
رقم (١٩) لسنة ١٩٧٢

المادة ١- يسمى هذا النظام ( نظام تشكيل محكمة شرعية في لواء الهاشمية لسنة ٢٠٠٠ )  
ويعمل به بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تشكل محكمة شرعية ابتدائية في لواء الهاشمية ويكون مكان انعقادها في  
مدينة الهاشمية .

المادة ٣- تشمل دائرة اختصاص هذه المحكمة المدن والقرى التالية :-

- ١- الهاشمية ٢- السخنة ٣- الرحيل ٤- قرى بني هاشم ( ابو الزيفان ،  
دوقرة ، عين النمرة ) ٥- غريسة ٦- ام الصليح ٧- الخربة السمراء ٨-  
ضبعان ٩- السمراء ١٠- طواحين العدوان ١١- القنية ١٢- حي المصفاة  
١٣- الحصب ١٤- المزارع والعشائر والتجمعات السكانية والمناطق  
الادارية التابعة لها حسب نظام التقسيمات الادارية المعمول به .

المادة ٤- يلغى تطبيق أي نص في أي نظام اخر الى المدى الذي يتعارض فيه مع  
احكام هذا النظام .

٢٠٠٠/٧/٤

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء  
وزير الدفاع  
المهندس علي ابو الراغب

نائب رئيس الوزراء  
وزير الداخلية  
الدكتور عوض خليفات

نائب رئيس الوزراء وزير  
دولة لشؤون رئاسة الوزراء  
الدكتور صالح ارشيدات

نائب رئيس الوزراء  
وزير العدل  
فارس الفيلسفي

نائب رئيس الوزراء وزير  
دولة للشؤون الاقتصادية  
الدكتور محمد الحلايقة

وزير الأوقاف والشؤون  
والمقدسات الإسلامية  
الدكتور عبد السلام العبادي

وزير  
الصحة  
الدكتور طارق سحيمات

وزير دولة لشؤون  
التنمية الإدارية  
الدكتور محمد ذنبيات

وزير دولة  
للشؤون البرلمانية  
يوسف الدلابيح

وزير  
الخارجية  
عبد الله الخطيب

وزير  
السياحة والآثار  
علاء بلتاجي

وزير  
المالية  
الدكتور ميشيل مارنو

وزير  
العمل  
عبد القادر

وزير الأشغال  
العامة والإسكان  
المهندس حسني ابو غيدا

وزير  
الشباب والرياضة  
سعيد شلم

وزير الطاقة  
والثروة المعدنية  
المهندس وائل صبري

وزير  
الإعلام  
الدكتور طالب الرفاعي

وزير  
التربية والتعليم  
الدكتور خالد طوقان

وزير الشؤون البلدية  
والقروية والبيئة  
عبد الرحيم العكور

وزير  
الثقافة  
محمود الكايد الحياصات

وزير  
الزراعة  
زهير زلونه

وزير  
دولة  
الدكتور عادل الشريدة

وزير  
الصناعة والتجارة  
واصف علار

وزير  
التخطيط  
جواد حديد

وزير  
المياه والري  
المهندس حاتم الحلواني

وزير  
النقل  
محمد الكلالدة

وزير دولة  
للشؤون القانونية  
ضيف الله المساعد

وزير  
التنمية الاجتماعية  
تمام الغول

وزير  
البريد والاتصالات  
الدكتور فواز حاتم الزعبي



نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٠/٧/٤  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠٠

نظام تشكيل محكمة صلح في لواء المزار الشمالي  
صادر بمقتضى المادتين (٣) و (٢٣) من قانون تشكيل

المحاكم النظامية رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٢

المادة ١- يسمى هذا النظام ( نظام تشكيل محكمة صلح في لواء المزار الشمالي لسنة ٢٠٠٠ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تشكل محكمة صلح في لواء المزار الشمالي ويكون مكان انعقادها في مدينة المزار الشمالي .

المادة ٣- تشمل دائرة اختصاص هذه المحكمة لواء المزار الشمالي والمدن والقرى التابعة له وفقاً لنظام التقسيمات الادارية المعمول به .

المادة ٤- يلغى تطبيق أي نص أو حكم في أي نظام آخر الى المدى الذي يتعارض فيه مع احكام هذا النظام .

٢٠٠٠/٧/٤

عبد الله الثاني ابن الحسين

نائب رئيس الوزراء ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
الدكتور صالح ارشيدات	الدكتور عوض خليفات	المهندس علي ابو الراض
وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية	نائب رئيس الوزراء ووزير دولة للشؤون الاقتصادية	نائب رئيس الوزراء ووزير العدل
الدكتور عبد السلام العبادي	الدكتور محمد الحليقة	فارس النابلسي
وزير الخارجية	وزير دولة للشؤون البرلمانية	وزير الصحة
عبد الاله الخطيب	يوسف الدلابيح	الدكتور طارق سحيمات
وزير الأشغال العامة والإسكان	وزير العمل	وزير السياحة والآثار
المهندس حسني ابو عيدا	عبد الغايز	عقل بلتاجي
وزير التربية والتعليم	وزير الاعلام	وزير الشباب والرياضة
الدكتور خالد طوقان	الدكتور طائب الرفاعي	سعيد شقم
وزير دولة	وزير الزراعة	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة
الدكتور عادل الشريدة	زهير زلونه	عبد الرحيم العكور
وزير النقل	وزير المياه والري	وزير الصناعة والتجارة
محمد الكلاله	المهندس حاتم الحلواني	واصف عازر
وزير البريد والاتصالات	وزير التنمية الاجتماعية	وزير دولة للشؤون القانونية
الدكتور فواز حاتم الزحبي	تمام الغول	ضيف الله المساعده



لحم عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٠/٧/٤  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٠

نظام تشكيل محكمة صلح في قضاء الجفر  
صادر بمقتضى المادتين (٣) و (٢٣) من قانون  
تشكيل المحاكم النظامية رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٢

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام تشكيل محكمة صلح في قضاء الجفر لسنة ٢٠٠٠)  
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تشكل محكمة صلح في قضاء الجفر ويكون انعقادها في المكان الذي يحدده  
وزير العدل في هذا القضاء .

المادة ٣- تشمل دائرة اختصاص المحكمة قضاء الجفر والقرى التابعة له وفقاً لنظام  
التقسيمات الادارية المعمول به .

المادة ٤- يلغى تطبيق أي نص أو حكم في أي نظام آخر الى المدى الذي يتعارض فيه  
مع أحكام هذا النظام .

٢٠٠٠/٧/٤

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء  
وزير الدفاع  
المهندس علي ابو الراغب

نائب رئيس الوزراء  
وزير الداخلية  
الدكتور عوض خليفات

نائب رئيس الوزراء ووزير  
دولة لشؤون رئاسة الوزراء  
الدكتور صالح ارشيدات

نائب رئيس الوزراء  
وزير العدل  
فارس النابلسي

نائب رئيس الوزراء ووزير  
دولة للشؤون الاقتصادية  
الدكتور محمد الحلايقة

وزير الأوقاف والشؤون  
والمقدسات الإسلامية  
الدكتور عبد السلام العبادي

وزير  
الصحة  
الدكتور طارق سحيمات

وزير دولة لشؤون  
التنمية الإدارية  
الدكتور محمد ذنبيات

وزير دولة  
للشؤون البرلمانية  
يوسف الدلابيح

وزير  
الخارجية  
عبد الله الخطيب

وزير  
السياحة والآثار  
عقل بلتاجي

وزير  
المالية  
الدكتور ميشيل مارنو

وزير  
المعمل  
عبد الفاي

وزير الأشغال  
العامة والإسكان  
المهندس حسني ابو غيدا

وزير  
الشباب والرياضة  
سعيد شقم

وزير الطاقة  
والثروة المعدنية  
المهندس وائل صبري

وزير  
الإعلام  
الدكتور طالب الرفاعي

وزير  
التربية والتعليم  
الدكتور خالد طوقان

وزير الشؤون البلدية  
والقروية والبيئة  
عبد الرحيم العكور

وزير  
الثقافة  
محمود الكايد الحياصات

وزير  
الزراعة  
زهير زنونه

وزير  
دولة  
الدكتور عادل الشريدة

وزير  
الصناعة والتجارة  
واصف عازر

وزير  
التخطيط  
جواد حديد

وزير  
المياه والري  
المهندس حاتم الحلواني

وزير  
النقل  
محمد الكلالدة

وزير دولة  
للشؤون القانونية  
ضيف الله المساعده

وزير  
التنمية الاجتماعية  
تمام الغول

وزير  
البريد والاتصالات  
الدكتور فواز حاتم الزعبي

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٠/٧/٤

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٠

نظام تشكيل محكمة صلح في لواء الطيبة

صادر بمقتضى المادتين (٣) و (٢٣) من قانون

تشكيل المحاكم النظامية رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٢

المادة ١- يسمى هذا النظام ( نظام تشكيل محكمة صلح في لواء الطيبة لسنة ٢٠٠٠ )

ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تشكل محكمة صلح في لواء الطيبة ويكون مكان انعقادها في مدينة الطيبة .

المادة ٣- تشمل دائرة اختصاص هذه المحكمة لواء الطيبة والمدن والقرى التابعة له وفقاً لنظام التقسيمات الادارية المعمول به .

المادة ٤- يلغى تطبيق أي نص أو حكم في أي نظام آخر الى المدى الذي يتعارض فيه مع احكام هذا النظام .

٢٠٠٠/٧/٤

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء  
وزير الدفاع  
المهندس علي ابو الراغب

نائب رئيس الوزراء  
وزير الداخلية  
الدكتور عوض خليفات

نائب رئيس الوزراء وزير  
دولة لشؤون الوزراء  
الدكتور صالح ارشدات

نائب رئيس الوزراء  
وزير العدل  
فارس النابلسي

نائب رئيس الوزراء وزير  
دولة للشؤون الاقتصادية  
الدكتور محمد الحلاقه

وزير الاوقاف والشؤون  
والمقننات الإسلامية  
الدكتور عبد السلام العبادي

وزير  
الصحة  
الدكتور طارق سحيبات

وزير دولة لشؤون  
التنمية الإدارية  
الدكتور محمد ذنبيات

وزير دولة  
للشؤون البرلمانية  
يوسف الدلابيح

وزير  
الحاجية  
عبد الله الخطيب

وزير  
السباحة والآثار  
عقل بلتاجي

وزير  
المالية  
الدكتور ميشيل مارتو

وزير  
العمل  
عيد الفايز

وزير الأشغال  
والعمارة والإسكان  
المهندس حسني ابو غيدا

وزير  
الشباب والرياضة  
سعيد شقم

وزير الطاقة  
والثروة المعدنية  
المهندس وائل صبري

وزير  
الإعلام  
الدكتور طالب الرفاعي

وزير  
التربية والتعليم  
الدكتور خالد طوقان

وزير الشؤون البلدية  
والقروية والبيئة  
عبد الرحيم العكور

وزير  
الثقافة  
محمود الكايد الحياصات

وزير  
الزراعة  
زهير زنون

وزير  
دائرة  
الدكتور عادل الشريدة

وزير  
الصناعة والتجارة  
واصف عازر

وزير  
التخطيط  
جواد حديد

وزير  
المياه والري  
المهندس حاتم الحلواني

وزير  
شؤون  
محمد الكلالدة

وزير دولة  
للشؤون القانونية  
ضيف الله المساعده

وزير  
التنمية الاجتماعية  
تمام الغول

وزير  
شؤون الاتصالات  
الدكتور فواز حاتم الزعبي

نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٠/٧/٤

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٠

نظام تأديب الطلبة في جامعة الحسين بن طلال

صادر بمقتضى المادة (٢٧) من قانون الجامعات الاردنية رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٧

والمادة (١١) من قانون جامعة الحسين بن طلال

رقم (٢١) لسنة ١٩٩٩

المادة ١- يسمى هذا النظام ( نظام تأديب الطلبة في جامعة الحسين بن طلال لسنة ٢٠٠٠ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

الجامعة :	جامعة الحسين بن طلال
الرئيس :	رئيس الجامعة
عميد الكلية :	عميد أي كلية من كليات الجامعة
المجلس :	المجلس التأديبي للطلبة في الجامعة المشكل بموجب احكام هذا النظام

المادة ٣- تسري احكام هذا النظام على جميع الطلبة المسجلين في الجامعة ويخضعون للاحكام والاجراءات التأديبية التي تتناولها احكامه .

المادة ٤- تعتبر الاعمال التالية مخالفات تأديبية تعرض الطالب الذي يرتكب اي منها للعقوبات التأديبية التي ينص عليها هذا النظام :-

- الامتناع المدبر عن حضور الدروس او المحاضرات او عن الاعمال الجامعية الاخرى التي تقضي الانظمة بالمواطبة عليها وكل تحريض على هذا الامتناع .
- الفش في الامتحان او الشروع فيه او الاخلال بنظامه او الهدوء الواجب توافره فيه .
- أي فعل يمس الشرف او الكرامة او الاخلاق او يخل بحسن السيرة والسلوك او يسيء الى سمعة الجامعة او العاملين فيها بما في ذلك أي فعل يرتكبه الطالب خارج الجامعة في مناسبة تشترك فيها الجامعة او نشاط تقوم به .
- المشاركة في أي تنظيم داخل الجامعة من غير ترخيص مسبق من الجهات المختصة في الجامعة او الاشتراك في أي نشاط يخل بالقواعد التنظيمية النافذة في الجامعة او يحرض عليه .
- استعمال مباني الجامعة لغرض الاغراض التي اعدت لها او دون اذن خطي مسبق من الجهات المختصة في الجامعة .
- توزيع النشرات او اصدار جرائد الحائط او الصاق المصقات او تعليق اللافتات على اختلاف انواعها واشكالها واغراضها على مباني الجامعة او مرافقها دون الخاتم الرسمي من عمادة شؤون الطلبة او جمع توافيع التي من شأنها الاخلال بالامن والنظام الجامعي او الاساءة الى الوحدة الوطنية .
- الاخلال بالنظام او الانضباط الذي تقتضيه الندوات او المحاضرات او الانشطة التي تقام داخل الحرم الجامعي .



- ح- أي إهانة أو إساءة يرتكبها الطالب بحق عضو هيئة التدريس أو أي من العاملين أو الطلبة في الجامعة .
- ط- اتلاف أي من ممتلكات الجامعة المنقولة وغير المنقولة أو سرقتها .
- ي- التزوير في الوثائق الجامعية أو استعمال أوراق مزورة لأي أغراض جامعية .
- ك- اعتداء وثائق وهويات جامعية للغير بقصد استعمالها بطريقة غير مشروعة .
- ل- التحريض أو الاتفاق مع الطلبة أو أشخاص آخرين على ارتكاب أعمال عنف أو مشاجرات ضد طلبة أو أشخاص آخرين داخل الجامعة .
- م- انتحال شخصية الغير في أي أمور لها علاقة بالجامعة وشؤونها .
- ن- حمل السلاح بمختلف أنواعه سواء أكان مرخصاً أم غير مرخص أو حمل الأدوات أو المواد المؤذية بمختلف أشكالها وأنواعها داخل الحرم الجامعي أو أي مرافق تابعة له .
- س- مخالفة قانون الجامعة أو نظمها أو تعليماتها أو قراراتها النافذة .

المادة ٥- يعاقب الطالب الذي يرتكب أيّاً من المخالفات المنصوص عليها في المادة (٤) من هذا النظام بأي من العقوبات التأديبية التالية :-

- أ- التنبيه الخطي .
- ب- الإخراج من قاعة التدريس وإذا دعت الحاجة استدعاء الأمن الجامعي لإخراجه .
- ج- الحرمان من حضور بعض أو كل محاضرات المواد التي يخل الطالب بالنظام بها أثناء التدريس .
- د- الحرمان لمدة محدودة من الاستفادة من الخدمات التي يقدمها مرفق أو أكثر من المرافق الجامعية التي تم ارتكاب المخالفة فيها .

- هـ- الحرمان مدة محددة من الاستفادة من ممارسة نشاط أو أكثر من الأنشطة الطلابية ذات العلاقة بالمخالفة .
- و- وقف المنحة أو الحرمان من القروض أو التشغيل لفصل دراسي أو أكثر .
- ز- الإنذار بدرجاته الثلاث ، الأول والمزدوج والنهائي .
- ح- الغرامة بما لا يقل عن قيمة مثلي الشيء أو الأشياء التي أتلها الطالب .
- ط- الغاء التسجيل في مادة أو أكثر من مواد الفصل الذي تقع فيه المخالفة .
- ي- اعتباره راسباً في مادة أو أكثر .
- ك- الفصل المؤقت من الجامعة لمدة فصل دراسي أو أكثر .
- ل- الفصل النهائي من الجامعة .
- م- الغاء قرار منح الشهادة إذا تبين أن هنالك عملية تزوير أو احتيال في متطلبات الحصول عليها .

المادة ٦- أ- إذا ضبط الطالب في أثناء تأدية الامتحان أو الاختبار في أي مادة متلبساً بالغش أو أثبتت نتيجة التحقيق أنه حاول الغش أو شرع فيه توقع عليه كلتا العقوبتين التاليتين :-

- ١- اعتباره راسباً في تلك المادة وترصد له فيها علامة الصفر الجامعي .
- ٢- الغاء تسجيله في بقية المواد المسجلة له في ذلك الفصل الدراسي .
- ب- لا يعفى الطالب الذي يرتكب مخالفة الغش في الامتحان أو الاختبار من المسؤولية التأديبية المقررة بمقتضى أحكام هذا النظام إذا تم اكتشاف الغش بعد انتهاء الامتحان أو الاختبار .



المادة ٧-١- توقع على الطالب الذي اتفق مع طالب أو شخص آخر على الدخول لتأدية امتحان أو اختبار بدلاً منه العقوبات التالية مجتمعة :-

- ١- اعتباره رأسياً في ذلك الامتحان أو الاختبار .
  - ٢- الغاء تسجيله في بقية المواد المسجلة له في ذلك الفصل الدراسي .
  - ٣- فصله من الجامعة مدة فصلين دراسيين على الأقل اعتباراً من الفصل الذي يلي الفصل الذي ضبط فيه .
- ب- توقع على الطالب الذي دخل الامتحان أو الاختبار بدلاً من طالب آخر العقوبات التالية مجتمعة :-

- ١- الغاء تسجيله في المواد المسجلة في ذلك الفصل .
  - ٢- فصله من الجامعة مدة فصلين دراسيين على الأقل اعتباراً من الفصل الذي يلي الفصل الذي ضبط فيه .
- ج- إذا كان الشخص الذي دخل قاعة الامتحان أو الاختبار من غير طلبة الجامعة فيحال الى الجهات القضائية المختصة .

المادة ٨-١- يجوز الجمع بين عقوبتين تأديبيتين أو أكثر من العقوبات المنصوص عليها في هذا النظام .

ب- في حال ايقاع عقوبة الفصل المؤقت من الجامعة تسحب هوية الطالب المفصول ويمنع من الدخول الى الحرم الجامعي اثناء مدة الفصل الا بأذن مسبق من عميد شؤون الطلبة .

المادة ٩-١- تحفظ قرارات فرض العقوبات التأديبية في ملف الطالب لدى عمادة شؤون الطلبة وتبلغ الجهة المختصة قرارها الى عميد الكلية المعني ودائرة القبول والتسجيل وولي امر الطالب والجهة الموفدة ان وجدت ، وعميد الكلية المعني وضع القرار على لوحة الاعلانات .

ب- على عميد الكلية تبليغ جميع قرارات فرض العقوبات على أي طالب في كليته الى عميد شؤون الطلبة .

المادة ١٠-١- لا يحق للطالب الذي فصل من الجامعة فصلاً تأديبياً مؤقتاً التسجيل في الفصل الصيفي الذي يسبق الفصل الذي فصل فيه .

ب- لا تحسب للطالب الذي فصل من الجامعة فصلاً مؤقتاً أي مواد يدرسها خلال فصله في أي جامعة أخرى .

المادة ١١-١- لا يحق للطالب المحال للتحقيق الانسحاب من الدراسة قبل انتهاء التحقيق معه .

ب- توقف اجراءات تخريج الطالب الى حين البت في موضوع المخالفة التي ارتكبها .

مادة ١٢-١- يؤلف الرئيس في مطلع كل عام جامعي لجنة تحقيق أو أكثر من ثلاثة اعضاء بالاضافة الى عضورابع احتياطي من اعضاء هيئة التدريس في الجامعة لمدة سنة قابلة للتמיד وذلك للتحقيق في المخالفات التي يرتكبها الطلبة داخل مباني كليات الجامعة او المرافق التابعة لها من قاعات التدريس والمختبرات والورش وما شابه .

ب- يتولى عميد الكلية المعني احوالة المخالفات الى اللجنة أو أي من اللجان المؤلفة بموجب الفقرة (أ) من هذه المادة للتحقيق فيها وتنسب العقوبة المناسبة بشأنها .

المادة ١٣-أ- يؤلف عميد شؤون الطلبة في مطلع كل عام جامعي لجنة أو أكثر من ثلاثة أعضاء بالإضافة إلى عضو رابع احتياطي من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة لمدة سنة قابلة للتديد وذلك للتحقيق في المخالفات التي يرتكبها الطلبة في حرم الجامعة خارج مباني الكليات أو المرافق التابعة لها ، أو خارج الجامعة في مناسبة تشارك فيها الجامعة أو نشاط تقوم به .

ب- يتولى عميد شؤون الطلبة حالة المخالفات إلى اللجنة أو أي من اللجان المؤلفة بموجب الفقرة (أ) من هذه المادة للتحقيق فيها وتنسيب العقوبة المناسبة بشأنها .

المادة ١٤-أ- يؤلف مجلس العمداء في مطلع كل عام جامعي لمدة سنة قابلة للتديد مجلساً تأديبياً يتكون من عميد شؤون الطلبة رئيساً وعميد الكلية التي يتبعها الطالب وثلاثة أعضاء من الهيئة التدريسية في الجامعة وذلك للنظر في مخالفات الطلبة المحالة إليه من عميد شؤون الطلبة أو من عمداء الكليات حسب مقتضى الحال .

ب- لمجلس العمداء في حالات خاصة ان يستبدل برئيس المجلس رئيساً آخر لمدة محدودة .

المادة ١٥- على لجان التحقيق والمجلس البت في القضايا المحالة إليه في مدة لا تتجاوز أربعة عشر يوماً من تاريخ إحالتها من الجهات المختصة والرئيس تمديدها إذا اقتضت الظروف ذلك وعلى الطالب المخالف المثول أمام لجان التحقيق أو المجلس خلال هذه المدة وللجان التحقيق والمجلس الحق في اصدار العقوبة غيابياً إذا لم يمثل الطالب المخالف بعد تبليغه عن طريق الاعلان في الكنية التي يتبع لها .

المادة ١٦- إذا انتهت المدة المحددة لأي من لجان التحقيق أو المجلس يستمر أي منهم في ممارسة صلاحياته إلى ان يتم تشكيل لجان جديدة أو مجلس جديد يحل محله .

المادة ١٧- تحدد صلاحيات إيقاع العقوبات التأديبية على الطلبة على النحو التالي :-

أ- لعضو هيئة التدريس أو من يدرس المادة حق إيقاع العقوبات المنصوص عليها في الفقرات (أ) و (ب) و (ج) من المادة (٥) من هذا النظام خطياً على الطالب .

ب- لعميد الكلية المعني حق إيقاع العقوبات المنصوص عليها في الفقرات من (أ) إلى (ي) من المادة (٥) من هذا النظام .

ج- لعميد شؤون الطلبة حق إيقاع العقوبات المنصوص عليها في الفقرات (د) و (هـ) و (و) و (ح) من المادة (٥) من هذا النظام .

د- للمجلس حق إيقاع أي من العقوبات المنصوص عليها في المادة (٥) من هذا النظام وفقاً لقناعاته بالعقوبة المناسبة للمخالفة المعروضة عليه .

المادة ١٨- تكون جميع القرارات التأديبية نهائية باستثناء العقوبات المنصوص عليها في الفقرات (ك) و (ل) و (م) من المادة (٥) من هذا النظام إذ يحق للطالب ان يستأنف لدى مجلس العمداء أي قرار منها خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدور القرار أو اعلانه في الكلية وللمجلس العمداء ان يصادق على القرارات المتخذة بشأن العقوبة أو يعدلها أو يلغيها . إذا لم يستأنف الطالب قرار العقوبة يعتبر القرار التأديبي الصادر بحقه نهائياً .

المادة ١٩- للرئيس دون الرجوع للجان التحقيق او المجلس ان يوقع على أي طالب اياً من العقوبات المنصوص عليها في المادة (٥) من هذا النظام في حال حدوث اضطراب او اخلال بالنظام في الجامعة يؤدي الى عدم انتظام الدراسة فيها او قد يؤدي الى ذلك مما يستدعي اتخاذ اجراءات عاجلة لا تحتمل التأخير ويبلغ الرئيس أي قرار يصدره بمقتضى هذه المادة الى مجلس العمداء في اول جلسة يعقدها بعد اتخاذ القرار .

المادة ٢٠- يجوز للجامعة الاستمرار في اجراءاتها التأديبية المقررة في هذا النظام حتى لو كانت المخالفة منظورة لدى جهات اخرى .

المادة ٢١- يصدر الرئيس التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

٢٠٠٠/٧/٤

عبد الله الثاني ابن الحسين

نائب رئيس الوزراء ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء للدكتور صالح ارشيدات	نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية للدكتور عوض خليفات	رئيس الوزراء ووزير الدفاع المهندس علي ابو الراغب
وزير الأوقاف والشؤون والمقتنيات الإسلامية للدكتور عبد السلام العبادي	نائب رئيس الوزراء ووزير دولة للشؤون الاقتصادية للدكتور محمد الحلايقة	نائب رئيس الوزراء ووزير العدل فارس النابلسي
وزير الخارجية عبد الله الخطيب	وزير دولة للشؤون البرلمانية يوسف الدلابيح	وزير دولة لشؤون التنمية الإدارية الدكتور محمد ذنبيات
وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني ابو غيدا	وزير العمل عبد الفايذ	وزير المالية الدكتور ميشيل ماروق
وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طوقان	وزير الاعلام الدكتور طالب الرفاعي	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس وائل مهيري
وزير دولة الدكتور عادل شريدة	وزير الزراعة زهير زنونه	وزير الثقافة محمود الكايد الحياصات
وزير النقل محمد الكلالدة	وزير المياه والري المهندس حاتم الحلواني	وزير التخطيط جواد حديد
وزير البريد والاتصالات الدكتور فواز حاتم الزعبي	وزير التنمية الاجتماعية تمام الغول	وزير دولة للشؤون القانونية ضيف الله المساعده

نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٠/٧/٤  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٢٩) لسنة ٢٠٠٠

نظام البحث العلمي في جامعة الحسين بن طلال  
صادر بمقتضى المادة (٢٧) من قانون الجامعات الأردنية رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٧  
والمادة (١١) من قانون جامعة الحسين بن طلال  
رقم (٢١) لسنة ١٩٩٩

المادة ١- يسمى هذا النظام ( نظام البحث العلمي في جامعة الحسين بن طلال لسنة ٢٠٠٠ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يقصد بالبحث العلمي كل جهد علمي يهدف الى تنمية المعرفة الانسانية وتعمل الجامعة على تنظيم شؤونه ودعمه بمختلف الوسائل المادية والمعنوية والبشرية وفقاً لاحكام هذا النظام .

المادة ٣-١- يؤلف في الجامعة مجلس يسمى ( مجلس البحث العلمي ) برئاسة رئيس الجامعة او من ينوبه خطياً وعضوية اربعة من اعضاء الهيئة التدريسية يختارهم رئيس الجامعة لمدة سنتين قابلة للتجديد .

ب- لرئيس الجامعة بناء على تنسيب المجلس تعيين عضو آخر او اكثر من غير اعضاء الهيئة التدريسية ليكون عضواً في المجلس لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد .

المادة ٤- يتولى مجلس البحث العلمي المهام والمسؤوليات التالية:-

- أ- اقتراح سياسة البحث العلمي في الجامعة واولوياته .
- ب- النظر في مشروعات البحوث العلمية واقرارها .
- ج- اقتراح الاسس الكفيلة بحفظ حقوق الجامعة والباحثين فيما يتعلق بالبحوث العلمية التي تجري في الجامعة او بمشاركتها او بنتائج هذه البحوث وتقديمها الى الرئيس .
- د- النظر في اجازة المخطوطات المؤلفة والمحققة والمترجمة بعد تقييمها والتوصية بدعم نشرها .
- هـ- وضع أسس التعاون والتنسيق مع الجهات الاخرى المعنية بالبحث العلمي .
- و- مناقشة التقرير السنوي لعمادة البحث العلمي .
- ز- مناقشة مشروع الموازنة السنوية للبحث العلمي الذي يعرضها رئيس الجامعة عليه .

المادة ٥- لمجلس العمداء بناء على تنسيب مجلس البحث العلمي المستند الى توصية مجلس الكلية المعنية ومجلس القسم فيها ان يوافق على تفريغ عضو هيئة التدريس في الجامعة كلياً او جزئياً للعمل في مشروع بحث علمي معين .

المادة ٦- لمجلس العمداء ان يمنح جوائز تقديرية او تشجيعية للبحوث العلمية القيمة وتقديم المساعدات لنشرها .



المادة ٧- يصدر رئيس الجامعة التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام بما في ذلك تنظيم شؤون البحث العلمي في الجامعة وتشجيعه ونشره ودعمه ومتابعة تقييمه على ان تنص هذه التعليمات على مراعاة اخلاقيات البحث العلمي واعرافه .

٢٠٠٠/٧/٤

عبد الله الثاني ابن الحسين

نائب رئيس الوزراء ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور صالح ارشيدات	نائب رئيس الوزراء وزيـر الدخيلة الدكتور عوض خليفات	رئيس الوزراء وزيـر الدفاع المهندس علي ابو الراغب
وزير الأوقاف والشؤون والمقنسات الإسلامية الدكتور عبد السلام العبادي	نائب رئيس الوزراء ووزير دولة للشؤون الاقتصادية الدكتور محمد الحلايقة	نائب رئيس الوزراء وزيـر العدل فارس النابلسي

وزيـر الخارجية عبد الله الخطيب	وزيـر لشؤون البرلمانية يوسف الدلابيح	وزيـر دولة لشؤون التنمية الإدارية الدكتور محمد نذيبات	وزيـر الصحة الدكتور طارق محيمات
وزيـر الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو غدا	وزيـر العمل عبد الفايـز	وزيـر المالية الدكتور ميشيل ماركو	وزيـر السياحة والآثار عقل بلتاجي
وزيـر التربية والتعليم الدكتور خالد طوقان	وزيـر الأصـلام الدكتور طائب الرفاعي	وزيـر الطاقة والثروة المعدنية المهندس وائل صبري	وزيـر الرياضة والشباب عبد شقم
وزيـر دولة الدكتور عادل الشريدة	وزيـر الزراعة زهير زنونـه	وزيـر الثقافة محمود الكايد الحياصات	وزيـر لشؤون البلدية والقروية والبيئة عبد الرحيم العكور
وزيـر النقل محمد الكلاله	وزيـر المياه والري المهندس حاتم الحلواني	وزيـر التخطيط جواد حديد	وزيـر الصناعة والتجارة واسـف عازر
وزيـر البريد والاتصالات الدكتور فؤاد حاتم الارعي	وزيـر التنمية الاجتماعية تمام الفؤن	وزيـر دولة شؤون قانونية ضيف الله المساعدة	

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٠/٧/٤  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٠  
نظام المكافأة والتعويض للعاملين في جامعة الحسين بن طلال  
صادر بمقتضى الفقرة (أ) من المادة (٢٦) والمادة (٢٧) من قانون الجامعات الاردنية  
رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٢  
والمادة (١١) من قانون جامعة الحسين بن طلال  
رقم (٢١) لسنة ١٩٩٩

المادة ١- يسمى هذا النظام ( نظام المكافأة والتعويض للعاملين في جامعة الحسين بن  
طلال لسنة ٢٠٠٠ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني  
المخصصة لها ادناه، ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

الجامعة : جامعة الحسين بن طلال  
العاملون في الجامعة : عضو هيئة التدريس والمحاضر المتفرغ ومساعد  
التدريس او البحث والموظف المعين في وظيفة  
مدرجة في جدول تشكيلات وظائف الجامعة  
الدائمة بمن في ذلك الموظف المعين بعقد او  
براتب شهري مقطوع .

اللجنة الطبية : اللجنة الطبية المعتمدة من الجامعة .

الخدمة : الخدمة في الجامعة على اساس التفريغ الكامل .

المادة ٣- يستحق أي من العاملين في الجامعة عند تركه الخدمة نهائياً مكافأة عن خدمته تحسب على اساس الراتب الذي تقاضاه عن الشهر الاخير من خدمته، وفقاً لمايلي :-

أ- الراتب الخاضع للضمان الاجتماعي وفقاً لاحكام قانون الضمان الاجتماعي الساري المفعول ومنذ شموله باحكامه .

ب- الراتب الاساسي عن المدة السابقة لتاريخ شموله باحكام قانون الضمان الاجتماعي والفترة اللاحقة لاكماله سن التقاعد .

المادة ٤-أ- تدفع المكافأة على النحو التالي :-

١- راتب شهر واحد عن كل سنة من سنوات الخدمة الخمس الاولى .

٢- راتب شهر ونصف الشهر عن كل سنة من سنوات الخدمة الخمس الثانية .

٣- راتب شهرين عن كل سنة من سنوات الخدمة الخمس الثالثة .

٤- راتب ثلاثة اشهر عن كل سنة من سنوات الخدمة التي تلي الخدمة المنصوص عليها في البند (٣) من هذه الفقرة .

ب- تحسب اجزاء السنة من سنوات الخدمة على اساس نسبتها الى السنة الكاملة .

المادة ٥-أ- يحق لأي من العاملين في اثناء خدمته في الجامعة الحصول على نسبة من المكافأة التي يستحقها وذلك بموجب تعليمات يصدرها مجلس العمداء تبين هذه النسبة ومدة الخدمة التي ينبغي عليه قضاؤها في الجامعة قبل صرفها له شريطة ان لا تزيد هذه النسبة في حدها الاعلى على (٥٠٪) خمسين بالمائة وان لا تقل مدة خدمته في الجامعة عن عشر سنوات .

ب- يصرف رصيد ما يستحقه أي من العاملين من تلك المكافأة عند انتهاء خدمته في الجامعة وذلك بعد تنزيل ما دفع على حساب هذه المكافأة بموجب الفقرة (أ) من هذه المادة .

المادة ٦- يفقد أي من العاملين استحقاقه للمكافأة نهائياً في أي من الحالات التالية:-

أ- اذا ادين بحكم قضائي مكتسب الدرجة القطعية من محكمة اردنية مختصة لارتكابه جريمة الخيانة العظمى او أي جريمة جنائية اخرى مخلة بأمن الدولة الداخلي او الخارجي او قيامه باعمال التجسس لحساب دولة اجنبية .

ب- اذا حكم عليه بحكم قضائي مكتسب الدرجة القطعية من محكمة اردنية مختصة لارتكابه جريمة اختلاس اموال الدولة او اموال الجامعة او سرقتها او التزوير في الوثائق الرسمية .

المادة ٧-أ- اذا اصيب أي من العاملين في اثناء قيامه بعمله او بسببه بعاهة جسمانية نشأت عن طبيعة عمله مباشرة ودون تقصير منه او اهمال واعتبرت هذه العاهة بقرار من اللجنة الطبية الها لا تحول دون استمراره في خدمته في الجامعة فيدفع له تعويض بنسبة مئوية من الراتب الاجمالي الذي تقاضاه عن آخر سنة كاملة تساوي نسبة الضرر الذي لحق به حسب قرار اللجنة الطبية .

ب- واذا كانت العاهة الجسمانية تحول دون استمرار العامل في الخدمة في الجامعة فيدفع له تعويض على النحو التالي :-

١- المبالغ المستحقة له في صندوق الادخار .

٢- راتب الاجازة العادية المستحق له حتى تاريخ الاصابة .

٣- راتب الشهر الذي يلي تاريخ الاصابة .

٤- مقدار مكافأة نهاية الخدمة التي يستحقها .

٥- نسبة مئوية من الراتب الاجمالي الذي تقاضاه عن آخر سنة كاملة تساوي نسبة الضرر الذي لحق به حسب قرار اللجنة الطبية . واذا

كانت العاهة الجسمانية تجعله مقعداً أو عاجزاً عن إعالة نفسه بنفسه، فيدفع له تعويض يعادل راتب سنة كاملة على أساس آخر راتب إجمالي شهري تقاضاه.

ج- يدفع مقدار التعويض المنصوص عليه في هذه المادة بقرار من مجلس العمداء استناداً إلى قرار اللجنة الطبية.

المادة ٨- إذا توفي أي من العاملين بسبب عمله أو في أثناء قيامه به فيدفع لعائلته تعويض يعادل راتب سنة كاملة على أساس الراتب الإجمالي الشهري الأخير وذلك بالإضافة إلى الحقوق المالية الأخرى التي يستحقها من الجامعة.

المادة ٩- إذا انتهت خدمة أي من العاملين في الجامعة دون ما يستوجب حرمانه من حقوقه بموجب أحكام هذا النظام فيدفع له أو لعائلته في حال وفاته المبالغ المستحقة له من المكافآت والتعويضات عن مدة خدمته في الجامعة.

المادة ١٠-١- يجوز للجامعة أن تبرم لمصلحة العاملين فيها عقد تأمين جماعي ضد جميع الحوادث والطوارئ بحيث لا تتجاوز قيمة هذا العقد مقدار الراتب السنوي الإجمالي لأي منهم وعلى أساس أعلى مربوط الدرجة التي كان يشغلها عند إبرام عقد التأمين.

ب- لا تعفى الجامعة من مسؤولياتها تجاه العامل المتضرر إذا لم تدفع له شركة التأمين التعويض الذي يستحقه بموجب العقد الجماعي المشار إليه في الفقرة (أ) من هذه المادة وإذا التزمت الشركة بدفع هذا التعويض تصبح الجامعة في حل من التزاماتها المذكورة في البند (٥) من الفقرة (ب) من المادة (٧) من هذا النظام.

المادة ١١- يصدر مجلس العمداء التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا النظام.

٢٠٠٠/٧/٤

عبد الله الغاني ابن الحسين

نائب رئيس الوزراء دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور صالح الرشيد	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الدكتور عوض خليفات	رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي أبو الراغب
وزير الأوقاف والشؤون والمقنسات الإسلامية الدكتور عبد السلام العبادي	نائب رئيس الوزراء وزير دولة للشؤون الاقتصادية الدكتور محمد الحلاقة	نائب رئيس الوزراء وزير العدل فارس النابلسي
وزير الخارجية عبد الله الخطيب	وزير دولة للشؤون للشؤون البرلمانية يوسف الدلاييح	وزير دولة لشؤون التنمية الإدارية الدكتور محمد ذنبيات
وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو غيدا	وزير العمل عبد الغايز	وزير السياحة والآثار عقل بلتاجي
وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طوقان	وزير الإعلام الدكتور طالب الرفاعي	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس وائل صبري
وزير دولة الدكتور عدل الشريدة	وزير الزراعة زهير زنون	وزير الثقافة محمود الكايد الحياصات
وزير النقل محمد الكلاله	وزير المياه والري المهندس حاتم الحلواني	وزير التخطيط جواد حديد
وزير البريد والاتصالات الدكتور فوزي حاتم الزعبي	وزير التنمية الاجتماعية تمام الغول	وزير دولة للشؤون القانونية ضيف الله المساعده

نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٠/٧/٤  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٣١) لسنة ٢٠٠٠

نظام البعثات العلمية في جامعة الحسين بن طلال  
صادر بمقتضى الفقرة (أ) من المادة (٢٦) والمادة (٢٧) من قانون  
الجامعات الأردنية رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٢  
والمادة (١١) من قانون جامعة الحسين بن طلال  
رقم (٢١) لسنة ١٩٩٩

المادة ١- يسمى هذا النظام ( نظام البعثات العلمية في جامعة الحسين بن طلال لسنة ٢٠٠٠ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

الجامعة : جامعة الحسين بن طلال .  
الرئيس : رئيس الجامعة .  
المجلس : مجلس العمداء في الجامعة .  
العميد : عميد الكلية أو المعهد المختص .  
المدير : مدير الدائرة التي يعمل فيها الموظف .  
الموظف : الموظف الإداري أو الفني ومساعد التدريس أو مساعد البحث .  
الموفد : من يوفد في بعثة علمية أو دوره تدريبية .

المؤسسة : الجامعة أو المعهد المختص الذي يرسل الموفد اليه .

المادة ٣- يطبق هذا النظام على من توفدهم الجامعة في بعثات علمية أو دورات تدريبية لمدة تزيد على ستة اشهر لرصد الجامعة بالكفاءات العلمية المؤهلة ورفع المستوى الوظيفي للعاملين فيها سواء اكان ايفادهم على نفقة الجامعة ام على نفقة اي جهة اخرى .

المادة ٤- أ- يتم الايفاد للحصول على درجة الماجستير أو درجة الدكتوراه بقرار من المجلس بناء على اقتراح مجلس القسم المختص وتنسيب مجلس الكلية المستند الى توصية لجنة التعيين والترقية واذا تعذر وجود أي منها تسند هذه الصلاحية للمجلس الذي يعلو مجلس القسم أو الكلية .

ب- يجوز ايفاد اعضاء هيئة التدريس في بعثات علمية بقرار من المجلس بناء على تنسيب مجلس القسم المختص ومجلس الكلية المستند الى توصية لجنة التعيين والترقية .

ج- يجوز ايفاد مساعد التدريس او مساعد البحث والموظف بهدف التدريب بقرار من الرئيس وفق تعليمات يصدرها لهذه الغاية .

د- على الموفد الذي يعمل في الجامعة ان يقدم استقالته من العمل فيها اعتباراً من تاريخ ايفاده .

المادة ٥- يشترط في المرشح للبعثة العلمية ما يلي :-

أ- ان يكون اردني الجنسية .  
ب- ان يكون لائقاً صحياً .  
ج- ان يكون حاصلاً على المؤهلات العلمية المطلوبة .  
د- ان يكون قد امضى مدة سنة واحدة على الاقل في الخدمة الفعلية في الجامعة ويجوز للمجلس عند الضرورة تجاوز هذا القيد الزمني .



المادة ٦-أ- يجب أن يحدد في قرار الإيفاد ما يلي:-

١- التخصص المطلوب .

٢- المؤسسة التي يوفد المبعوث اليها .

٣- مدة الإيفاد .

٤- الدرجة العلمية أو الشهادة التي يطلب من الموفد الحصول عليها أو

التدريب الذي أوفد من أجله .

٥- أي شروط أخرى يقررها الرئيس .

ب- مع مراعاة أحكام المادة (٤) من هذا النظام ، للمجلس تعديل أي من

البند الواردة في الفقرة (أ) من هذه المادة إذا اقتضت الضرورة ذلك

بما يتلاءم مع مصلحة الجامعة .

المادة ٧-أ- تحدد مدة الإيفاد على النحو التالي :-

١- ثلاث سنوات للموفدين من حاملي درجة الماجستير للحصول على

درجة الدكتوراه .

٢- أربع سنوات للموفدين من حاملي درجة البكالوريوس للحصول

على درجة الدكتوراه .

٣- مدة الإيفاد للتخصصات التي تستدعي دراستها الحصول على

مؤهل عال مدة أطول من المدة المنصوص عليها في هذه الفقرة

وفقاً لما يقرره المجلس قبل بدء الإيفاد .

ب- تجدد مدة الإيفاد المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة سنة

فلسنة ويجوز تمديد لها لمدة لا تزيد على سنة واحدة بناء على طلب

الموفد إذا قدمت المؤسسة التي يدرس فيها ما يبرر هذا التمديد .

المادة ٨-أ-

على الموفد توقيع عقد لدى الكاتب العدل يتعهد بموجبه بالخدمة في

الجامعة مدة تساوي ثلاثة أمثال المدة التي يقضيها في البعثة ويعتبر أي

جزء من سنة البعثة سنة كاملة لغايات الخدمة في الجامعة وينظم العقد

يعدد كاف من النسخ يحتفظ بنسخة منها لدى الجامعة والموفد وكل من

كفيليه المشار اليهما في الفقرة (ب) من هذه المادة .

ب- ينظم الموفد لدى الكاتب العدل كفالة من شخصين ملينين يكفلان

بالتضامن والتكافل تنفيذ الموفد للشروط التي تعهد بها وفي حال أخلاه

بذلك يقوم بتأدية جميع المبالغ التي تنفق عليه بما في ذلك جميع

الرواتب والعلاوات التي تقاضاها الموفد وأجور السفر ورسوم التعليم

وتكاليف المعيشة المنصوص عليها في المادة (٩) من هذا النظام وسائر

المخصصات التي صرفت له أو بسببه أثناء البعثة العلمية سواء تم الصرف

من أموال الجامعة مباشرة أو من أي جهة أخرى لمصلحة الجامعة مضافاً

اليها (٥٠٪) خمسون بالمائة من مجموع هذه النفقات ويكون قرار

الجامعة فيما يتعلق بمقدار النفقات المصروفة ملزماً للموفد وكفيليه وغير

خاص للظعن فيه بأي طريقة كانت .

ج- يشترط في الكفيلين أن يكونا تاجرين أو صناعيين مسجلين لدى الغرفة

التجارية أو الصناعية ذات العلاقة ضمن الدرجات الممتازة الأولى أو

الثانية ومصداقاً على ملاءتهما حسب مقتضى الحال على أن لا تقل ملاءة

كل من الكفيلين عن خمسين ألف دينار وأن يكون مالكاً لعقار لا تقل

قيمته عن هذا المبلغ ويتم رهن العقار لمصلحة الجامعة رهناً من الدرجة

الأولى تأميناً لنفقات البعثة .

د- إذا تعذر على الموفد تنفيذ الشرط الوارد في الفقرة (ج) من هذه المادة

فعليه تقديم كفالة بنكية من أحد البنوك الأردنية يغطي مقدارها من

مخصصات الإيفاد مضافاً اليها (٥٠٪) خمسون بالمائة من مقدارها ويجوز

للمجلس في حالات استثنائية مبررة تخفيض قيمة الكفالة والرهن بما

يتلاءم مع مدة الإيفاد .

المادة ٩-١- يدفع لمن يوفد في بعثة علمية مايلي :-

- ١- اجور سفره و سفر زوجته واربعة من اولاده ممن هم دون الثامنة عشرة من اعمارهم الى مقر البعثة ذهاباً و اياباً بالدرجة السياحية ولمرة واحدة فقط طيلة مدة بعثته .
- ٢- رسوم المؤسسة الموفد اليها .
- ٣- تكاليف طباعة الاطروحة وفق ادنى الشروط التي تنص عليها انظمة المؤسسة الموفد اليها .
- ٤- مبلغ شهري مقطوع يحدد على اساس التعرفة التي يقرها المجلس للبلد الموفد اليه لتغطية تكاليف المعيشة واثمان الكتب واي لوازم دراسية اخرى .
- ب- تحدد المبالغ التي تدفع لمن يوفد في دورة تدريبية بموجب تعليمات يصدرها المجلس لهذه الغاية .

المادة ١٠- اذا تحملت أي جهة أخرى غير الجامعة نفقات الايفاد المنصوص عليها في المادة (٩) من هذا النظام تعتبر وكأنها مدفوعة من الجامعة واذا قل مقدار النفقات المدفوعة من هذه الجهة عن مقدار النفقات المقررة من الجامعة تتحمل الجامعة مقدار الفرق بينهما .

المادة ١١- لا يجوز للموفد القيام بأي عمل مقابل اجر او راتب طيلة مدة بعثته الا اذا كان العمل مرتبطاً بموضوع تخصصه ولا يعيق سير دراسته .

المادة ١٢- يقوم العميد او المدير المختص بمتابعة شؤون بعثة الموفد الذي يلتزم بتزويد الجامعة بالمعلومات والوثائق عن سير دراسته وفقاً للتعليمات الصادرة بموجب احكام هذا النظام .

المادة ١٣- أ- تنهى بعثة الموفد بقرار من الجهة المختصة التي اصدرت قرار الايفاد وبالتسلسل ذاته في أي من الحالات التالية :-

- ١- اذا دلت نتائج السنوية على تقصير او رسوب في دراسته يحول دون متابعتها .
- ٢- اذا اتخذت المؤسسة قراراً بفصله من دراسته واقتنع الرئيس بسلامة ذلك الاجراء .
- ٣- اذا خالف احكام المادة (١١) من هذا النظام والتعليمات الصادرة بمقتضاها .
- ٤- اذا تجاوز المدة المقررة لبعثته .
- ٥- اذا انقطع عن مواصلة دراسته لفصل دراسي او اكثر دون عذر مشروع تقبله الجهة التي اصدرت قرار الايفاد .
- ب- يجوز للمجلس ان يقرر صرف قرض للموفد الذي تنهى بعثته بسبب انقطاعه عن متابعة دراسته وفقاً للبند (٥) من الفقرة (أ) من هذه المادة على ان لا يزيد مقداره على مخصصات عام كامل ويتم صرف هذا القرض بالطريقة التي يراها المجلس مناسبة بعد تقديم الضمانات المطلوبة من الموفد لتسديده وفق الشروط المحددة في قرار منح القرض .
- ج- تنهى بعثة الموفد بقرار من الرئيس في أي من الحالتين التاليتين :-
- ١- اذا صدر بحقه حكم اكتسب الدرجة القطعية بجناية او جنحة ماسة بالشرف والاخلاق من محكمة مختصة داخل المملكة او خارجها .
- ٢- اذا ثبت قيامه بأي نشاط يسيء للمملكة ومصالحها .

المادة ١٤- إذا أخل الموفد بتعهدده بالخدمة في الجامعة أو بالتزامه بتنفيذ شروط العقد يترتب عليه وعلى كفيليه متكافلين متضامين أن يدفعاً للجامعة مبلغاً يعادل نسبة معينة من الرواتب والعلاوات والنققات الأخرى التي تكبدتها الجامعة وتحسب هذه النسبة على أساس المدة المتبقية من مدة الخدمة الكاملة التي التزم بتأديتها في الجامعة بموجب ذلك العقد مضافاً إليها (٥٠٪) خمسون بالمائة وبخاصة في الحالتين التاليتين :-

- أ- إذا أنهى عمل الموفد في الجامعة تأديبياً خلال سريان مفعول العقد وذلك بموجب أنظمة وتعليمات الجامعة المعمول بها .
- ب- إذا قدم الموفد استقالته من الجامعة قبل أن يكمل المدة التي التزم بها تجاه الجامعة وفقاً لشروط العقد حتى وإن قبلت استقالته .

المادة ١٥- أ- إذا أنهيت البعثة لأي سبب من الأسباب المبينة في المادة (١٣) من هذا النظام ، يلتزم الموفد وكفيله برد جميع النققات التي تكبدتها الجامعة في الاتفاق على بعثته مضافاً إليها (٥٠٪) خمسون بالمائة من مقدار تلك النققات وذلك دون الحاجة إلى إخطاره أو إمهاله .

ب- إذا أنهيت البعثة لأي سبب من الأسباب باستثناء السبب الوارد في البند (١) من الفقرة (أ) من المادة (١٣) فللمجلس بناء على تنسيب الرئيس اتخاذ أي من الإجراءات التالية :-

- ١- مطالبة الموفد برد النققات وفقاً لأحكام الفقرة (أ) من هذه المادة .
- ٢- السماح له بمتابعة دراسته على نفقته الخاصة حتى نهاية المدة المقررة لهذه الدراسة ومطالبته برد النققات التي تكبدتها الجامعة في الاتفاق على بعثته أو أي نفقات صرفتها أي جهة أخرى على هذه البعثة عن طريق الجامعة وفق أحكام المادة (٩) من هذا النظام مضافاً إليها (٥٠٪) خمسون بالمائة من مقدار تلك النققات .

- ٣- مطالبته بالخدمة في الجامعة بعد انتهاء دراسته لمدة تساوي ثلاثة أمثال المدة التي قضاه في بعثته على نفقة الجامعة .
- ج- للمجلس بناء على تنسيب من الرئيس تأجيل دفع المبالغ المستحقة على الموفد الذي أنهيت بعثته للمدة التي يراها مناسبة في حال استمرار دراسته على نفقته الخاصة .

المادة ١٦- إذا أصبح الموفد أو كفيله ملزمين برد النققات إلى الجامعة وفقاً لأحكام هذا النظام وثبت عدم قدرتهم على دفع المبالغ المستحقة للجامعة دفعه واحدة فيجوز لأسباب يقدرها الرئيس اتخاذ قرار بتقسيط تلك المبالغ لمدة لا تزيد على مثلي المدة التي قضاه الموفد في دراسته على نفقة الجامعة .

المادة ١٧- لا يجوز تغيير مكان دراسة الموفد أو تخصصه إلا بقرار من الجهة التي أصدرت قرار الإيفاد وبالتسلسل ذاته وفقاً لأحكام المادة (٤) من هذا النظام على أن يبقى الموفد ملتزماً بشروط العقد وأن تبقى الكفالة المنصوص عليها في المادة (٨) من هذا النظام سارية المفعول .

المادة ١٨- يجوز إعفاء الموفد في بعثة علمية من دفع المبالغ التي انقضت على دراسته أو أي جزء منها أو من أي التزام آخر يترتب عليه بموجب أحكام هذا النظام إذا انقطع عن الدراسة لأسباب صحية تحول دون متابعته الدراسة أو إذا ثبت أن حالته الصحية لا تساعد على الخدمة الملتم بها على أن يستند الإعفاء إلى تقارير طبية قطعية من اللجنة الطبية المعتمدة من الجامعة والمجلس أن يقبل هذه التقارير أو يرفضها دون الحاجة إلى بيان الأسباب . كما يجوز الإعفاء من هذه المبالغ في حال وفاة الموفد .

المادة ١٩- على الموفد ان يبلغ الجامعة بحصوله على المؤهل العلمي الذي اوفد من اجله وان يقدم نفسه للخدمة في الجامعة خلال مدة لا تزيد على ستين يوماً من حصوله على ذلك المؤهل .

المادة ٢٠- أ- اذا لم يباشِر الموفد دون عذر تقبله الجامعة العمل الذي عين له خلال ستين يوماً من تاريخ تبليغه بذلك يعتبر مستكثفاً ويتحمل جميع الالتزامات المنصوص عليها في هذا النظام ، ويكون قرار الجهة المختصة بالجامعة في هذا الشأن قطعياً .

ب- اذا لم يصدر قرار بتعيين الموفد خلال ستة اشهر من تاريخ تقديم نفسه للجامعة يصبح الموفد وكفيله في حل من جميع الالتزامات المترتبة عليهم بمقتضى احكام هذا النظام وبموجب أي تعهد او عقد آخر تم توقيعه من قبلهم مع الجامعة .

المادة ٢١- يلتزم الموفد باحكام هذا النظام اضافة الى الشروط والالتزامات الواردة في أي تعهد او عقد وقعه وكفيله مع الجامعة .

المادة ٢٢- يبت مجلس العمداء في أي حالة لم يرد عليها نص في هذا النظام .

المادة ٢٣- يصدر الرئيس بتنسيب من المجلس التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام بما في ذلك الاحكام ذات العلاقة بالامور المالية التي ينص عليها هذا النظام .

٢٠٠٠/٧/٤

عبد الله الثاني ابن الحسين

نائب رئيس الوزراء دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور صلاح ارشيدات	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الدكتور عوض خليفات	رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي ابو الراغب
وزير الأوقاف والشؤون والمقتنيات الإسلامية الدكتور عبد السلام العبادي	نائب رئيس الوزراء وزير دولة للشؤون الاقتصادية الدكتور محمد الحلايقة	نائب رئيس الوزراء وزير العدل فارس النابلسي
وزير الخارجية عبد الله الخطيب	وزير دولة للشؤون البرلمانية يوسف الدلاييح	وزير الصحة الدكتور طارق محيمات
وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني ابو غيدا	وزير العمل عبد الفايز	وزير المالية والأثار عقل بلعاجي
وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طوقان	وزير الإعلام الدكتور طالب الرفاعي	وزير الشباب والرياضة سعيد شلم
وزير دولة الدكتور عادل الشريدة	وزير الزراعة زهير زنون	وزير الانتقال محمود الكايد الحياصات
وزير النقل محمد الكلاله	وزير المياه والري المهندس حاتم الحلواني	وزير الصناعة والتجارة واصف عازر
وزير السياحة والتواصلات الدكتور فواز حاتم الزعبي	وزير التنمية الاجتماعية تمام الغول	وزير دولة للشؤون القانونية ضيف الله المساعده



نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٠/٧/٤  
فأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٠

نظام منح الدرجات العلمية والدرجات الفخرية والشهادات

في جامعة الحسين بن طلال

صادر بمقتضى المادة (٢٧) من قانون الجامعات الاردنية رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٧

والمادة (١١) من قانون جامعة الحسين بن طلال رقم (٢١) لسنة ١٩٩٩

المادة ١- يسمى هذا النظام ( نظام منح الدرجات العلمية والدرجات الفخرية والشهادات  
في جامعة الحسين بن طلال لسنة ٢٠٠٠ ) ويعمل به من تاريخ نشره في  
الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تمنح الجامعة الدرجات العلمية والدرجات الفخرية والشهادات التالية :-

- أ- درجة البكالوريوس .
- ب- درجة الماجستير .
- ج- درجة دكتوراه الفلسفة .
- د- درجة الدكتوراه الفخرية .
- هـ- أي درجات علمية أو فخرية أو أي شهادات يوافق عليها مجلس العمداء .

المادة ٣- تحدد متطلبات وشروط منح الدرجات العلمية والدرجات الفخرية والشهادات  
وحقول التخصص ذات العلاقة بها بمقتضى تعليمات يصدرها مجلس العمداء  
في الجامعة .

المادة ٤- أ- تمنح الدرجات العلمية والدرجات الفخرية والشهادات من مستوى  
البكالوريوس بقرار من مجلس العمداء بناء على تنسيب من مجلس الكلية  
المختص .

ب- تمنح الدرجات العلمية والشهادات في الدراسات العليا بقرار من مجلس  
العمداء بناء على تنسيب مجلس الدراسات العليا وتوصية مجلس الكلية أو  
مجلس المعهد المختص .

ج- تمنح الدرجات الفخرية بقرار من مجلس العمداء بناء على تنسيب من رئيس الجامعة .

٢٠٠٠/٧/٤

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور صالح ارشيدات	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الدكتور عوض خليفات	رئيس الوزراء وزير الداخلية المهندس علي ابو الراغب
وزير الأوقاف والشؤون والمقنسات الإسلامية الدكتور عبد السلام العبادي	نائب رئيس الوزراء وزير دولة للشؤون الاقتصادية الدكتور محمد الحلاقه	نائب رئيس الوزراء وزير العدل فارس الفالسي

وزير الخارجية عبد الله الخطيب	وزير دولة للشؤون البرلمانية يوسف الدلايخ	وزير دولة لشؤون التنمية الادارية الدكتور محمد ذبيبات	وزير الصحة الدكتور طارق سحيمات
وزير الأشغال العامة والإسكان مهندس حسني ابو غيدا	وزير العمل عبد الفاي	وزير المالية الدكتور ميشيل مارتو	وزير السياحة والآثار عقل بلتاجي
وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طوفان	وزير الاعمال الدكتور طالب الرفاعي	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس وائل صبري	وزير الشباب والرياضة سعيد شقم
وزير دولة الدكتور عادل الشريدة	وزير الزراعة زهير زلوله	وزير الثقافة محمود الكايد الحياصات	وزير الشؤون البلدية والتقوية والبيئة عبد الرحيم الفكور
وزير النقل محمد الكلاله	وزير المياه والري المهندس حاتم الحلواني	وزير التخطيط جواد حديد	وزير الصناعة والتجارة واصف عازر
وزير البريد والاتصالات الدكتور فواز حاتم الزعبي	وزير التنمية الاجتماعية تمام الفول	وزير دولة للشؤون القانونية ضيف الله المساعده	

نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٠/٧/٤  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٠

نظام الهيئة التدريسية في الجامعة الهاشمية

صادر بمقتضى المادة (٢٧) من قانون الجامعات الاردنية رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٧

والمادة (٧) من قانون الجامعة الهاشمية رقم (١٨) لسنة ١٩٩٢

## التعريفات

المادة ١- يسمى هذا النظام ( نظام الهيئة التدريسية في الجامعة الهاشمية لسنة ٢٠٠٠ )  
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني  
المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

الجامعة : الجامعة الهاشمية .

الرئيس : رئيس الجامعة .

مجلس العمداء : مجلس العمداء في الجامعة .

اللجنة : لجنة التعيين والترقية .

المادة ٣- تكون رتب أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة كما يلي :-

أ- أستاذ .

ب- أستاذ مشارك من فئتين (أ) و (ب) .

ج- أستاذ مساعد من فئتين (أ) و (ب) .

د- مدرس من فئتين (أ) و (ب) .

المادة ٤- يشكل مجلس العمداء من بين أعضائه لجنة تسمى " لجنة التعيين والترقية "  
تتألف من سبعة أعضاء من بينهم الرئيس الذي يكون رئيسا لها وتمارس  
اللجنة الصلاحيات المنصوص عليها في هذا النظام .

المادة ٥- يتم تعيين عضو الهيئة التدريسية في الجامعة وترقيته وثبितه ونقله من فئة الى فئة اعلى ضمن الرتبة الواحدة واجازته اقراره علمي واجازته اجازة دون راتب وانتدابه واعارته وقبول استقالته وانهاء خدمته بقرار من مجلس العمداء بناء على تسبيب اللجنة المستند إلى توصية كل من مجلس القسم ومجلس الكلية.

#### التعيين و التثبيت

المادة (٦): يشترط فيمن يعين عضوا في الهيئة التدريسية في الجامعة توافر الشروط العامة التالية، بالإضافة إلى الشروط والمؤهلات الخاصة الأخرى المنصوص عليها في هذا النظام:-

أ- أن يكون قد حصل على درجة جامعية أو شهادة مهنية في حقل تخصصه تمكنه من التدريس في الجامعة على أن تكون تلك الدرجة أو الشهادة مسبقة بشهادة الدراسة الثانوية العامة أو ما يعادلها والدرجة الجامعية الأولى.

ب- أن يكون قادرا على القيام بالعمل الجامعي وبخاصة التدريس.

ج- أن يكون لائقا من الناحية الصحية بناء على تقرير من اللجنة الطبية التي تعتمد الجامعة.

د- أن لا يكون قد حكم عليه بجناية أو بجنحة مخلة بالشرف أو الآداب العامة.

المادة (٧): يشترط فيمن يعين في رتبة مدرس في الجامعة ما يلي:-

أ- أن يكون قد حصل على درجة الماجستير أو ما يعادلها في حقل التخصص الذي سيعين فيه،

ب- وأن يكون قد عمل مدة لا تقل عن ثلاث سنوات في مجال البحث أو التدريس في جامعة أو معهد تعترف بها الجامعة وذلك بعد حصوله على درجة الماجستير،

ج- وأما في حقل الطب وطب الأسنان فيشترط أن يكون قد تربى تدريباً مبرمجاً ومتدرجاً في معهد أو مستشفى تعليمي لمدة ثلاث سنوات على الأقل وأن يكون قد حصل على درجة الماجستير أو شهادة الاختصاص العالي في الطب.

المادة (٨): يشترط فيمن يعين في رتبة أستاذ مساعد في الجامعة أن يكون قد حصل على درجة الدكتوراه (Ph.D.) أو ما يعادلها من جامعة تعترف بها الجامعة أو أن يكون قد حصل على شهادة تخصصية تعادل درجة الدكتوراه من مؤسسة أكاديمية أو مهنية تعترف بها الجامعة.

المادة (٩): أ- مع مراعاة أحكام المادة (٦) من هذا النظام يشترط فيمن يعين في رتبة أستاذ مشارك في الجامعة ما يلي:-

١) أن يكون قد حصل على المؤهل العلمي المنصوص عليه في المادة (٨) من هذا النظام،

٢) وأن يكون قد شغل رتبة أستاذ مساعد مدة لا تقل عن خمس سنوات في جامعة أو معهد علمي من مستوى جامعي تعترف بهما الجامعة،

٣) وأن يكون قد نشر إنتاجا علميا قيما أدى إلى تقدم المعرفة قام به بعد حصوله على المؤهل العلمي المنصوص عليه في المادة (٨) من هذا النظام.

ب- يجوز أن يعين في رتبة أستاذ مشارك من لم يعمل أستاذا مساعدا إذا كان قد نشر إنتاجا علميا قيما أدى إلى تقدم المعرفة وقام بأعمال مهنية أو فنية ممتازة، ويجوز اعتبار الأعمال المهنية والفنية المتميزة جزءا من هذا الإنتاج شريطة أن يكون قد مضى على حصوله على المؤهل العلمي المنصوص عليه في المادة (٨) من هذا النظام مدة عشر سنوات على الأقل.

المادة (١٠) أ- يشترط فيمن يعين في رتبة أستاذ في الجامعة ما يلي:-

- ١) أن يكون قد حصل على المؤهل العلمي المنصوص عليه في المادة (٨) من هذا النظام،
- ٢) وأن يكون قد شغل رتبة أستاذ مشارك مدة لا تقل عن خمس سنوات في جامعة أو معهد علمي من مستوى جامعي تعترف بهما الجامعة،
- ٣) وأن يكون قد نشر وهو يشغل رتبة أستاذ مشارك إنتاجا علميا قيما أدى إلى تقدم المعرفة.

ب- يجوز أن يعين في رتبة أستاذ من لم يعمل أستاذا مشاركا إذا كان قد نشر إنتاجا علميا قيما أدى إلى تقدم المعرفة وقام بأعمال مهنية أو فنية ممتازة شريطة أن يكون قد مضى على حصوله على المؤهل العلمي المنصوص عليه في المادة (٨) من هذا النظام مدة عشرين سنة على الأقل.

المادة (١١): يجوز تعيين عضو الهيئة التدريسية للزائر بموجب عقد برتبة أستاذ زائر أو أستاذ مشارك زائر أو أستاذ مساعد زائر إذا كان:-

- أ- يحمل الرتبة من جامعة تعترف بها الجامعة.
- ب- قد حصل على المؤهل العلمي المنصوص عليه في المادة (٨) من هذا النظام.

المادة (١٢): يجوز احتساب الخبرة العملية في غير التدريس الجامعي على أن تحسب له لمقاصد الزيادة السنوية في الراتب لمن يعين عضوا في الهيئة التدريسية في الجامعة وذلك باحتساب كل سنتين من تلك الخبرة بسنة واحدة في الخدمة شريطة أن تكون تلك الخبرة في مجال تخصصه وعلى أن لا يتجاوز راتبه راتب أعلى مربوط الفئة التي تم تعيينه فيها.

المادة (١٣): عند تعيين أي شخص عضوا في الهيئة التدريسية في الجامعة، يجوز أن تعتمد في تعيينه الرتبة التي شغلها في أي جامعة أخرى تعترف بها الجامعة. وتعتمد تلك الرتبة في تحديد رتبته وأقدميته وأي حقوق أخرى تناولتها أحكام هذا النظام.

المادة (١٤) أ- يكون عضو الهيئة التدريسية في الجامعة بعد تعيينه تحت التجربة، وينظر في تثبيت عضو الهيئة التدريسية الأردني باستثناء المدرس إذا توافرت فيه الشروط التالية:-

- ١) أمضى خمس سنوات متوالية في خدمته الفعلية في الجامعة حدا أدنى
- ٢) وكان ناجحا في تدريسه وعلاقاته في الجامعة،
- ٣) وتمت ترقيته إلى رتبة أعلى، إلا إذا كان قد عين في رتبة أستاذ، وفي هذه الحالة ينظر في تثبيته بعد مضي ثلاث سنوات متوالية على الأقل في خدمته الفعلية في الجامعة، على أن يكون قد نشر، أو قبل له للنشر خلالها ثلاثة بحوث قيمة على الأقل أدت إلى تقدم المعرفة، وإذا لم يثبت خلال خمس سنوات فتنتهي خدمته حكما.

ب- ينظر في تثبيت المدرس إذا أمضى سبع سنوات متوالية في خدمته الفعلية في الجامعة حدا أدنى وتم نقله إلى الفئة (أ) من رتبة مدرس.

ج- تعتبر مدة التجربة لعضو الهيئة التدريسية جزءا من خدمته الفعلية في الجامعة.

د- مع مراعاة نص البند (٣) من الفقرة (أ) من هذه المادة، يكون الحد الأعلى لمدة التجربة لعضو الهيئة التدريسية عشر سنوات تحسب ابتداء من تطبيق هذا النظام. وإذا لم يثبت خلال هذه المدة فتنتهي خدمته في الجامعة حكما.

هـ- يجوز إنهاء خدمة عضو الهيئة التدريسية خلال مدة تجربته على أن يبلغ بذلك قبل ثلاثة أشهر على الأقل من التاريخ المحدد لإنهاء خدمته. وللرئيس عدم التقيد بهذا الشرط الزمني إذا رأى مبررا لذلك.



- و- إذا أعيد تعيين عضو الهيئة التدريسية غير المثبت في الجامعة، يوضع تحت التجربة من جديد لمدة يستكمل فيها فترة تجربته السابقة وفقاً لنص الفقرة (أ) من هذه المادة، على أن لا تقل المدة الجديدة عن ثلاث سنوات.
- ز- إذا أعيد تعيين عضو الهيئة التدريسية، الذي كان مثبتاً في الجامعة، يوضع تحت التجربة من جديد لمدة لا تقل عن سنة واحدة.

#### النقل والترقية

المادة (١٥): ينقل عضو الهيئة التدريسية، باستثناء المدرس، من فئة إلى فئة أعلى ضمن الرتبة للولادة إذا توافرت لديه في الفئة المطلوب النقل إليها، أندية لا تقل عن خمس سنوات أما بالنسبة للمدرس فيشترط أن لا تقل أقدميته عن سبع سنوات بعد حصوله على المؤهل العلمي الذي عين على أساسه. وفي جميع الأحوال المنصوص عليها في هذه المادة يشترط لنقل عضو الهيئة التدريسية نشر إنتاج علمي قيم في مجال تخصصه.

المادة (١٦): يشترط فيمن يرقى إلى رتبة أستاذ مشارك، أو إلى رتبة أستاذ، ما يلي:-

أ- أن يكون قد توافرت لديه في الرتبة التي ستتم ترقيته منها لأقدمية في الجامعة لا تقل عن خمس سنوات، وإذا احتسبت له خدمة أكاديمية سابقة في جامعة أخرى تعترف بها الجامعة، فيشترط لترقيته في هذه الحالة أن يكون قد أمضى سنتين على الأقل متفرغاً في الرتبة التي عين فيها في الجامعة.

- ب- وأن يكون ناجحاً في تدريسه وعلاقاته في العمل الجامعي،
- ج- وأن لا يكون قد صدر بحقه إنذار نهائي خلال السنتين الأخيرتين من المدة القانونية التي يجب توافرها للترقية، ويؤجل النظر في ترقيته مدة سنتين على الأقل من تاريخ توافر الشروط الأخرى للترقية إذا كان قد صدر بحقه مثل ذلك الإنذار،
- د- وأن يكون قد نشر وهو يشغل الرتبة التي ستتم ترقيته منها إنتاجاً علمياً قيماً في مجال تخصصه على أن يكون قد نشر جزءاً من هذا الإنتاج العلمي أثناء خدمته في الجامعة ويجوز أن يحتسب ضمن الإنتاج المعتمد للترقية ما قام به من أعمال مهنية أو فنية متميزة.

المادة (١٧): أ- لمجلس العمداء، بناء على تنسيب الرئيس، منح عضو الهيئة التدريسية أقدمية في رتبته وراتبه لا تزيد على سنة واحدة في الرتبة الواحدة، إذا كان قد قام بأعمال متميزة في مجال البحث العلمي، أو في المجالات المهنية أو الفنية.

ب- تحدد الأسس والشروط التي تمنح بموجبها الأقدمية المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة بموجب تعليمات يصدرها الرئيس لهذه الغاية.

المادة (١٨): لمجلس العمداء بناء على تنسيب الرئيس:-

أ- أن يسمي الأستاذ الذي أمضى في رتبة الأستاذية مدة لا تقل عن عشر سنوات خدمة فعلية في الجامعة وأجرى بحثاً من مستوى لائق شهدت له بذلك الأوساط العلمية المحلية والعالمية أو قام بأعمال متميزة في المجالات المهنية أو الفنية أستاذاً متميزاً ويملح الأستاذ المتميز ميدالية ذهبية تصمم لهذه الغاية ويُدْرَج اسمه في لائحة شرف خاصة بذلك إضافة إلى أي ميزات أخرى تولى الجامعة منحه إياها.

ب- أن يسمي الأستاذ الذي أمضى عشر سنوات حداً أدنى في الخدمة الفعلية في الجامعة، منها خمس سنوات على الأقل في رتبة الأستاذية وكان خلال هذه المدة متفوقاً في مجالات التدريس والبحث العلمي أو الأعمال المهنية والفنية أستاذاً متفوقاً ويمنح الأستاذ المتفوق ميدالية ذهبية تصمم لهذه الغاية ويسدّر اسمه في لائحة شرف خاصة بذلك إضافة إلى أي ميزات أخرى ترى الجامعة منحه إياها.

المادة (١٩): لمجلس العمداء بناء على تنسيب الرئيس تسمية عضو الهيئة التدريسية الذي أمضى في خدمة الجامعة مدة لا تقل عن عشر سنوات وهو برتبة الأستاذية وقدم خلال عمله في الجامعة خدمات متفوقة في تسيير أعمالها ونموها وتطورها وانتهت خدمته فيها بسبب بلوغه السبعين أو أنهيت خدمته فيها بناء على طلبه، أستاذ شرف ويحتفظ بجميع حقوقه العلمية ويستفيد من الخدمات التي تقدمها الجامعة، بما في ذلك التأمين الصحي ولها أن تستفيد من خبرته في التدريس والإشراف وفي غيرهما وذلك لقاء مكافأة يحددها الرئيس.

#### مهام عضو الهيئة التدريسية

المادة (٢٠): يتمتع عضو الهيئة التدريسية في الجامعة في نطاق عمله الجامعي بالحرية الكاملة في التفكير والتعبير والنشر وتبادل الرأي فيما يتصل بالتدريس والبحث العلمي والأنشطة الجامعية الأخرى وذلك في حدود القوانين المعمول بها، مع الالتزام بالأنظمة والتعليمات الجامعية.

المادة (٢١): تشمل مهام عضو الهيئة التدريسية في الجامعة ما يلي:-

- أ- القيام بالتدريس وإجراء الامتحانات.
- ب- إجراء البحوث والدراسات المبتكرة.
- ج- الإشراف على الرسائل الجامعية وعلى بحوث الطلاب وتقاريرهم وأنشطتهم العلمية والاجتماعية وتوجيههم علميا وخلقيا.
- د- القيام بالإرشاد الأكاديمي.
- هـ- الاشتراك في المجالس واللجان في الجامعة وفي تلك التي تشارك فيها الجامعة.
- و- القيام بأي عمل، داخل الجامعة أو خارجها ينهض بالجامعة ويخدم المجتمع وينفع بهما إلى التقدم.
- ز- التفرغ لواجبه العلمي في الجامعة، وبذل أقصى الجهد للتهوض برسالتها العلمية، والمحافظة على المستوى اللائق بمكانة الجامعة في ميادين البحث والتدريس والتوجيه والإدارة.

المادة (٢٢): أ- على عضو الهيئة التدريسية أن يقدم إلى رئيس قسمه أو مشرف شعبته تقريرا سنويا عن أنشطته الأكاديمية في التدريس والإشراف والبحث العلمي وغير الأكاديمية المتعلقة بخدمة المجتمع واللجان وغيرها وعلى مشرف الشعبة أن يقدم تقريرا موحدا عن الشعبة إلى رئيس القسم،

ب- وعلى رئيس القسم أن يقدم تقريرا يتضمن رأيه في القسم إلى عميد الكلية، الذي يقدم بدوره تقريرا يتضمن رأيه في الكلية وأنشطة الأقسام إلى الرئيس في نهاية الفصل الثاني من كل عام جامعي.

المادة (٢٣): في الحالات التي يوجد فيها أكثر من عضو هيئة تدريس في حقل تخصص واحد، يجوز لمجلس القسم، بموافقة مجلس الكلية تكوين شعبة لهذا التخصص تعمل في نطاق المجلس المذكور ويتولى إدارة شؤون الشعبة، في هذه الحالة، مشرف يعينه عميد الكلية من بين أعضاء الهيئة التدريسية في ذلك التخصص وذلك بناء على تنسيب رئيس القسم.

المادة (٢٤): أ- تكون ساعات العمل الأسبوعي لعضو الهيئة التدريسية أربعين ساعة، توزع على الأعمال التالية:-

- (١) التدريس.
  - (٢) الإشراف على الرسائل الجامعية.
  - (٣) البحث العلمي.
  - (٤) الإرشاد الأكاديمي.
  - (٥) مراجعات الطلبة وإرشادهم.
  - (٦) المشاركة في المجالس واللجان.
  - (٧) خدمة المجتمع.
- ب- يكون العبء التدريسي للأستاذ تسع ساعات معتمدة وللأستاذ المشارك والأستاذ المساعد اثنتي عشرة ساعة معتمدة للمدرس خمس عشرة ساعة معتمدة.
- ج- ترئيس أن يخفض نعب التدريس لعضو الهيئة التدريسية الذي يتولى أعباء ومسؤوليات جماعية.

المادة (٢٥): لا تدفع لعضو الهيئة التدريسية أي مكافآت عن المحاضرات الإضافية التي يلقها داخل الجامعة إلا إذا استوفى العبء التدريسي المخصص له، بمقتضى أحكام الفقرة (ب) من المادة (٢٤) من هذا النظام.

المادة (٢٦): لا يجوز لعضو الهيئة التدريسية القيام بالتدريس خارج الجامعة إلا بموافقة مسبقة من الرئيس بناء على تنسيب عميد الكلية، وبعد أخذ رأي رئيس القسم ولا يجوز أن يزيد هذا العبء التدريسي على ثلاث ساعات معتمدة خلال الفصل.

### الإجازات

المادة (٢٧): ١- تكون الإجازة السنوية أحد عشر أسبوعاً لأعضاء الهيئة التدريسية وثمانية أسابيع للمكثفين منهم القيام بأعمال إدارية.

ب- توزع الإجازة السنوية المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة بين الفصول الدراسية، وفقاً للتعليمات التي يصدرها الرئيس إلا إذا اقتضت طبيعة عمل الكلية غير ذلك وفي جميع الأحوال لا يجوز لعضو هيئة التدريس جمع الإجازة السنوية لأكثر من سنة واحدة.

ج- للرئيس تكليف عضو الهيئة التدريسية بالعمل خلال إجازته السنوية وبموافقته لقاء مكافأة يحددها الرئيس.

المادة (٢٨): للرئيس بعد أخذ رأي كل من عميد الكلية ورئيس القسم منح عضو الهيئة التدريسية إجازة لا تزيد منتها على واحد وعشرين يوماً لأداء فريضة الحج وتمنح له هذه الإجازة مرة واحدة طيلة مدة خدمته في الجامعة.

المادة (٢٩): تحدد الإجازة المرضية والطارئة وشروط منحها بموجب تعليمات يصدرها الرئيس.

المادة (٣٠): ١- يجوز منح عضو الهيئة التدريسية الأردني المثبت في الخدمة الدائمة في الجامعة ويشغل فيها رتبة أستاذ أو أستاذ مشارك إجازة تفرغ علمي لمدة سنة عن كل ست سنوات أمضاها ذلك العضو في خدمة الجامعة بصفته أردنياً،

شريطة أن يقدم مخططاً للبحث أو البحوث التي سيعدها خلال الإجازة. ويمكن أن تمنح الإجازة سنة كاملة أو مجزأة لفصلين اثنين أو مجمعة لأكثر من سنة.

ب- (١) يتقاضى عضو الهيئة التدريسية راتبه وجميع علاواته خلال إجازة التفرغ العلمي، وتحسب هذه الإجازة لأغراض الترقية ومكافأة نهاية الخدمة والادخار.

٢) يجوز لعضو الهيئة التدريسية الذي منح إجازة تفرغ علمي أن يعمل خلال هذه الإجازة في الجامعات أو مراكز البحوث العلمية داخل المملكة أو خارجها ويكون ذلك بموافقة الرئيس.

٣) إذا أمضى عضو الهيئة التدريسية المجاز إجازة تفرغ علمي لمدة سنة، أو جزء رئيسي منها خارج المملكة لأغراض البحث العلمي تدفع له الجامعة أجور سفره مع زوجته وأولاده خلال سنة التفرغ ولمرة واحدة ذهاباً وإياباً وفقاً لتعليمات يصدرها الرئيس.

ج- على عضو الهيئة التدريسية الذي منح إجازة تفرغ علمي أن يقدم إلى عميد كليته، بوساطة رئيس قسمه عند انتهاء إجازته تقريراً وافياً عن البحث أو البحوث العلمية مرفقاً بالإنتاج العلمي الذي أعده خلال إجازته ليجري تقييمه بمعرفة عميد الكلية ويرفع التقرير والتقييم إلى رئاسة الجامعة لاعتماده فإذا لم يعتمد التقرير تسترد منه جميع المبالغ التي دفعت له بمقتضى الفقرة (ب) من هذه المادة.

د- لا تقبل استقالة عضو الهيئة التدريسية من عمله في الجامعة خلال إجازة التفرغ العلمي أو قبل مرور سنة على انتهائها إلا إذا رد المبالغ التي دفعت له بمقتضى الفقرة (ب) من هذه المادة.

المادة (٣١): ١- يجوز أن يمنح عضو الهيئة التدريسية المثبت في الخدمة الدائمة في الجامعة إجازة دون راتب لمدة فصل دراسي أو سنة قابلة للتجديد سنوياً على أن لا يزيد مجموعها على ثلاث سنوات وأن لا يمنح إجازة ثانية، بمقتضى أحكام هذه المادة إلا بعد مرور مثلي مدة الإجازة السابقة.

ب- لا تعد الإجازة دون راتب التي تمنح لأي عضو من أعضاء الهيئة التدريسية جزءاً من خدمته في الجامعة لأغراض الترقية ومكافأة نهاية الخدمة والادخار إلا أنها تحسب له لمقاصد الزيادة السنوية للراتب إذا قضاه في التكريس الجامعي.

المادة (٣٢): يستثنى عضو الهيئة التدريسية الذي يعين في منصب وزير أو رئيس جامعة أردنية رسمية من أحكام الفقرة (أ) من المادة (٣١) من هذا النظام.

المادة (٣٣): يجوز في حالات خاصة يقرها الرئيس منح عضو الهيئة التدريسية إجازة اضطرارية دون راتب لا تزيد على فصل دراسي واحد.

#### المحاضرون والأساتذة الزائرون

المادة (٣٤): لمجلس العمداء بناء على تنسيب كل من مجلس القسم ومجلس الكلية واللجنة الموافقة على التعاقد مع محاضرين متفرغين للعمل في الجامعة وفق الشروط التي يرى إدراجها في العقد على أن يكون المحاضر مؤهلاً للتدريس في المواد التي سيكلف بها.

المادة (٣٥): إذا عين المحاضر المتفرغ عضواً في الهيئة التدريسية في الجامعة يجوز عند تعيينه أن يحسب له لأغراض الترقية مدة خدمته كاملة أو أي جزء منها وأن يعتمد كل أو بعض البحوث التي نشرها خلال خدمته في الجامعة أو في جامعة أخرى محاضراً متفرغاً يحمل درجة الدكتوراه أو ما يعادلها وذلك وفق تعليمات يصدرها الرئيس.

المادة (٣٦): لمجلس العمداء بناء على تنسيب الرئيس، وتوصية اللجنة بعد أخذ رأي كل من مجلس القسم ومجلس الكلية، التعاقد مع محاضرين للعمل بدوام جزئي ويكون التعيين لهذه الفئة من المحاضرين محاضراً برتبة أستاذ مساعد أو محاضراً برتبة أستاذ مشارك أو محاضراً برتبة أستاذ ويجري تقدير مؤهلاتهم وتوزيع أعبائهم التدريسية والإشرافية وتحديد إجازاتهم وأجورهم وفق أسس خاصة يضعها الرئيس بعد الاستئناس برأي مجلس العمداء.

المادة (٣٧): أ- للرئيس، بناء على تنسيب عميد الكلية وأخذ رأي مجلس القسم تكليف محاضرين غير متفرغين للتدريس أو القيام بأعمال التدريب بالجامعة خلال فصل واحد أو أكثر وذلك وفقاً للأسس المقررة في الجامعة.

ب- للرئيس دعوة أشخاص من خارج الجامعة لإلقاء محاضرات أو القيام بمهام علمية فيها لمدة محددة وذلك وفقاً للأسس والشروط التي يقرها.

#### الإيقاد والاحتداب والإعارة

المادة (٣٨): أ- للرئيس، بعد الاستئناس برأي كل من مجلس الكلية ومجلس القسم إيفاد عضو الهيئة التدريسية في دورات علمية خارج الجامعة وتنظيم الأمور المتعلقة بهذا الإيفاد بما في ذلك الأمور المالية بموجب تعليمات يصدرها الرئيس، بعد الاستئناس برأي مجلس العمداء وتعتبر مدة إيفاد عضو الهيئة التدريسية جزءاً من خدمته الفعلية في الجامعة لأغراض الترقية ومكافأة نهاية الخدمة والادخار.

ب- يجوز إيفاد المحاضر المتفرغ في بعثة علمية وفقاً لأحكام نظام البعثات العلمية المعمول به في الجامعة.

المادة (٣٩): يجوز انتداب عضو الهيئة التدريسية للقيام بأعمال وظيفية أخرى داخل الجامعة، وتعتبر مدة انتدابه جزءاً من خدمته الفعلية في الجامعة لأغراض الترقية ومكافأة نهاية الخدمة والادخار.

المادة (٤٠): أ- يجوز إعارة عضو الهيئة التدريسية المثبت في الخدمة الدائمة في الجامعة إلى جامعة رسمية أخرى، أو إلى أي جهة حكومية أو دولية للعمل فيها مدة فصل أو أكثر على أن لا تتجاوز مدة الإعارة في أي حال من الأحوال ثلاث سنوات، وأن لا يعار عضو الهيئة التدريسية مرة أخرى إلا بعد مضي مثلي مدة إعارته السابقة وتعتبر مدة إعارة عضو الهيئة التدريسية جزءاً من خدمته الفعلية في الجامعة لأغراض الترقية ومكافأة نهاية الخدمة والادخار.



ب- مع مراعاة ما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة لا تتحمل الجامعة أي رواتب أو علاوات أو نفقات أو أي مبالغ أخرى مهما كان نوعها أو سببها خلال مدة الإعارة.

#### انتهاء الخدمة

المادة (٤١) أ- تنتهي خدمة عضو الهيئة التدريسية في الجامعة بأي من الحالات التالية، واعتباراً من التاريخ الذي يحدده القرار الصادر بذلك، أو من تاريخ حدوث الواقعة التي تنتهي بها الخدمة:-

- (١) قبول الاستقالة.
- (٢) انتهاء الخدمة حكماً لعدم التثبيت.
- (٣) فقد الوظيفة.
- (٤) الاستغناء عن الخدمة أو إنهاء العمل أو العقد.
- (٥) العزل.
- (٦) إتمام السبعين من العمر، وفي هذه الحالة يكون انتهاء الخدمة اعتباراً من نهاية العام الجامعي الذي أتم فيه سن السبعين.
- (٧) الوفاة.

ب- إذا فقد عضو الهيئة التدريسية أي شرط من شروط التعيين التي يقتضيها هذا النظام تنتهي خدمته بقرار من المرجع المختص بالتعيين.

المادة (٤٢) أ- تقدم استقالة عضو الهيئة التدريسية خطياً إلى رئيس القسم المختص قبل ثلاثة أشهر على الأقل من بدء أي فصل دراسي وللرئيس عدم التقيد بهذا الشرط الزمني، إذا رأى مبرراً لذلك.

ب- يبلغ عضو الهيئة التدريسية القرار بشأن استقالته خلال مدة لا تزيد على ثمانية أسابيع من تاريخ تقديمها وإلا اعتبرت مقبولة حكماً.

ج- على عضو الهيئة التدريسية الذي قدم استقالته أن لا ينقطع عن عمله حتى يتم قبولها، وإلا اعتبر فاقداً وظيفته.

المادة (٤٣): يعتبر عضو الهيئة التدريسية فاقداً لوظيفته إذا تغيب عن عمله دون عذر يقبله مجلس العمدة مدة تزيد على واحد وعشرين يوماً متصلة ولا يعاد تعيينه في الجامعة إلا بقرار من مجلس العمدة يقضي بجواز إعادة تعيينه.

المادة (٤٤): يحدد نظام المكافأة والتعويض والأنظمة والتعليمات الأخرى ذات العلاقة المعمول بها في الجامعة، الأحكام المالية المترتبة على قبول استقالة عضو الهيئة التدريسية أو فقد وظيفته.

#### الإجراءات التأديبية

المادة (٤٥): على عضو الهيئة للتدريس القيام بالمهام والواجبات الجامعية المنوطة به والتقيّد بأحكام القوانين والأنظمة والتعليمات والقرارات المعمول بها والامتناع في سياق ذلك عن الأمور التالية وذلك تحت طائلة المسؤولية والعقوبات التأديبية المنصوص عليها في هذا النظام:-

- أ- القيام بأي عمل يتعارض مع مهامه وواجباته الجامعية.
- ب- القيام بأي عمل يسيء إلى سمعة الجامعة أو العاملين فيها.
- ج- ممارسة أي نشاط حزبي أو طائفي أو إقليمي داخل الجامعة.
- د- الاشتراك في عضوية مجالس إدارة الشركات إلا بموافقة الجامعة.

المادة (٤٦): إذا خالف عضو الهيئة التدريسية القوانين والأنظمة والتعليمات والقرارات المعمول بها، توقع عليه إحدى العقوبات التأديبية التالية:-

- أ- التنبيه الخطي وإذا أوقعت عليه هذه العقوبة مرتين خلال ثلاث سنوات متتالية، ترفع في المرة الثالثة إلى عقوبة الإنذار.
- ب- الإنذار، وإذا أوقعت عليه هذه العقوبة مرتين خلال خمس سنوات متتالية، ترفع في المرة الثالثة إلى عقوبة الإنذار النهائي.
- ج- الإنذار النهائي ويحال من أوقعت عليه هذه العقوبة إلى المجلس التأديبي إذا ارتكب أي مخالفة بعد ذلك.
- د- تأخير النظر في الترقية ولو كانت شروطها متوافرة لديه على أن لا تقل مدة التأخير عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات مع مراعاة ما ورد في الفقرة (ج) من المادة (١٦) من هذا النظام.
- هـ- تأخير النظر في التثبيت في الخدمة الدائمة، ولو كانت شروطها متوافرة لديه على أن لا تزيد مدة التأخير على سنتين.

- و- وقف امتيازات التثبيت في الخدمة الدائمة ولو كانت شروطها متوافقة لديه على أن لا تزيد مدة الإيقاف على ثلاث سنوات.
- ز- الاستغناء عن الخدمة مع صرف جميع الاستحقاقات المالية.
- ح- العزل من الجامعة.

المادة (٤٧): مع مراعاة ما ورد في المادة (٤٨) من هذا النظام توقع العقوبات التأديبية المنصوص عليها في المادة (٤٦) من هذا النظام وفقاً للصلاحيات التالية:-

- أ- لرئيس القسم أن يوقع عقوبة التنبيه ويجوز لمن أوقعت عليه أن يستأنف القرار إلى العميد المختص خلال سبعة أيام من تاريخ تبليغها له خطياً.
- ب- لعميد الكلية أن يوقع عقوبتي التنبيه والإنذار ويجوز لمن أوقعت عليه أي منهما أن يستأنف القرار بذلك إلى الرئيس خلال سبعة أيام من تاريخ تبليغها له خطياً، وللعميد تشكيل لجنة تحقيق في المخالفات المنسوبة لعضو هيئة التدريس قبل إيقاع هاتين العقوبتين.
- ج- للرئيس أن يوقع عقوبة التنبيه وعقوبة الإنذار وعقوبة الإنذار النهائي.
- د- للمجلس التأديبي إيقاع أي من العقوبات التأديبية المنصوص عليها في المادة (٤٦) من هذا النظام وذلك وفقاً لما يتبين له ويتناسب مع ظروف الدعوى التأديبية المقدمة له.

المادة (٤٨) أ- لا يجوز إيقاع أي عقوبة تأديبية من حامل رتبة أدنى أكاديمية أو إدارياً على حامل رتبة أعلى وفي هذه الحالة ترفع التوصية بإيقاع العقوبة إلى حامل الرتبة الأعلى الذي يحق له إيقاع العقوبة.

- ب- لا يجوز إيقاع أي عقوبة تأديبية أو تشديدها أو تخفيفها قبل سماع أقوال عضو الهيئة التدريسية، وإتاحة الفرصة له للدفاع عن نفسه وذلك من قبل اللجنة التي لها صلاحية النظر في الإجراءات التأديبية المتخذة بحقه.

المادة (٤٩) أ- يشكل المجلس التأديبي في كل سنة لجنة لتتبع بقرار من مجلس العمداء، من خمسة من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة ممن يحملون رتبة أستاذية، ويعين مجلس العمداء رئيساً للمجلس التأديبي الابتدائي من بين

أعضائه وللمجلس العمداء إعفاء أي منهم من عضوية المجلس التأديبي الابتدائي أو قبول إعفائه منها.

- ب- يشكل المجلس التأديبي الاستئنافي لمدة سنة قابلة للتجديد بقرار من مجلس العمداء، من خمسة من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة ممن يحملون رتبة الأستاذية على أن يكون أحد نواب الرئيس من بينهم ليتولى رئاسة المجلس التأديبي الاستئنافي وللمجلس العمداء إعفاء أي منهم من عضوية المجلس التأديبي الاستئنافي أو قبول إعفائه منها.

- ج- يعين مجلس العمداء عضواً احتياطياً أو أكثر لمي كل من المجلسين التأديبيين، ليحل محل أي عضو أصيل يتغيب عن جلسات أي منهما، لأي سبب من الأسباب.

المادة (٥٠): يجتمع أي من المجلسين التأديبيين بدعوة من رئيسه ولا تكون أي جلسة يعقدها قانونية إلا إذا حضرها رئيس المجلس التأديبي وجميع الأعضاء ويتخذ المجلس التأديبي قراراته بالإجماع أو بالأغلبية.

المادة (٥١) أ- إذا نسبت إلى أي من أعضاء الهيئة التدريسية مخالفة أو قدمت شكوى بحقه ورأى العميد أنها تستوجب عقوبة تأديبية أشد مما يملك هو أو رئيس القسم صلاحية إيقاعها فيترتب عليه رفع أمر المخالفة إلى الرئيس معززة بالتحقيقات التي أجريت بشأنها مع مطالعته أو مطالعة رئيس القسم حسب مقتضى الحال.

- ب- للرئيس اتخاذ الإجراءات التي يراها ضرورية بشأن المخالفة التي ترفع إليه بمقتضى أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة وذلك حسبما تقتضي به الوقائع المتصلة بها، بما في ذلك إيقاع العقوبة التأديبية المناسبة على المخالف مما يدخل ضمن صلاحياته أو تشكيل لجنة ثلاثية من أعضاء الهيئة التدريسية ممن يحملون رتبة الأستاذية، ويرأسه أحدهم للتحقيق مع المخالف والتصرف بعد ذلك بالمخالفة وفقاً لنتائج التحقيق إما بحفظها أو إيقاع العقوبة أو إحالتها إلى المجلس التأديبي.

ج- إذا قرر الرئيس تقديم المخالف إلى المجلس التأديبي، يتولى رئيس لجنة التحقيق المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة الدفاع عن تقرير اللجنة أمام المجلس التأديبي، بما في ذلك تقديم البيانات والمرافعات.

المادة (٥٢) أ- يبلغ عضو الهيئة التدريسية المحال إلى المجلس التأديبي بنسخة من لائحة المخالفة المنسوبة إليه وذلك في مكان عمله في الجامعة أو مكان إقامته وقبل موعد الجلسة المحددة للشروع في النظر في المخالفة بسبعة أيام على الأقل، وله الرد بصورة خطية على اللائحة خلال تلك المدة.

ب- لعضو الهيئة التدريسية المحال إلى المجلس التأديبي الإطلاع على جميع أوراق ملف الدعوى التأديبية وحضور جلسات الدعوى فيها بنفسه أو اختيار وكيل عنه بموجب وكالة رسمية لذلك الغرض من داخل الجامعة أو من خارجها يحضر معه جلسات النظر في الدعوى للدفاع عنه وفي حالة اختيار وكيل يجب إبلاغ رئيس المجلس التأديبي باسمه قبل أربع وعشرين ساعة على الأقل من بدء جلسات الدعوى.

ج- الرئيس توكيف عضو الهيئة التدريسية المحال إلى المجلس التأديبي أو المدعي العام، أو المحكمة، عن العمل. وفي هذه الحالة يوقف صرف راتبه وعلاواته على أنه يجوز للرئيس صرف ما لا يزيد على نصفها له خلال مدة توقيفه عن العمل.

المادة (٥٣) أ- ينعقد المجلس التأديبي للشروع في النظر في الدعوى التأديبية خلال مدة لا تتجاوز أربعة عشر يوما من تاريخ استلامه للدعوى المحالة إليه.

ب- تكون جلسات كل من المجلسين التأديبيين سرية بما في ذلك الجلسة التي ينظر فيها قرار المجلس التأديبي.

المادة (٥٤): لكل من المجلسين التأديبيين دعوة للشهود أو الخبراء وسماع أقوالهم بعد أداء القسم وله تشكيل أي لجنة يراها مناسبة من بين أعضائه للتحقيق في أي ناحية من النواحي المتعلقة بالدعوى التي ينظر فيها بما في ذلك إجراء الكشف الحسي بمعرفة الخبراء وذلك لتمكينه من إصدار القرار المناسب في الدعوى.

المادة (٥٥): إذا تغيب عضو الهيئة التدريسية المحال إلى أي من المجلسين التأديبيين عن أي جلسة من الجلسات، تجري محاكمته بصورة غيابية ويصدر قرار المجلس التأديبي بحقه بتلك الصورة.

المادة (٥٦) أ- يحق لمن صدر ضده قرار من المجلس التأديبي الابتدائي بإيقاع أي من العقوبات المنصوص عليها في أي من الفقرات (د) و(هـ) و(و) و(ز) و(ح) من المادة (٤٦) من هذا النظام الطعن في القرار لدى المجلس التأديبي الاستئنافي خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغه قرار المجلس التأديبي الابتدائي ويودع الطعن بلائحة خطية في مكتب الرئيس مقابل إيصال من مدير هذا المكتب وتحال لائحة الاستئناف إلى رئيس المجلس التأديبي الاستئنافي للنظر فيها.

ب- يبلغ المستأنف بموعد الجلسة التي سيعقدها المجلس التأديبي الاستئنافي للشروع في النظر في الاستئناف بمذكرة تسلم إلى المستأنف في مركز عمله في الجامعة أو في مكان إقامته، وذلك قبل الموعد المحدد للجلسة بخمسة عشر يوما على الأقل.

ج- يعتبر قرار المجلس التأديبي الابتدائي نهائيا إذا لم يقم المحكوم عليه باستئناف القرار خلال المدة القانونية المقررة.

المادة ٥٧- تتولى رئاسة الجامعة القيام بجميع التبليغات المتعلقة بالدعوى التأديبية المنصوص عليها في هذا النظام.

المادة ٥٨- أ- إذا رأى الرئيس أو أي من المجلسين التأديبيين أو أي لجنة تقوم بالتحقيق في أي مخالفة تأديبية، أن المخالفة التي يجري النظر فيها تنطوي على جريمة جزائية، تحال القضية من قبل الرئيس إلى المدعي العام المختص لاتخاذ الإجراءات القانونية بشأنها، وتوقف الإجراءات التأديبية إلى حين صدور الحكم النهائي في القضية الجزائية.

ب- ان صدور الحكم في القضية الجزائية بعدم مسؤولية عضو الهيئة التدريسية، او تبرئته من التهمة الجزائية التي نسبت اليه، لا يحول دون اتخاذ الاجراءات التأديبية بحقه، بمقتضى هذا النظام .

المادة ٥٩- تنفذ الاحكام النهائية الصادرة في الدعاوى التأديبية بقرار من الرئيس .

### احكام ختامية

المادة ٦٠- تحدد رواتب اعضاء الهيئة التدريسية وعلاواتهم ومكافآتهم وسائر حقوقهم وشؤونهم المالية بموجب "نظام الرواتب والعلاوات في الجامعة الهاشمية" المعمول به .

المادة ٦١- يصدر الرئيس التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

٢٠٠٠/٧/٤

عبد الله الثاني ابن الحسين

نائب رئيس الوزراء ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور صالح ارشيدات	نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية الدكتور عوض خليفات	رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي ابو الراغب
وزير الأوقاف والشؤون والمقتنيات الإسلامية الدكتور عبد السلام العبادي	نائب رئيس الوزراء ووزير دولة للشؤون الاقتصادية الدكتور محمد الحلايقة	نائب رئيس الوزراء ووزير العدل فارس النابلسي
وزير الخارجية عبد الله الخطيب	وزير دولة للشؤون البرلمانية يوسف الدلابيح	وزير دولة لشؤون التنمية الادارية الدكتور طارق سحيمات
وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حملي ابو عيدا	وزير العمل عبد الغايل	وزير السياحة والآثار عقل بلقاسي
وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طوقان	وزير الاعلام الدكتور طالب الرفاعي	وزير الشباب والرياضة سعيد شقم
وزير دولة الدكتور عادل الشريدة	وزير الزراعة زهير زلوله	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة عبد الرحيم العكور
وزير النقل محمد الكلاله	وزير المياه والري المهندس حاتم الحلواني	وزير الصناعة والتجارة واصف عازر
وزير البريد والاتصالات الدكتور فواز حاتم الزعبي	وزير التنمية الاجتماعية تمام الغول	وزير دولة للشؤون القانونية ضيف الله المساعده



نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٠/٧/٤  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٣٤) لسنة ٢٠٠٠

نظام الموظفين في الجامعة الهاشمية

صادر بمقتضى المادة (٢٧) من قانون الجامعات الاردنية رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٧

والمادة (٧) من قانون الجامعة الهاشمية رقم (١٨) لسنة ١٩٩٢

تعريفات

المادة ١- يسمى هذا النظام ( نظام الموظفين في الجامعة الهاشمية لسنة ٢٠٠٠ ) ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ، ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

الجامعة :	الجامعة الهاشمية .
الرئيس :	رئيس الجامعة .
مجلس العمداء :	مجلس العمداء في الجامعة .
العميد :	عميد الكلية او المعهد او أي نشاط جامعي .
الوحدة :	الوحدة التنظيمية الرئيسة في الهيكل الاداري او الفني او الخدمات وتشتمل على دائرتين فاكتر .
السدائرة :	جزء من الوحدة وتشتمل على شعبتين فاكتر .
الشعبة :	جزء من الدائرة وتشتمل على فرعين فاكتر .
الفرع :	جزء من الشعبة .
مدير الوحدة :	مدير أي وحدة من وحدات الجامعة من موظفي الفئة الاولى .
اللجنة :	لجنة شؤون الموظفين المشكلة بموجب هذا النظام .

الموظف : كل شخص يعين بقرار من المرجع المختص حسب احكام هذا النظام في وظيفة مدرجة في جدول تشكيلات وظائف الجامعة بمن في ذلك مساعدا للتدريس او البحث والموظف المعين براتب شهري مقطوع والموظف المعين بعقد ولا يشمل ذلك المستخدم بأجر يومي الذي تسري عليه احكام قانون العمل الأردني النافذ المفعول .

المرجع الطبي : اللجنة الطبية المعتمدة من الجامعة .

جدول تشكيلات الوظائف : بيان بأسماء الوظائف وعددها ودرجاتها يصدر عن مجلس العمداء بعد إقرار موازنة الجامعة .

الفئة : مجموعة من الوظائف ذات درجات ورواتب ومواصفات ومسؤوليات محددة لها بمقتضى احكام هذا النظام .

### احكام عامة

المادة (٣) : تسري احكام هذا النظام على جميع الموظفين العاملين في الجامعة أو في أي معهد أو مركز أو مدرسة أو مؤسسة أخرى تابعة للجامعة باستثناء أعضاء هيئة التدريس الذين تسري عليهم احكام نظام الهيئة التدريسية .

المادة (٤) : يقسم الموظفون في الجامعة إلى ما يلي :

- الموظفون المصنفون الذين يعينون في وظائف مصنفة ودائمة في الفئات الأولى والثانية والثالثة والمبينة أسماؤها ودرجاتها ورواتبها في جدول تشكيلات الوظائف .
- الموظفون غير المصنفين الذين يعينون برواتب مقطوعة في وظائف دائمة في الفئة الرابعة مدرجة في جدول تشكيلات الوظائف .

ج- الموظفون يعقود الذين يعينون لمدة محددة بموجب عقود تبرم بينهم وبين الجامعة ممثلة برئيسها وتطبق عليهم الشروط الواردة في عقود عملهم فيما يتعلق برواتبهم وعلاواتهم وإجازاتهم ونقلهم وانتهاء خدماتهم وغيرها وتسري عليهم أحكام هذا النظام في غير الحالات التي لم يرد عليها نص صريح في عقودهم.

المادة (٥): ١- للرئيس تكليف أشخاص بالعمل في الجامعة ساعات محددة أو تعيينهم بأجور يومية لمدة محددة ضمن المبالغ المخصصة لهذا الغرض في موازنة الجامعة وتطبق عليهم أحكام قانون العمل الأردني المعمول به.

ب- للرئيس تعيين أشخاص بصفة مؤقتة على حساب الأمانات أو أي مشروع له مخصصات في موازنة الجامعة بما في ذلك مخصصات البحث أو أي مشاريع أخرى وتصرف استحقاقاتهم المالية من تلك المخصصات ومن حساب الأمانات وتنتهي خدماتهم بانتهاء تنفيذ هذه المشاريع.

#### فئات الوظائف

المادة (٦): تنقسم الوظائف في الجامعة حسب مستوياتها إلى الفئات التالية:-

الفئة الأولى:- وتشمل الوظائف القيادية الإدارية، والتخصصية العالية ولا يعين في هذه الفئة أو يرفع إليها إلا من كان يحمل الدرجة الجامعية الأولى حداً أدنى بالإضافة إلى المؤهلات والخبرات الأخرى المبينة في هذا النظام وتشمل مهام وظائف هذه الفئة ما يلي:-

أ- اقتراح السياسة العامة لوحدات الجامعة ودوائرها.

ب- إعداد الخطط الخاصة بالبرامج والمشاريع والخدمات العائدة لوحدات الجامعة ودوائرها ومتابعتها والإشراف على تنفيذها.

الفئة الثانية:- وتشمل الوظائف التي تكون مسؤولياتها القيام بأعمال تخصصية في مجال العلوم التطبيقية والطبيعية والإنشائية كالمهنيين الطبية والهندسية والاقتصادية والمالية والمحاسبية والزراعية والإدارية

والتقانونية والتربوية أو ما يماثل هذه التخصصات والإشراف على هذه الأعمال. ولا يعين في هذه الفئة أو يرفع إليها إلا من كان يحمل الدرجة الجامعية الأولى حداً أدنى بالإضافة إلى المؤهلات والخبرات الأخرى المبينة في هذا النظام.

الفئة الثالثة:- وتشمل الوظائف التي تكون مسؤولياتها القيام بأعمال أساسية في المجالات الإدارية والكتابية والمحاسبية والتدريبية وشؤون المستودعات واللوازم والمكتبات والأعمال الفنية والحرفية والمهنية أو ما يماثلها والإشراف على هذه الأعمال. ولا يعين في هذه الفئة إلا من كان يحمل شهادة الدراسة الثانوية العامة أو ما يعادلها حداً أدنى.

الفئة الرابعة:- وتشمل الوظائف التي تكون مسؤولياتها القيام بأعمال حرفية وحرفية مساعدة والإشراف على تنفيذها أو تأدية خدمات معينة.

المادة (٧): أ- باستثناء وظائف الفئة الرابعة، تحدد مسميات الوظائف وفئاتها ومجموعاتها ومؤهلاتها وشروط اشغالها ودرجاتها ورواتبها بموجب جدول تصنيف وظائف يصدره مجلس العمداء.

ب- تحدد مسميات وظائف الفئة الرابعة ومواصفاتها ورواتبها وزياداتها السنوية بموجب تعليمات يصدرها الرئيس بناء على تنسيب اللجنة.

المادة (٨): يشترط فيمن يعين في أي وظيفة في الجامعة أن يكون:-

أ- أردنياً.

ب- قد أتم الثامنة عشرة من عمره بوثيقة رسمية.

ج- حائزاً على المؤهلات والخبرات المطلوب توافرها لاشغال هذه الوظيفة.

د- خالياً من الأمراض والعاهات البدنية والعقلية، بموجب قرار من المرجع الطبي، ويجوز للمرجع المختص تعيين من لا تتوافر فيه اللياقة الصحية الكاملة، على ألا يحول ذلك دون قيامه بالأعمال التي ستوكل إليه ولا تتعارض مع السلامة العامة.

هـ- حسن السيرة والسلوك.

و- متمتعاً بحقوقه المدنية وغير محكوم بجناية (باستثناء الجرائم السياسية) أو بجنحة مخلة بالشرف أو الأمانة أو الآداب العامة.

المادة (٩): يجوز تعيين غير الأردني بموجب عقد إذا لم يكن هناك أردني يتوافر فيه المؤهلات والمتطلبات اللازمة للوظيفة على أن تتوافر في غير الأردني الشروط المنصوص عليها في الفقرات (ج) و(د) و(هـ) و(و) من المادة (٨) من هذا النظام وأن يراعى في تعيينه التشريعات المعمول بها في المملكة.

المادة (١٠): أ- تؤلف لجنة في الجامعة تسمى "لجنة شؤون الموظفين" برئاسة نائب الرئيس للشؤون الإدارية وعضوية كل من:-

- اثنين من العاملين في الجامعة يعينهما الرئيس لمدة سنة قابلة للتجديد.

- العميد المختص أو مدير الوحدة المختص عند بحث الحالات التي له علاقة بها.

- مدير شؤون العاملين في الجامعة.

ب- يتولى مدير شؤون العاملين أمانة سر اللجنة.

ج- تكون صلاحيات اللجنة التسبب إلى المرجع المختص بتعيين الموظفين وتثبيتهم وترقيتهم وتعديل أوضاعهم والنظر في الأمور الأخرى المتعلقة بشؤونهم الوظيفية.

٢) يجوز للرئيس الاستئناس برأي اللجنة في تعيين العاملين لعدد محددة بمكافآت أو بأجور يومية.

د- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها وفي حال غيابه أو غياب أي من أعضائها يحل محله من يقوم بعمله رسمياً ويكون الاجتماع قانونياً بحضور أغلبية أعضائها بمن فيهم رئيسها وتتخذ قراراتها بالإجماع أو بالأكثرية وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة.

هـ- على اللجنة أن ترفع تعيينها في كل طلب يقدم إليها من الجهة المختصة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تسليمها له مستكمل جميع الشروط المطلوبة.

المادة (١١): أ- يعين موظفو الفئة الأولى ومن هم في مستواهم من الموظفين بعقود بقرار من مجلس العمداء بناء على تنسيب اللجنة.

ب- يعين موظفو الفئتين الثانية والثالثة ومن هم في مستواهم من الموظفين بعقود بقرار من الرئيس أو من يفوضه بناء على تنسيب اللجنة.

ج- يعين موظفو الفئة الرابعة بقرار من الرئيس أو من يفوضه بناء على تنسيب اللجنة.

المادة (١٢): يتم تعيين الموظفين في الوظائف الإدارية في الجامعة على النحو التالي:-

أ- يعين مدير الوحدة بقرار من الرئيس.

ب- يعين نائب ومساعد مدير الوحدة ومدير الدائرة ومساعد بقرار من الرئيس، بناء على تنسيب العميد أو مدير الوحدة المختص.

ج- يعين رئيس الشعبة أو رئيس الفرع، بقرار من العميد أو مدير الوحدة المختص بناء على تنسيب مدير الدائرة.

د- يعين رئيس الديوان في الكلية أو الوحدة أو الدائرة بقرار من العميد أو مدير الوحدة المختص.

المادة (١٣): يدرج عمر الموظف في قرار تعيينه لأول مرة. وإذا كان يوم الولادة غير معروف اعتبر الموظف من مواليد الأول من شهر كانون الثاني من سنة الولادة ولمقاصد التعيين تعتبر الوثيقة الرسمية الخاصة بعمر الموظف والمقدمة عند التعيين غير قابلة للتغيير أو التعديل مهما كانت الأسباب.

المادة (١٤): أ- مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة يكون الموظف عند تعيينه تحت التجربة لمدة خمس سنوات ويتم تقييمه مرة كل ستة أشهر وفق النموذج المعد لهذه الغاية على أن ينظر المرجع المختص في أمر تثبيته أو الاستغناء عن خدماته حسب مقتضى الحال، قبل شهرين من نهاية مدة التجربة وإذا لم يصدر قرار بتثبيته أو بالاستغناء عن خدماته فيجوز أن يستمر في عمله بعدد سنوي.

ب- إذا أمضى الموظف المعين بعقد أربع سنوات متتالية أو أكثر تحت التجربة، وصنف بعدها فإنه يخضع للتجربة لسنة واحدة من تاريخ تصنيفه، قابلة للتجديد سنة أخرى على أن ينظر في أمر تبثيته قبل شهرين من نهاية هذه المدة وإذا لم يصدر قرار بتبثيته أو بالاستعفاء عن خدماته فيجوز أن يستمر في عمله بعد سنتي.

ج- للمرجع المختص أن ينهي خدمة الموظف في أي وقت خلال مدة التجربة، ودون بيان الأسباب.

د- إذا أعيد تعيين موظف في الجامعة كان قد ترك الخدمة فيها يخضع للتجربة من جديد، وفقاً لأحكام هذا النظام سواء أكان مثبتاً أم غير مثبت قبل ترك الخدمة ولا يعطى درجة أو راتباً أكثر مما كان يتقاضى إلا إذا حصل على مؤهل علمي جديد أو خبرة إضافية تعترف بها الجامعة.

د- تعتبر مدة التجربة للموظف خدمة فعلية له.

المادة (١٥): تؤخذ بين الاعتبار عند تعيين الموظف في الجامعة لأول مرة أي خبرات سابقة اكتسبها بعد حصوله على المؤهل العلمي الأدنى المطلوب للوظيفة مع وجوب توافر الشروط التالية:-

١- أن تكون الخبرات متعلقة بنوع العمل الذي يسند إليه في الجامعة.

ب- أن تحسب سنوات الخبرة المتخصصة في مجال العمل بعد المؤهل العلمي الذي عين بموجبه على أساس زيادة سنوية واحدة عن كل سنة خبرة من السنوات الخمس الأولى وزيادة سنوية واحدة عن كل سنتي خبرة بعد ذلك ويجوز أن تحسب مدة الخبرة التي تزيد على سنة أشهر سنة كاملة، على أن لا تزيد الخبرة المحسبة على عشر سنوات.

ج- في حالة عدم وجود الدرجة التي يستحقها المرشح للتعيين في جدول التسيكلات يجوز أن يعين في أعلى مربوط الدرجة الأدنى مباشرة على أن يشار إلى ذلك في قرار التعيين، وتعدل درجته للدرجة المستحقّة عند شغورها.

د- لا تحسب سنوات الخبرة التي سبقت الحصول على المؤهل العلمي الأدنى المطلوب للوظيفة التي تم التعيين على أساسها.

هـ- يجوز للرئيس بناء على تنصيب اللجنة في حالات استثنائية مبررة حساب سنوات خبرة للموظف تزيد على الحد الأعلى المنصوص عليه في الفقرة (ب) من هذه المادة إذا كانت خبرة الموظف السابقة في المجال الجامعي أو من الخبرات المتخصصة النادرة وكانت الجامعة في حاجة إلى هذه الخبرات.

و- يمكن الاستعاضة في الوظائف الفنية في حالات استثنائية بقدرها الرئيس عن شرط المؤهل العلمي بمؤهل فني أو بخبرة وكفاءة في مجال الاختصاص يجري تقديرها وفقاً لتعليمات خاصة يصدرها الرئيس، بناء على تنسيب اللجنة.

المادة (١٦): أ- لا يجوز للموظف الالتحاق بأي برنامج دراسي يؤدي إلى حصوله على مؤهل علمي أعلى من المؤهل الذي عين على أساسه أو على مؤهل آخر إلا بموافقة خطية من الرئيس.

ب- مع مراعاة أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة إذا حصل الموظف على مؤهل جامعي جديد تعترف به الجامعة في مجال عمله، يجوز بقرار من الرئيس وتنسيب من اللجنة تعديل وضعه على ضوء المؤهل الجديد حسب الدرجة والراتب المقرر وفق تعليمات يصدرها الرئيس لهذه الغاية.

## الترفيه و الحوافز التشجيعية

المادة (١٧) أ- مع مراعاة أحكام المادة (٦) من هذا النظام يشترط فيمن يرفع من الفئة الثانية إلى الفئة الأولى ما يلي:-

(١) أن يكون حاصلاً على الدرجة الجامعية الأولى على الأقل.

(٢) أن يكون قد أمضى خمس سنوات على الأقل في الفئة الثانية في الجامعة.

(٣) أن يكون قد شارك بلجاح في برنامج تدريبي في الإدارة العليا بموافقة مسبقة من الجامعة.



- ٤- أن لا يقل تقديره في التقرير السنوي عن "جيد جدا" في السنتين الأخيرتين.  
 ب- يشترط فيمن يرفع من الفئة الثالثة إلى الفئة الثانية ما يلي:-  
 (١) أن يكون حاصلًا على الدرجة الجامعية الأولى على الأقل.  
 (٢) أن يكون لديه خبرة في مجال تخصصه لا تقل عن خمس سنوات منها ثلاث سنوات على الأقل في الجامعة.  
 (٣) أن يكون قد شارك بنجاح في برنامج تدريبي بموافقة مسبقة من الجامعة.  
 ٤- أن لا يقل تقديره السنوي عن "جيد" في السنتين الأخيرتين.

المادة (١٨): يجوز ترفيع الموظف من درجة إلى درجة أعلى أو من فئة إلى فئة أعلى ضمن الدرجة نفسها حسب سلم الرواتب، إذا توافرت الشروط التالية:-  
 أ- توافر درجة شاغرة له في جدول تشكيلات الوظائف.  
 ب- أن لا يقل تقديره في التقرير السنوي عن "جيد" خلال السنتين الأخيرتين.  
 ج- أن لا تكون قد فرضت عليه أي عقوبة من العقوبات المنصوص عليها في هذا النظام خلال السنتين الأخيرتين السابقتين لتاريخ استحقاقه الترفيع باستثناء عقوبة التنبيه الخطي.

المادة (١٩): يتم ترفيع الموظف حسب إجراءات التعيين المنصوص عليها في هذا النظام.

المادة (٢٠): تمنح الزيادات السنوية للموظفين عند استحقاقها ما لم يصدر قرار بحجبها عن أي منهم وفق أحكام هذا النظام.

المادة (٢١): يجوز للرئيس بناء على تنسيب العميد أو مدير الوحدة المختص منح الموظف المتميز زيادة تشجيعية في الراتب تساوي زيادة سنوية واحدة على أن لا تؤدي هذه الزيادة عند منحها إلى ترفيعه ولا يعطى له أكثر من زيادة تشجيعية واحدة في الدرجة وتمنح له هذه الزيادة عند استحقاقه الزيادة السنوية وفقًا لتعليمات خاصة يصدرها الرئيس.

### النقل، والانتداب والوكالة والإعارة

- المادة (٢٢): أ- ينقل مدير الوحدة من وظيفة إلى أخرى بقرار من الرئيس.  
 ب- ينقل نائب ومساعد مديري الوحدة ومدير الدائرة من وظيفة إلى أخرى داخل الوحدة بتنسيب الرئيس المباشر وقرار من الرئيس أما إذا كان النقل خارج الوحدة فيتم بقرار من الرئيس بعد الاستئناس برأي الرئيس المباشر للموظف، والرئيس المباشر في الكلية أو الوحدة التي ينقل إليها.  
 ج- ينقل الموظف من كلية أو وحدة إلى أخرى بقرار من الرئيس بناء على تنسيب مشترك من عميد الكلية أو مدير الوحدة المنقول منها وعميد الكلية أو مدير الوحدة التي سينقل إليها. أما النقل من وظيفة إلى أخرى ضمن الكلية أو الوحدة فيتم بقرار من العميد أو مدير الوحدة.  
 د- في جميع الحالات المنصوص عليها في هذه المادة لا يجوز أن يؤثر نقل الموظف على فئته ودرجته وراتبه الذي يستحقه.

المادة (٢٣): تنظم شؤون الانتداب والوكالة والإعارة بموجب تعليمات يصدرها مجلس العمداء.

المادة (٢٤): للجامعة أن تستعير للعمل فيها موظفين من الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية، وتطبق عليهم أحكام المادة (١١) من هذا النظام.

### الإجازات السنوية والاضطرارية والإجازات دون راتب

- المادة (٢٥): أ- يستحق الموظف الإجازة السنوية التالية:-  
 ١- ثلاثون يومًا إذا كان من موظفي الفئتين الأولى أو الثانية.  
 ٢- واحد وعشرون يومًا إذا كان من موظفي الفئات الأخرى.

ب- تحسب الإجازة السنوية ابتداء من اليوم الأول من شهر كانون الثاني من كل سنة تلي تاريخ التعيين على أن تحسب للموظف إجازة نسبية عن المدة التي تقع بين تاريخ مباشرته العمل بعد التعيين وابتداء السنة التالية وفي جميع الأحوال لا يجوز جمع الإجازات لأكثر من سنتين متتاليتين.

ج- يمنح الموظف إجازته السنوية دفعة واحدة ويجوز منحها له مجزأة إذا سمحت ظروف العمل بذلك وتحسب أيام الأعياد والعطل الرسمية من الإجازة إذا وقعت إثناءها ويستحق الموظف راتبه وعلاواته كاملة عن مدة الإجازة السنوية.

د- تحدد إجازة مدرسي اللغات في المراكز ومعلمي المدرسة التابعة للجامعة بمقتضى تعليمات يصدرها الرئيس.

المادة (٢٦): إذا انتهت خدمة الموظف في الجامعة بغير العزل أو فقد الوظيفة يصرف له الراتب والعلاوات عن مدة الإجازة التي كان يستحقها عند انتهاء خدمته.

المادة (٢٧): تمنح الإجازة على الوجه التالي:-

أ- لموظفي الفئة الأولى بقرار من الرئيس المباشر.

ب- لموظفي الفئات الأخرى والمستخدمين بالأجور اليومية، بقرار من العميد أو مدير الوحدة المختص وتنسيب رئيسه المباشر.

المادة (٢٨): أ- للرئيس بعد أخذ رأي العميد أو مدير الوحدة المختص أن يمنح الموظف الذي ثبت في الخدمة الدائمة في الجامعة وأمضى مدة لا تقل عن خمس سنوات متواصلة في الخدمة الفعلية إجازة دون راتب لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد، بحيث لا تزيد في مجموعها على ثلاث سنوات. ولا يمنح الموظف إجازة ثانية إلا بعد مرور خمس سنوات على عودته للعمل في الجامعة بعد انقضاء الإجازة السابقة.

ب- لا تعتبر الإجازة دون راتب التي تمنح لأي موظف جزءاً من خدمته لأي غرض من الأغراض بما في ذلك الأقدمية والزيادة السنوية والترفع والمكافأة والادخار.

المادة (٢٩): لا يجوز أن تتبع مدة الإعارة أو الانتداب الخارجي إجازة دون راتب أو بالعكس إلا بعد مضي مدة لا تقل عن خمس سنوات على انتهاء أي منها.

المادة (٣٠): أ- يجوز للمرجع المختص منح الموظف الذي استنفد إجازته السنوية إجازة اضطرارية براتب كامل لا تزيد على خمسة أيام ولمرة واحدة في السنة.

ب- يجوز للمرجع المختص منح الموظف الذي استنفد إجازته السنوية إجازة اضطرارية دون راتب لا تزيد منتها على واحد وعشرين يوماً.

ج- تعتبر الإجازة دون راتب، المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة خدمة مقبولة لأغراض الزيادة السنوية والترفع والمكافأة والادخار.

د- للرئيس في حالات استثنائية يقرها منح الموظف إجازة دون راتب لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ولا تحسب هذه الإجازة خدمة مقبولة لأغراض الأقدمية والزيادة السنوية والترفع والمكافأة والادخار.

المادة (٣١): للرئيس، بتنسيب العميد أو المدير المختص، منح الموظف إجازة لأداء فريضة الحج لمدة لا تزيد على واحد وعشرين يوماً على أن لا تمنح هذه الإجازة إلا مرة واحدة طيلة مدة خدمته في الجامعة.

المادة (٣٢): للرئيس بتنسيب العميد أو المدير المختص منح الموظف غير المتزوج إجازة براتب كامل مع العلاوات لمدة سبعة أيام في حال زواجه ولا تخصص من الإجازات السنوية للموظف.

المادة (٣٣): باستثناء الإجازة الاضطرارية تراعى عند منح الإجازات مصلحة العمل وعلى الموظف أن لا يترك عمله قبل الموافقة المسبقة على إجازته.

المادة (٣٤): لا يستحق الموظف الموفد في بعثة علمية أو تدريبية تزيد مدتها على ستة أشهر أو المجاز إجازة مرضية طويلة أو الموظف المعار أو الموظف الموقوف عن العمل، إجازة سنوية عن مدة بعثته أو إجازته المرضية أو إعارته أو إيقافه عن العمل.

#### الإجازات المرضية

المادة (٣٥): أ- يجوز أن يمنح الموظف بتوصية من المرجع الطبي المعتمد من الجامعة، إجازات مرضية متفرقة لا يزيد مجموعها على سبعة أيام في السنة وإذا زادت مدة الإجازات المرضية المتفرقة على سبعة أيام في السنة تخصم المدة الزائدة من الإجازة السنوية المستحقة للموظف عن تلك السنة إما إذا استنفدت إجازته السنوية فتخصم المدة الزائدة من راتبه.

ب- يمنح الموظف إجازة مرضية متصلة إذا زادت مدتها على سبعة أيام ولم تتجاوز ثلاثين يوماً بناء على تقرير طبي معتمد من المرجع الطبي ولا تخصم هذه الإجازة من إجازته السنوية.

ج- إذا لم يشف الموظف من المرض خلال ثلاثين يوماً من تاريخ مرضه، تمدد إجازته المرضية للمدة التي يراها المرجع الطبي ضرورية وعلى المرجع الطبي أن يحدد في تقاريره المدة التي يرى أنها كافية لشفاء الموظف، وإذا قرر إعادة فحصه بعد انقضاء تلك المدة فلا يسمح للموظف القيام بمهام وظيفته إلا إذا قرر المرجع الطبي مقدرته على ذلك بعد إعادة فحصه.

المادة (٣٦): أ- يتقاضى الموظف المريض المجاز من المرجع الطبي عن إجازته المرضية ما يلي:

- (١) راتبه كاملاً مع العلاوات عن الأشهر الأربعة الأولى من مرضه.
- (٢) نصف راتبه مع نصف العلاوات عن الأشهر الأربعة التي تليها.

(٣) يعاد فحص الموظف المريض بعد مرور ثمانية أشهر على مرضه من قبل المرجع الطبي فإذا تبين أنه قابل للشفاء خلال أربعة أشهر أخرى فيتقاضى ربيع راتبه مع ربع العلاوات خلال هذه المدة.

ب- إذا لم يشف الموظف المريض خلال اثني عشر شهراً من بدء مرضه حسب اللقنات المنصوص عليها في هذه المادة تنهى خدماته من قبل المرجع المختص بالتعيين.

ج- تعتبر الإجازة المرضية المنصوص عليها في هذه المادة خدمة فعلية للموظف لأي غرض من الأغراض بما في ذلك الأقدمية والزيادة السنوية والترقية والمكافأة والاندثار.

المادة (٣٧): إذا قرر المرجع الطبي أن الموظف أصيب بحادث أو مرض أثناء قيامه بوظيفته أو بسببها دون إهمال منه يمنح إجازة مرضية براتب كامل مع العلاوات طيلة المدة اللازمة لشفائه على أن لا تتجاوز سنة كاملة فإذا لم يشف خلال السنة يمنح ستة أشهر أخرى بنصف الراتب ونصف العلاوات فإذا لم يشف خلالها تنهى خدماته من قبل المرجع المختص بالتعيين وتسري عليه في هذه الحالة أحكام اللقنة (ج) من المادة (٣٦) من هذا النظام.

المادة (٣٨): أ- إذا أصيب الموظف بمرض وهو في مهمة رسمية خارج المملكة أو أثناء غيابها عنها بصورة قانونية، يمنح إجازة مرضية لا تتجاوز سبعة أيام بناء على تقرير من طبيب واحد وعلى الموظف في هذه الحالة أن يعلم دائرته بمرضه بأسرع وقت ممكن وأن يرسل إليها التقرير الطبي الذي حصل عليه.

ب- إذا زادت مدة مرض الموظف وهو خارج المملكة على سبعة أيام فعليه أن يحصل على تقرير طبي موقع من طبيب أو مستشفى مصدق من المراجع الرسمية خارج المملكة إن وجدت وأن يعلم دائرته بوضعه المرضي ويرسل إليها التقارير الطبية التي حصل عليها بأسرع وقت ممكن لمرضها على المرجع الطبي المختص للنظر فيها وقبولها أو رفضها على أن يقدم نفسه للفحص لدى المرجع الطبي عند عودته إلى المملكة.

المادة (٣٩): أ- مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة تطبق على الموظفين عقود عقود الإجازات الواردة في هذا النظام ويعاملون معاملة الموظفين المساوين لهم في الراتب ما لم ينص على غير ذلك في عقود استخدامهم.

ب- يستحق الموظف بعقد المجاز مرضياً ما يلي:-

١- راتبه كاملاً مع العلاوات عن الأشهر الثلاثة الأولى من مرضه.

٢- نصف راتبه مع نصف العلاوات عن الأشهر الثلاثة التي تليها.

ج- إذا لم يشف الموظف المريض من مرضه خلال مدة ستة شهور من تاريخ مرضه، يحال إلى المرجع الطبي الذي له الحق في إعطائه إجازة مرضية لا تتجاوز ثلاثة أشهر دون راتب وعلاوات وإذا لم يشف بعد ذلك ينتهي عقده حكماً.

د- إذا انتهى عقد الموظف أثناء مدة مرضه فتسرى عليه أحكام هذه المادة.

المادة (٤٠): أ- تستحق المرأة الحامل الموظفة لدى الجامعة إجازة أمومة، قبل الولادة وبعدها، مدة عشرة أسابيع متصلة براتب كامل مع العلاوات التي تستحقها وذلك بناء على تقرير طبي مصدق من المرجع الطبي على أن لا تقل المدة التي تقع من إجازة الأمومة بعد الولادة عن ستة أسابيع.

ب- لا تؤثر إجازة الأمومة على استحقاق الموظفة لإجازتها السنوية.

ج- للمرأة الموظفة لدى الجامعة بعد انتهاء إجازة الأمومة وخلال سنة من ذلك التاريخ الحق في الحصول على فترة أو فترات بقصد إرضاع وليدها لا تزيد في مجموعها على ساعة في اليوم الواحد وفق ترتيبات يقررها الرئيس، بموجب تعليمات يصدرها لهذه الغاية وفي جميع الأحوال لها أن تأخذ لهذا الغرض إجازة دون راتب لمدة أو مدد لا يزيد مجموعها على سنة من تاريخ انتهاء إجازة الأمومة ولا تحسب هذه الإجازة خدمة مقبولة لأغراض الأقدمية والزيادة السنوية والترقية والمكافأة والامحار.

### واجبات الموظف

المادة (٤١): - على الموظف القيام بالمهام والواجبات المنوطة به والتقيّد بأحكام القوانين والأنظمة والتعليمات والقرارات المعمول بها في الجامعة بما في ذلك:-

أ- القيام بنفسه بمتطلبات الوظيفة وتكريس جميع أوقات الدوام الرسمي لها، ويجوز تكليفه بالعمل أكثر من الساعات المقررة لذلك الدوام بما في ذلك أيام العطل الرسمية إذا اقتضت المصلحة ذلك. وللرئيس في حالات مبررة أن يقرر صرف مكافأة مالية له مقابل ذلك العمل.

ب- التصرف بأدب وكياسة في صلاته برؤسائه ومرؤوسيه وزملائه وفي تعامله مع جميع العاملين في الجامعة والطلبة والمواطنين.

ج- تأدية واجباته بدقة ونشاط وسرعة وأمانة وتنفيذ أوامر رؤسائه وتوجيهاتهم ومراعاة التسلسل الإداري في اتصالاته الوظيفية.

د- المحافظة على مصالح الجامعة وممتلكاتها وأموالها وعدم التفریط بأي من حقوقها وإبلاغ رئيسه المباشر عن كل تجاوز عليها أو إهمال أو أي إجراء أو تصرف آخر يضر بمصلحة الجامعة.

هـ- تقديم الاقتراحات التي يراها مفيدة لتحسين طرق العمل في الجامعة ورفع مستوى الأداء فيها ما أمكن ذلك.

و- العمل على تنمية قدراته وكفاءاته العلمية والعملية والمسلكية والاطلاع على القوانين والأنظمة والتعليمات والقرارات المتعلقة بعمله.

المادة (٤٢): يحظر على الموظف تحت طائلة المسؤولية التأديبية القيام بأي من الأعمال التالية:-

أ- ترك العمل أو التوقف عنه دون إذن من رئيسه.

ب- الإقضاء بأي بيانات أو معلومات عن المسائل التي يجب أن تظل مكتومة بطبيعتها، كما يحظر عليه الاحتفاظ لنفسه بأي خاتم رسمي أو وثيقة أو مخابرة رسمية أو نسخة أو صورة عنها باستثناء تلك الموجبة للموظف مباشرة أو التي يقرر المرجع المختص تعميمها على الموظفين.



- ج- القيام بأي عمل من شأنه الإساءة إلى الجامعة أو العاملين فيسببها أو طلبتها أو زوارها.
- د- استغلال وظيفته وصلاحياتها لمنفعة ذاتية أو ربح شخصي أو قبول هدايا أو إكراميات من أي شخص له علاقة أو ارتباط مالي بالجامعة أو له مصلحة معها.
- هـ- ممارسة أي نشاط حزبي أو سياسي أو طائفي أو مذهبي أو إقليمي أو عرقي داخل الحرم الجامعي.
- و- الاشتراك في عضوية مجالس إدارة الشركات أو القيام بأي عمل خارج نطاق الجامعة دون موافقة خطية من الرئيس.
- ز- حمل أي سلاح داخل الحرم الجامعي.
- ح- الإدلاء بأي معلومات تتعلق بالجامعة لوسائل الإعلام المختلفة إلا بإذن مسبق من الرئيس أو من يفوضه.

#### التقارير السنوية وتقييم الأداء

- المادة (٤٣): أ- يتم تقييم أداء الموظف لجميع الأغراض المنصوص عليها في هذا النظام بما في ذلك استحقاق الترفيع والزيادات التشجيعية بموجب نموذج خاص يقره الرئيس.
- ب- يقدّر الأداء العام للموظف بأحد التقديرات التالية "ممتاز، جيد جداً، جيد، متوسط، ضعيف".
- ج- يضع الرئيس المباشر التقرير السنوي عن الموظف ويبلغه خطياً بتقديره العام، ويحق للموظف الاعتراض على تقديره خلال خمسة عشر يوماً من اليوم التالي لتسلمه ويتولى رئيسه المباشر بدوره رفع هذا الاعتراض إلى رئيسه الأعلى ليتخذ القرار المناسب بشأنه.
- د- تعد التقارير السنوية عن الموظفين في شهر تشرين الثاني من كل سنة وترسل النسخة الأصلية إلى دائرة شؤون العاملين في الجامعة بعد أن تحتفظ الجهة المعنية بصورة عنها.

هـ- للرئيس أن يشكل لجنة خاصة للنظر في التقارير السنوية عن أداء الموظفين بشكل عام أو فردي على أن ترفع توصياتها وملاحظات إلى الرئيس في أسرع وقت ممكن.

- المادة (٤٤): أ- يوجه تنبيه خطي للموظف الذي يرد بحقه تقدير "متوسط".
- ب- يوجه إنذار أولي للموظف الذي يرد بحقه تقدير "ضعيف".
- ج- يوجه إنذار نهائي للموظف الذي يرد بحقه تقريران سنويان بتقدير "ضعيف".
- د- تنهى خدمات الموظف الذي ترد عنه ثلاثة تقارير سنوية بتقدير "ضعيف"، حتى ولو كان مثبتاً في الخدمة، وذلك بقرار من المرجع المختص.
- وتتولى دائرة شؤون العاملين متابعة الإجراءات اللازمة لتنفيذ ما ورد في أحكام هذه المادة.

المادة (٤٥): لا يجوز سحب التقرير السنوي للموظف أو تعديله بعد إرساله إلى دائرة شؤون العاملين.

#### الإجراءات والعقوبات التأديبية

- المادة (٤٦): أ- إذا ارتكب الموظف مخالفة للقوانين والأنظمة والتعليمات والقرارات المعمول بها في الجامعة أو أقدم على عمل أو تصرف من شأنه الإخلال بالمسؤوليات والصلاحيات المنوطة به أو عرقلتها أو الإساءة إلى أخلاقيات الوظيفة أو أخل بواجباته الوظيفية أو قام بأي من الأعمال الواردة في المادة (٤٢) من هذا النظام، تفرض عليه أي من العقوبات التأديبية التالية:-
- (١) التنبيه الخطي.
  - (٢) الإنذار الأولي.
  - (٣) الإنذار النهائي.
  - (٤) الخصم من الراتب الأساسي لشهر واحد بما لا يتجاوز نصفه.
  - (٥) وقف الزيادة السنوية لمدة لا تزيد على سنة واحدة.
  - (٦) تنزيل الراتب بما لا يزيد على ثلاث زيادات سنوية.

٧) تنزيل الدرجة إلى الدرجة الأدنى منها مباشرة ويراتب السنة المناظرة.

٨) الاستغناء عن الخدمة مع صرف جميع استحقاقاته المالية.

٩) العزل، (مع حرمانه من مكافأة نهاية الخدمة، أو من مساهمة الجامعة المالية في صندوق الادخار، أو من كليهما).

ب- لا يجوز فرض أكثر من عقوبة واحدة من العقوبات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة، على المخالفة المسلكية الواحدة التي يرتكبها الموظف.

ج- تقرر على الموظف العقوبة الأشد في حال تكرار المخالفة نفسها.

د- لا يجوز إيقاف أي عقوبة تأديبية أو تشديدها أو تخفيفها قبل سماع لوائح الموظف، لإتاحة الفرصة له للدفاع عن نفسه، لدى الجهة التي لها صلاحية النظر في الإجراءات التأديبية المتخذة بحقه أو من نقضه تلك الجهة.

المادة (٤٧):- تقرر العقوبات التأديبية المنصوص عليها في المادة (٤٦) من هذا النظام على المخالفة المسلكية التي يرتكبها الموظف، وفقاً للصلاحيات التالية:-

أ- لرئيس القسم أو مدير الدائرة إيقاف العقوبات المنصوص عليها في البنود (١-٣) من الفقرة (أ) من المادة (٤٦) على الموظفين في قسمه أو دائرته

ويجوز لمن أوقعت عليه أي من هذه العقوبات أن يستأنف القرار بذلك إلى العميد أو مدير الوحدة خلال سبعة أيام من تاريخ تبليغها له رسمياً.

ب- للعميد أو مدير الوحدة إيقاف العقوبات المنصوص عليها في البنود (١-٤) من الفقرة (أ) من المادة (٤٦) على الموظفين في كليته أو وحدته ويجوز لمن أوقعت عليه أي من هذه العقوبات أن يستأنف القرار بذلك إلى الرئيس خلال سبعة أيام من تاريخ تبليغها له رسمياً.

ج- للرئيس، بناء على توصية العميد أو مدير الوحدة أو مدير الدائرة المختصة، إيقاف العقوبات المنصوص عليها في البنود (١-٧) من الفقرة (أ) من المادة (٤٦) على جميع الموظفين في الجامعة ويجوز لمن أوقعت عليه أي من هذه العقوبات أن يستأنف القرار بذلك إلى مجلس العمداء خلال سبعة أيام من تاريخ تبليغها له رسمياً ويجوز للرئيس إحالة الموظف

إلى المجلس التأديبي الابتدائي إذا رأى أن المخالفة التي ارتكبها الموظف تستدعي الاستغناء عن خدمته أو عزله وللمجلس التأديبي الابتدائي فرض أي من العقوبات المنصوص عليها في المادة (٤٦) من هذا النظام.

المادة (٤٨) أ- يولف في الجامعة مجلسان تأديبيان أحدهما ابتدائي والآخر استئنافي ويتكون كل منهما من رئيس وعضوين يعينهما مجلس العمداء لمدة سنة قابلة للتجديد. وللمجلس العمداء إعفاء أي منهم، من عضوية أي من المجلسين، أو قبول إعفائه منهما وتعيين من يحل محل أي منهم.

ب- لمجلس العمداء تعيين عضو احتياطي أو أكثر في أي من المجلسين الابتدائي والاستئنافي ليحل محل أي عضو أصيل يتغيب عن جلساتها.

المادة (٤٩): إذا نسبت إلى الموظف مخالفة لواجباته ومهامه الوظيفية فللرئيس قبل إحالته إلى المجلس التأديبي أن يشكل لجنة للتحقيق من ثلاثة أشخاص من العاملين في الجامعة، يسمي أحدهم رئيساً على أن لا تقل درجة أي من أعضائها عن درجة ذلك الموظف أو مستواها إذا كان موظفاً بعقد ويتولى رئيس اللجنة الدفاع عن تقريرها أمام المجلس التأديبي.

المادة (٥٠): يجتمع أي من المجلسين التأديبيين بدعوة من رئيسه وحضور جميع أعضائه وتكون إجراءاته سرية ويصدر قراراته بالإجماع أو بالأكثرية.

المادة (٥١) أ- يبلغ الموظف المحال إلى المجلس التأديبي خطياً بالمخالفة المنسوبة إليه وذلك في مكان عمله في الجامعة أو في مكان إقامته قبل موعد الجلسة المحددة للنظر في المخالفة بسبعة أيام على الأقل وله الرد بصورة خطية على ما هو منسوب إليه خلال تلك المدة.

ب- للموظف المحال إلى المجلس التأديبي الإطلاع على جميع أوراق ملف المخالفة التأديبية وحضور جلسات المجلس التأديبي للدفاع عن نفسه.

ج- ينعقد المجلس التأديبي للنظر في المخالفة التأديبية خلال أربعة عشر يوماً من تاريخ تسلمه أوراق المخالفة المحالة إليه.

المادة (٥٢): للمجلس التأديبي دعوة الشهود أو الخبراء وسماع أقوالهم بعد أداء القسم القانوني وله التحقيق في أي من النواحي المتعلقة بالمخالفة التي ينظر فيها المجلس التأديبي بما في ذلك إجراء الكشف الحسي بمعرفة الخبراء وذلك لتمكينه من إصدار القرار المناسب في المخالفة.

المادة (٥٣): إذا تغيب الموظف المحال إلى المجلس التأديبي عن أي جلسة من الجلسات دون عذر يقبله المجلس التأديبي، تجرى محاكمته غيابياً ويصدر المجلس التأديبي القرار المناسب بحقه.

المادة (٥٤): أ- للموظف الذي صدر قرار من المجلس التأديبي بالابتدائي بالاستغناء عن خدماته، أو بعزله من الخدمة، أن يستأنف ذلك القرار إلى المجلس التأديبي الاستئنافي خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغه ويقدم الاستئناف بلائحة خطية تسلم إلى مكتب الرئيس مقابل إيصال رسمي بذلك.

ب- ينظر المجلس التأديبي الاستئنافي في الاستئناف المقدم إليه، ويتخذ لذلك الغرض خلال مدة لا تزيد على خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديم الاستئناف ويصدر قراره فيه على أن يتيح للموظف الفرصة للدفاع عن نفسه، وتقديم بينائه وللجامعة أن تنيب عنها من يمثلها أمام المجلس التأديبي الاستئنافي.

المادة (٥٥): لا يجوز النظر في ترفيع الموظف المحال إلى المجلس التأديبي أو قبول استقالته إلى أن يصدر القرار النهائي القطعي في الدعوى التأديبية المقامة عليه.

المادة (٥٦): أ- إذا رأى الرئيس أو المجلس التأديبي أو أي لجنة تقوم بالتحقيق في أي مخالفة تأديبية، أن المخالفة التي يجري النظر أو التحقيق فيها تنطوي على جريمة جزائية، يحيل الرئيس القضية إلى المدعي العام المختص لاتخاذ الإجراءات القانونية بشأنها، وتوقف الإجراءات التأديبية إلى حين صدور قرار الحكم النهائي في القضية الجزائية.

ب- إن صدور الحكم في القضية الجزائية بعدم مسؤولية الموظف أو تبرئته من التهمة الجزائية التي نسبت إليه لا يمنع من اتخاذ الإجراءات التأديبية بحقه بمقتضى هذا النظام.

المادة (٥٧): أ- إذا أحيل الموظف إلى التحقيق أو إلى المجلس التأديبي أو إلى أي جهة قضائية للرئيس الحق في كف يد هذا الموظف عن العمل خلال إجراءات التحقيق والمحاكمة، ووقف راتبه وعلاواته كلياً أو جزئياً إلى أن يصدر القرار النهائي بحقه.

ب- ١) مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من المادة (٥٦) من هذا النظام، إذا صدر قرار المجلس التأديبي النهائي أو الحكم القضائي القطعي بتبرئة الموظف المحال إلى أي من هاتين الجهتين من المخالفة السلوكية أو الجريمة التي أسندت إليه حسب مقتضى الحال يستحق راتبه كاملاً مع العلاوات عن المدة التي أوقف خلالها عن العمل.

٢) أما إذا أسفرت محاكمة الموظف أمام أي من الجهتين المنصوص عليهما في البند (١) من هذه الفقرة عن إدانته وفرض عقوبة تأديبية عليه غير عقوبة الاستغناء عن خدمته أو عزله من الوظيفة يستحق راتبه كاملاً مع العلاوات عن المدة التي أوقف خلالها عن العمل إذا كانت لا تزيد على ستة أشهر وإذا زادت على ستة أشهر يستحق نصف راتبه مع نصف علاواته عن المدة الزائدة على الأشهر الستة.

٣) لا يستحق الموظف الذي صدر القرار بالاستغناء عن خدمته أو عزله من الوظيفة أي جزء من رواتبه وعلاواته اعتباراً من تاريخ إحالته إلى المجلس التأديبي أو المدعي العام أو المحكمة لمحاكمته على المخالفة السلوكية التي ارتكبها أو الجريمة التي أسندت إليه حسب مقتضى الحال على أن لا يطلب منه رد المبالغ التي تقاضاها من راتبه وعلاواته عن مدة إيقافه عن العمل بمقتضى أحكام هذه الفقرة.

المادة (٥٨): يتولى الرئيس أو من يفوضه تبليغ جميع التبليغات المتعلقة بالدعوى التأديبية المنصوص عليها في هذا النظام وتبليغ الأحكام القطعية الصادرة في المخالفات التأديبية إلى المعنيين.

## انتهاء خدمة الموظف

المادة (٥٩) أ-: تنتهي خدمة الموظف في أي من الحالات التالية:-

- (١) قبول الاستقالة.
  - (٢) إتمام الخامسة والسنتين من العمر.
  - (٣) العجز عن مواصلة العمل في الجامعة لأسباب صحية بناء على تقرير من المرجع الطبي.
  - (٤) فقدان الجنسية الأردنية.
  - (٥) فقد الوظيفة.
  - (٦) الاستغناء عن الخدمة.
  - (٧) العزل من الوظيفة.
  - (٨) الوفاة، وتنفذ الجامعة راتبه وعلاواته عن الشهر الذي توفي فيه بالإضافة إلى راتب وعلاوات شهر آخر.
- ب- إذا فقد الموظف أي شرط من شروط التعيين التي يقتضيها هذا النظام فتسبى خدماته بقرار من المرجع المختص بالتعيين.
- المادة (٦٠) أ- يقدم الموظف استقالته خطياً وتقبل أو ترفض بقرار من المرجع المختص بالتعيين خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمها وفي حال عدم الإجابة تعتبر الاستقالة مقبولة حكماً.
- ب- على الموظف أن يستمر في أداء وظيفته إلى أن يتسلم إشعاراً خطياً بقبول الاستقالة وإذا ترك العمل قبل تبليغه بقبول الاستقالة أو انقضاء المدة المشار إليها في الفقرة (أ) من هذه المادة يعتبر فاقداً وظيفته حكماً.

المادة (٦١) أ- يعتبر الموظف فاقداً وظيفته إذا تغيب عن عمله مدة عشرة أيام متصلة دون إجازة قانونية أو عذر مشروع ولم يتم تبليغ رئيسه المباشر خلال مدة غيابه بأي وسيلة متاحة له.

ب- يصدر القرار باعتبار الموظف فاقداً وظيفته من المرجع المختص بالتعيين ويعتبر القرار نافذ المفعول اعتباراً من اليوم الأول الذي تغيب فيه الموظف عن عمله.

ج- للموظف الذي اعتبر فاقداً وظيفته حق الاعتراض على القرار خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدور القرار ويقدم الاعتراض إلى المرجع الذي أصدر القرار متضمناً الأسباب التي استند إليها في اعتراضه، فإذا اقتنع المرجع المختص بالأسباب الواردة فيه يلغى قراره ويعود الموظف إلى وظيفته.

د- لا يجوز إعادة تعيين الموظف الذي اعتبر فاقداً وظيفته إلا بعد انقضاء ثلاث سنوات على الأقل على قرار فقده الوظيفة وحصوله على قرار من المرجع المختص بالتعيين بالموافقة على إعادة تعيينه.

المادة (٦٢): يتم الاستغناء عن الموظف بقرار من المرجع المختص بالتعيين إذا فرضت عليه خلال خمس سنوات متصلة خمس عقوبات مختلفة من العقوبات المنصوص عليها في البنود (٢-٧) من الفقرة (أ) من المادة (٤٦) من هذا النظام.

المادة (٦٣) أ- يعزل الموظف في أي من الحالات التالية:-

- (١) بقرار من المجلس التأديبي.
  - (٢) بقرار من المرجع المختص بتعيين مثيله في الدرجة والراتب إذا عرّكب بتزوير درجته ثم ارتكب مخالفة مسلكية أخرى وفرضت عليه عقوبة تنزيل الدرجة مرة أخرى.
  - (٣) إذا حكم عليه من محكمة مختصة بجناية أو جنحة مخلة بالشرف كالرشوة والاختلاس والسرقة والتزوير وسوء استعمال الأمانة والشهادة الكاذبة وأي جريمة أخرى مخلة بالأخلاق العامة أو حكم عليه بالسجن من محكمة مختصة لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر لارتكابه أي جريمة من الجرائم ويعتبر الموظف في أي حالة من الحالات المنصوص عليها في هذا البلد معزولاً حكماً من تاريخ اكتساب الحكم عليه للدرجة القطعية.
- ب- لا يجوز إعادة تعيين الموظف الذي عزل من الوظيفة في الجامعة.

المادة (٦٤): على الموظف الذي تنتهي خدمته في الجامعة لأي سبب من الأسباب أن يسدد جميع التزاماته المالية تجاهها وأن يرد جميع ما يبعده من لوازم قبل تركه العمل.



## احكام ختامية

المادة ٦٥-أ- يكون مدير دائرة شؤون العاملين مسؤولاً أمام الرئيس عن متابعة تنفيذ احكام هذا النظام والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه .

ب- تحتفظ دائرة شؤون العاملين بملف خاص لكل من العاملين في الجامعة والموفدين من قبلها تحفظ فيه جميع الوثائق والقرارات والمراسلات التي تتعلق بشؤونهم في الجامعة ، اضافة للاحتفاظ بالسجلات والبطاقات والملفات الاخرى التي تستلزمها متطلبات العمل .

ج- تراعى السرية فيما يتعلق بقضايا العاملين في الجامعة وملفاتهم ، ولا يجوز بأي حال من الاحوال السماح لأي شخص في الدائرة من غير المعنيين او ممن ليس له علاقة من داخل الجامعة او خارجها بالاطلاع على الملفات الخاصة المحفوظة في الدائرة .

المادة ٦٦- يحدد الهيكل التنظيمي للجامعة بقرار من مجلس العمداء بناء على تنسيب الرئيس .

المادة ٦٧- يحدد الرئيس ساعات العمل المقررة للعاملين في الجامعة .

المادة ٦٨- يصدر الرئيس براءة التشكيلات الخاصة بالعاملين في الجامعة وفق جدول تشكيلات الوظائف .

المادة ٦٩- تحدد رواتب الموظفين وعلاواتهم وفقاً لنظام الرواتب والعلاوات المعمول به في الجامعة .

المادة ٧٠- تنظم شؤون التأمين الصحي والتأمين على الحياة ونادي العاملين في الجامعة بموجب تعليمات يصدرها مجلس العمداء .

المادة ٧١- يصدر رئيس الجامعة التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

٢٠٠٠/٧/٤

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي ابو الراغب	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الدكتور عوض خليفات	نائب رئيس الوزراء ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور صالح ارشيدات
نائب رئيس الوزراء وزير العدل فارس النابلسي	نائب رئيس الوزراء ووزير دولة للشؤون الاقتصادية الدكتور محمد الحلايقة	وزير الأوقاف والشؤون والمغتربات الإسلامية الدكتور عبد السلام العبادي
وزير الصحة الدكتور طارق سحيمات	وزير دولة لشؤون التنمية الإدارية الدكتور محمد ذنبيات	وزير دولة للشؤون البرلمانية يوسف الدلاييح
وزير السياحة والآثار عقل بلتاجي	وزير المالية الدكتور ميشيل ماريتو	وزير العمل عبد القادر
وزير الشباب والرياضة سعيد شلم	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس وائل صبري	وزير الأعلام الدكتور طالب الرفاعي
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة عبد الرحيم العكور	وزير الثقافة محمود الكايد الحياصات	وزير الزراعة زهير زغونه
وزير الصناعة والتجارة واصف علار	وزير التخطيط جواد حديد	وزير المياه والري المهندس حاتم الحلواني
وزير دولة للشؤون القانونية ضيف الله المساعده	وزير التنمية الاجتماعية تمام الفول	وزير البريد والاتصالات الدكتور فوال حاتم اللامعي

نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٠/٧/٤  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم ( ٣٥ ) لسنة ٢٠٠٠

نظام موظفي

مستشفى الملك المؤسس عبد الله الجامعي

صادر بمقتضى المادة (١٤) من قانون مستشفى

الملك المؤسس عبد الله الجامعي

رقم (١٦) لسنة ١٩٩٩

المادة ١- يسمى هذا النظام ( نظام موظفي مستشفى الملك المؤسس عبد الله الجامعي لسنة ٢٠٠٠ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

الجامعة : جامعة العلوم والتكنولوجيا الاردنية .

المستشفى : مستشفى الملك المؤسس عبد الله الجامعي .

المجلس : مجلس ادارة المستشفى .

المكتب التنفيذي : المكتب التنفيذي للمستشفى .

الرئيس : رئيس المجلس .

رئيس المكتب : رئيس المكتب التنفيذي .

المدير العام : مدير عام المستشفى .

الموظف : كل شخص يعين بقرار من المرجع المختص في

المستشفى حسب احكام هذا النظام في وظيفة مدرجة في

جدول تشكيلات وظائف المستشفى بمن في ذلك

الموظفون بعقود .

المستخدم : كل شخص يعين بقرار من المرجع المختص لقاء اجور يومية .

المرجع الطبي : اللجنة الطبية المعتمدة من المكتب التنفيذي .  
المادة ٣- تسري احكام هذا النظام على جميع الموظفين في المستشفى وعلى موظفي أي  
معهد او مركز تابع له .

التعيين

المادة (٤) :

تحدد الوظائف في المستشفى ومسمياتها وتسلسل درجاتها ورواتبها وزياداتها السنوية وشروط شاغليها ومؤهلاتهم بمقتضى جدول التشكيلات الذي يصدره المجلس .

المادة (٥) :

ينقسم الموظفون إلى مايلي :

أ . الموظفون للمصنفون وهم الذين يعينون في وظائف محددة أسماؤها ودرجاتها ورواتبها في جدول تشكيلات الوظائف الذي يصدر عن المجلس عند بدء كل سنة مالية .  
ب . الموظفون بعقود وهم الذين يعينون بوظائف مترتبة مخصصاتها في جدول التشكيلات وتطبق عليهم الاحكام والشروط الواردة في عقود تعيينهم ويخضعون لاحكام هذا النظام في غير الحالات التي لم يرد عليها نص صريح في هذه العقود .

المادة (٦) :

يجوز استخدام اشخاص للقيام باعمال لقاء اجور يومية أو لساعات محددة ضمن المبالغ الإجمالية المخصصة لهذا الغرض في ميزانية المستشفى وتطبق عليهم احكام قانون العمل الأردني .

المادة (٧) :

يشترط فمين يعين في أي وظيفة في المستشفى أن يكون :

أ . أردني الجنسية .

ب . قد اكمل الثامنة عشرة من عمره .

ج . حائزاً على المؤهلات أو الخبرات المطلوبة للوظيفة .

د . حسن السيرة والسلوك .

هـ . متمتعاً بحقوقه المدنية وغير محكوم عليه بجناية، أو جلعة مخلة

بالشرف والأمانة والأدب العامة .

و . سالماً من الأمراض أو العاهات البدنية والعقلية التي تمنعه أو تعيقه عن القيام بواجبات وظيفته استناداً إلى تقرير من المرجع الطبي، ويجوز للمكتب التنفيذي الموافقة على تعيين من لا تتوافر فيه شروط اللياقة الصحية الكاملة إذا اقتضت مصلحة المستشفى ذلك على أن لا يتعارض هذا التعيين مع السلامة العامة في المستشفى بناء على تقرير طبي معتمد .

مجلس العمل

## الرواتب والعلاوات

المادة (٨):

١. تحدد درجات الوظائف المصنفة في المستشفى وفتاتها ورواتبها وزياداتها السنوية وفقاً لما يلي:

الدرجة	الفئة	السلم		للزيادة السنوية بالدينار
		من	إلى	
الأولى	أ	٣٨٠	٥٨٠	١٠
الأولى	ب	٣١٠	٣٦٠	١٠
الثانية	أ	٢٦٠	٢٩٢	٨
الثانية	ب	٢١٤	٢٤٦	٨
الثالثة	أ	١٧٨	٢٠٢	٦
الثالثة	ب	١٤٥	١٦٩	٦
الرابعة	أ	١١٥	١٣٥	٥
الرابعة	ب	٨٨	١٠٨	٥
الخامسة		٦٦	٨٢	٤
السادسة		٤٨	٦٠	٣
السابعة		٣٦	٤٤	٢

ب. تصرف للموظفين المصنفين علاوة تسمى "علاوة مستشفى"، على النحو التالي:

- موظفو الدرجة الأولى ١٧٠ ديناراً
- موظفو الدرجة الثانية ١٤٥ ديناراً
- موظفو الدرجتين الثالثة والرابعة ١٢٠ ديناراً
- موظفو الدرجة الخامسة ٨٥ ديناراً
- موظفو الدرجتين السادسة والسابعة ٧٥ ديناراً

ج. وتصرف علاوة مهنة للموظفين المصنفين على النحو التالي:

١. (١٠٠%) من الراتب الأساسي لحملة الدرجات العلمية في الطب وطب الأسنان والتمريض للقانوني والعلوم الطبية المساعدة والصيدلة والهندسة وعلم الحاسوب.
٢. (٧٠%) من الراتب الأساسي لحملة شهادة الدبلوم في المجالات الصحية الأخرى.
٣. (٤٠%) من راتب الأساسي لسائر الموظفين الآخرين الذين لا تشملهم أحكام البندين (١) و (٢) من هذه الفقرة.

د. وتصرف للموظفين المصنفين علاوة غلاء معيشة حسب ما يلي:

- موظفو الدرجتين الأولى والثانية ٣٥ ديناراً
- موظفو الدرجتين الثالثة والرابعة ٢٥ ديناراً
- موظفو الدرجات الخامسة والسادسة والسابعة ٢٠ ديناراً

هـ. يصرف للموظفين بعقود العلاوات التي تصرف لمن هم في سويتهم من حيث للراتب الأساسي من الموظفين المصنفين باستثناء الموظفين المعيّنين بعقود وشاملة لجميع العلاوات.

و. المجلس إذا دعت مصلحة العمل في المستشفى ذلك وبناء على تسبب مبرر من المكتب التنفيذي أن يمنح الموظفين والمستخدمين في المستشفى أو أي فئة منهم العلاوات التي يراها ضرورية لهذه الغاية أو يحلها.

المادة (٩):

يستحق الموظف الزيادة السنوية عند حلول موعدها ما لم توقع عليه عقوبة توجب إيقافها.

المادة (١٠):

- أ. يتم تعيين الموظفين والمستخدمين واحتساب سنوات الخبرة لهم وتحديد المرجع المختص بالتعيين وفق تعليمات يصدرها المجلس لهذه الغاية.
- ب. يراعى في التعيين لأول مرة للقواعد التالية:
  ١. لا يجوز تعيين الموظف إلا في وظيفة شاعرة في جدول التشكيلات.
  ٢. لا يجوز أن يكون للتعين أثر رجعي.

المادة (١١):

يُدرج عمر الموظف في قرار تعيينه لأول مرة بموجب شهادة الولادة أو الوثيقة المعتمدة من الأحوال المدنية، وإذا كان يوم الولادة غير معروف اعتبر الموظف من مواليد الأول من شهر كانون الثاني من سنة الولادة، وتعتبر الوثيقة الرسمية الخاصة بعمر الموظف والمقدمة عند التعيين غير قابلة للتغيير أو التعديل مهما كانت الأسباب، وذلك لغايات الوظيفة.

المادة (١٢):

- أ. يكون الموظف عند تعيينه لأول مرة تحت التجربة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لسنة رابعة.
- ب. يكون الموظف المعين بعقد والذي يصلح بعد سنتين أو أكثر من تعيينه تحت التجربة لمدة سنة واحدة من تاريخ التصديق قابلة للتجديد لسنة أخرى.

- ج. للمرجع المختص بالتعيين إنهاء خدمة الموظف تحت التجربة في أي وقت دون إيداء الأسباب.
- د. إذا أعيد تعيين موظف في المستشفى وكان قد ترك الخدمة فيه يخضع لمدة التجربة من جديد.
- هـ. ينظر في أمر تثبيت الموظف في الخدمة قبل انتهاء مدة التجربة وإذا لم يثبت الموظف قبل انتهاء مدة التجربة تعتبر خدمته منتهية حكماً.
- و. تعتبر مدة التجربة للموظف خدمة فعلية له .

## المادة (١٣):

تحدد بمقتضى تعليمات يصدرها المكتب التنفيذي أسس تدريب العاملين في المستشفى وتأهيلهم بما في ذلك أعدادهم وإجراءات تدريبهم داخل المملكة وخارجها وسائر شؤونهم.

## التدريب والعوامل التشجيعية

## المادة (١٤):

- أ. يستحق الموظف الترفيع من درجة إلى درجة أعلى أو من فئة إلى فئة أعلى ضمن الدرجة نفسها حسب سلم الرواتب، إذا توافرت الشروط التالية:
١. وجود درجة شاغرة في جدول تشكيلات الوظائف.
  ٢. أن لا يقل تقديره في التقرير السنوي خلال السنتين الأخيرتين عن "جيد جداً".
  ٣. أن يكون قد أمضى سنة على الأقل في نهاية الفئة أو الدرجة.
  ٤. لم تفرض عليه أي عقوبة من العقوبات المنصوص عليها في هذا النظام خلال السنتين السابقتين للترفيع.
- ب. تتخذ لجان الترفيع الموظفين من المرجع المختص بالتعيين وفقاً للتعليمات الصادرة بهذا الشأن.

## المادة (١٥):

يجوز للمدير العام وفق تعليمات يضعها المكتب التنفيذي منح الموظف المتميز زيادة تشجيعية في الراتب تساوي زيادة سنوية واحدة على أن لا تؤدي هذه الزيادة عند منحها إلى ترفيعه أو نقلة إلى فئة أعلى ضمن الدرجة نفسها ولا يعطى الموظف أكثر من زيادتين تشجيعيتين بالفئة أو الدرجة الواحدة، ويتم منح هذه الزيادة عند استحقاق الموظف الزيادة السنوية.

## النقل والتعيين بالوكالة والإعارة

## المادة (١٦):

يتم نقل الموظفين أو تعيينهم للقيام بمهام وظيفة بالوكالة أو تكليفهم بأعمال وظيفة أخرى إضافة إلى أعمالهم الأصلية وفقاً لتعليمات يضعها المكتب التنفيذي لهذه الغاية.

## المادة (١٧):

- يجوز إعارة الموظف المثبت في الخدمة الدائمة في المستشفى للعمل خارج المستشفى بقرار من المكتب التنفيذي وفقاً لما يلي:
- أ. أن يكون الموظف قد أمضى خدمة فعلية في المستشفى لمدة لا تقل عن سبع سنوات متوالية.
  - ب. أن لا تزيد مدة الإعارة على سنتين ويجوز إعارته مرة أخرى لمدة سنتين شريطة أن يكون قد مضى على انتهاء إعارته الأولى مدة خمس سنوات على الأقل.

- ج. تعتبر مدة الإعارة خدمة فعلية للموظف في المستشفى لأغراض الترفيع والزيادة السنوية.
- د. يعود الموظف بعد انتهاء إعارته إلى وظيفته الأصلية أو إلى وظيفة أخرى في المستشفى بدرجته وراتبه.
- هـ. لا يتحمل المستشفى أي رواتب أو علاوات خلال إعارة الموظف.

## المادة (١٨):

للمستشفى استعارة موظفين للعمل فيه من الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية أو من أي جهة أخرى بموجب عقود تحدد فيها سائر حقوقهم وواجباتهم وفقاً لما يقرره المكتب التنفيذي لهذه الغاية.

## الإجازات

## المادة (١٩):

تراعى عند منح الإجازات مصلحة العمل في المستشفى ويتم منحها بموافقة خطية من المرجع المختص على أن لا يترك الموظف عمله قبل الموافقة المسبقة على إجازته.

## المادة (٢٠):

- أ. يستحق الموظفون إجازاتهم السنوية كما يلي:
١. ثلاثون يوماً إذا كان من موظفي الدرجتين الأولى والثانية.
٢. واحد وعشرون يوماً إذا كان من موظفي الدرجات الأخرى.



ب. يستحق الموظفون بعقود إجازاتهم السنوية وفقاً لما تنص عليه عقودهم.  
ج. تحسب الإجازة السنوية ابتداءً من الأول من شهر كانون الثاني من كل سنة تلي تاريخ التعيين على أن تحسب للموظف إجازة نسبية عن المدة التي تقع بين تاريخ مباشرة العمل بعد التعيين وبداية السنة التالية، وفي جميع الحالات لا يجوز جمع الإجازات لأكثر من سنتين متتاليتين.  
د. يمنح الموظف إجازته السنوية دفعة واحدة ويجوز منحها له مجزأة إذا سمحت ظروف العمل بذلك وتحسب أيام الأعياد والعطل الرسمية من الإجازة إذا وقعت في ثلثائها ويستحق الموظف راتبه وعلاواته كاملة عن مدة الإجازة السنوية.  
هـ. يحدد المكتب التنفيذي المرجع المختص بمنح الإجازة.

## المادة (٢١):

إذا انتهت خدمة الموظف في المستشفى بغير العزل أو فقد الوظيفة فيصرف له الراتب مع العلاوات عن مدة الإجازة السنوية التي كان يستحقها عند انتهاء خدمته.

## المادة (٢٢):

للمرجع المختص في منح الإجازة السنوية:  
أ. منح الموظف إجازة اضطرارية براتب لمدة لا تزيد على أربعة أيام إذا كان قد استنفذ إجازته السنوية المستحقة.  
ب. منح الموظف إجازة اضطرارية دون راتب إذا كان هذا الموظف قد استنفذ إجازته السنوية المستحقة شريطة أن لا يزيد مجموع الإجازة الاضطرارية في السنة على إجازته السنوية.

## المادة (٢٣):

للمدير العام منح الموظف إجازة لأداء فريضة الحج لمدة لا تزيد على واحد وعشرين يوماً ولمرة واحدة طيلة مدة خدمته في المستشفى.

## المادة (٢٤):

أ. يجوز بقرار من المكتب التنفيذي منح الموظف الميث في الخدمة الدائمة في المستشفى وأمضى مدة لا تقل عن سبع سنوات متوالية في الخدمة الفعلية إجازة دون راتب لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد سنة أخرى ولا يمنح الموظف إجازة ثانية إلا بعد مرور خمس سنوات على عودته للعمل في المستشفى بعد انقضاء إجازته السابقة.  
ب. لا تعتبر مدة الإجازة دون راتب التي تمنح لأي موظف جزءاً من خدمته الفعلية لأي غرض من الأغراض بما في ذلك استحقاق الترفيع والزيادة السنوية واحتساب الأقدمية.  
ج. لا يجوز أن تتبع مدة الإعارة بإجازة دون راتب أو بالعكس إلا بعد مضي مدة لا تقل عن خمس سنوات.

## المادة (٢٥):

لا يستحق الموظف الموفد في دورة تدريبية أو المجاز إجازة مرضية تزيد على سبعة أيام أو الموظف المعار إجازة سنوية عن مدة دورته أو إجازته المرضية أو إعارته.

## المادة (٢٦):

تمنح الإجازة المرضية لمدة لا تزيد على سبعة أيام بناءً على تقرير من طبيب، وإذا زادت مدة مرض الموظف على سبعة أيام فعليه أن يقدم تقريراً من المرجع الطبي، وعلى الموظف المريض في جميع الحالات أن يعلم رئيسه بمرضه وعدد الأيام التي سيغيب فيها وذلك في اليوم الأول من تغيبه إن أمكن ذلك.

## المادة (٢٧):

إذا زادت مدة الإجازة المرضية المتفرقة في أثناء السنة الواحدة على أربعة عشر يوماً تحسب المدة الزائدة من الإجازة السنوية المستحقة للموظف عن تلك السنة وإذا استنفذ إجازته فتصمم من راتبه.

## المادة (٢٨):

يتقاضى الموظف عن إجازته المرضية راتبه وعلاواته على الشكل التالي:  
أ. راتبه كاملاً مع العلاوات عن الأربعة أشهر الأولى من المرض.  
ب. نصف راتبه مع نصف العلاوات عن الأربعة أشهر التي تليها من المرض.  
ج. بعد فحص الموظف بعد مرور ثمانية أشهر على مرضه من المرجع الطبي، فإذا تبين له أن المرض قابل للشفاء خلال أربعة أشهر فيقتضى المريض عن هذه المدة ربع راتبه وربع علاواته أما إذا تبين أن المرض غير قابل للشفاء فتنتهي خدمته.  
د. إذا لم يُشَفَّ الموظف المريض خلال اثني عشر شهراً حسب الفقرات (أ) و(ب) و(ج) من هذه المادة فتنتهي خدماته من قبل المرجع المختص بالتعيين.  
هـ. تعتبر الإجازة المرضية خدمة فعلية للموظف عند احتساب حقة في الأقدمية والاختيار.

## المادة (٢٩):

إذا قرر المرجع الطبي أن الموظف أصيب بالمرض أثناء قيامه بوظيفته أو بسببها دون إهمال منه فيمنح إجازة مرضية براتب كامل مع العلاوات طيلة المدة اللازمة لشفائه على أن لا تتجاوز سنة كاملة فإذا لم يُشَفَّ بعد مضي هذه السنة فتنتهي خدمته بقرار من المرجع المختص بالتعيين.

## المادة (٣٠):

- إذا أصيب الموظف بمرض وهو في مهمة رسمية خارج المملكة أو أثناء غيابه عنها بصورة قانونية فإنه يمنح إجازة مرضية لمدة لا تتجاوز عشرة أيام بناءً على تقرير طبي من طبيب واحد مصدق من المراجع الرسمية الأردنية في خارج المملكة إن وجدت.
- إذا زادت مدة مرض الموظف وهو خارج الأردن على عشرة أيام فعليه أن يحصل على تقرير طبي موقع من طبيبين مصدق من المراجع الرسمية الأردنية في خارج المملكة إن وجدت.
- على الموظف إعلام المستشفى بمرضه وتزويده بالتقارير الطبية بالسرعة الممكنة في الحالتين المنصوص عليهما في الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة.

## المادة (٣١):

- تستحق الموظفة الحامل عند الولادة إجازة أمومة لا تتجاوز سبعين يوماً براتب كامل مع العلاوات بناءً على تقرير طبي مصدق ولا تدخل هذه الإجازة في حساب الإجازات المرضية أو السنوية.
- بالموظفة بعد انتهاء إجازة الأمومة الحق في الحصول خلال سنة من ذلك التاريخ على مدة أو مدد لإرضاع وليدها لا يزيد مجموعها على ساعة في اليوم الواحد بمقتضى تعليمات يصدرها المدير العام لهذه الغاية.
- تستحق الموظفة إجازة دون راتب لمدة أو مدد لا يزيد مجموعها على سنة من تاريخ انتهاء إجازة الأمومة ولا تحسب هذه الإجازة خدمة فعلية عند احتساب حقها في الأقدمية والاندثار.

## المادة (٣٢):

- مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة تطبق على الموظفين بعقود لحكام الإجازات الواردة في هذا النظام ويعاملون معاملة الموظفين المعساوين لهم في الراتب ما لم ينص على غير ذلك في عقود استخدامهم.
- يمنح الموظف بعقد إجازة مرضية كما يلي:
  - راتبه كاملاً مع العلاوات عن الشهرين الأولين من المرض.
  - نصف راتبه مع نصف العلاوات عن الشهرين الذين يليهما من المرض.
  - إذا لم يشف الموظف المريض خلال مدة أربعة أشهر من تاريخ مرضه، فيحال إلى اللجنة الطبية والمرجع المختص الحق في إعطائه إجازة مرضية لا تتجاوز شهرين بدون راتب وعلاوات، وإذا لم يشف بعد ذلك فينهي عقده حكماً.
  - لا يجوز دفع أي رواتب أو علاوات للموظف بموجب هذه المادة بعد تاريخ انتهاء عقده.

## واجبات الموظف

## المادة (٣٣):

- على الموظف التقيد بأحكام القوانين والأنظمة والتعليمات والقرارات المعمول بها في المستشفى والقيام بالمهام والواجبات الموكلة إليه بما في ذلك :-
- القيام بنفسه بمتطلبات الوظيفة وتكريس جميع أوقات الدوام الرسمي لها ويجوز تكليفه بالعمل أكثر من الساعات المقررة لذلك الدوام بما في ذلك أيام العطل الرسمية إذا اقتضت المصلحة ذلك.
  - التصرف بأدب وكياسة في صلاته برؤسائه ومرؤسيه وزملائه، وفي تعامله مع المرضى والمراجعين والمواطنين .
  - المحافظة على مصالح المستشفى وممتلكاته وأمواله وعدم التفريط بأي من حقوقه، وأن يبلغ رئيسه المباشر عن كل تجاوز أو إهمال أو أي إجراء أو تصرف آخر يضر بمصلحة المستشفى.
  - تقديم الاقتراحات التي يراها مفيدة لتحسين أساليب العمل في المستشفى ورفع مستوى الأداء فيه ما لم يكن ذلك.
  - العمل على تنمية قدراته وكفاءته العلمية والعملية والمسلكية والإطلاع على القوانين والأنظمة والتعليمات بعمله والإحاطة بها.

## المادة (٣٤):

- يحظر على الموظف تحت طائلة المسؤولية ما يلي :-
- ترك العمل أو التوقف عنه دون إذن من رئيسه.
  - الإفشاء بأي بيانات أو معلومات عن المسائل التي يجب أن تظل مكتومة بطبيعتها، كما يحظر عليه الاحتفاظ لنفسه بالخاتم الرسمي الخاص بالمستشفى أو بأي وثيقة أو مخابرة رسمية أو نسخة أو صورة عنها.
  - القيام بأي عمل من شأنه الإساءة إلى المستشفى أو العاملين فيه.
  - استغلال وظيفته وصلاحياته لمنفعة ذاتية أو ربح شخصي أو قبول هدايا إكراميات من أي شخص له علاقة أو ارتباط مالي في المستشفى أو له مصلحة معه.
  - ممارسة أي نشاط حزبي أو تطرف سياسي داخل حرم المستشفى.
  - القيام بأي عمل مقابل أجر أو بدون أجر خارج نطاق المستشفى دون موافقة خطية من المدير العام.
  - القيام بأي عمل يتعارض مع واجباته الوظيفية.

## التقارير السنوية وتقييم الأداء

## المادة (٣٥):

- أ. يتم تقييم أداء الموظف لجميع الأغراض المنصوص عليها في هذا النظام بما في ذلك استحقاق الترقيع واستحقاق الزيادات التشجيعية بموجب نموذج خاص يقره المدير العام.
- ب. يقدر الأداء العام للموظف بأحد التقديرات التالية (ممتاز، جيد جداً، جيد، متوسط، ضعيف).
- ج. يضع الرئيس أو المدير المباشر التقرير السنوي عن الموظف ومناقشته مع الرئيس أو المدير الأعلى مباشرة وإقراره، ويحق للموظف الاعتراض على تقريره.

## المادة (٣٦):

- أ. تعد التقارير السنوية عن الموظفين في شهر تشرين الثاني من كل سنة، وترسل نسخ منها إلى شؤون العاملين في المستشفى.
- ب. لا يجوز سحب التقرير السنوي للموظف أو تعديله بعد إرساله إلى شؤون العاملين.

## المادة (٣٧):

- أ. يوجه تنبيه للموظف الذي يرد بحقه تقرير متوسط.
- ب. يوجه إنذار للموظف الذي يرد بحقه تقرير ضعيف.
- ج. تفرض عقوبة الحسم من الراتب للموظف الذي يرد بحقه تقرير بتقدير ضعيف وعقوبة سابقة.
- د. تنهى خدمة الموظف الذي يرد عنه تقريران متتاليان بتقدير ضعيف حتى ولو كان مثبتاً في الخدمة وذلك بقرار من المرجع المختص.

## الإجراءات والعقوبات التأديبية

## المادة (٣٨):

- أ. إذا ارتكب الموظف مخالفة للقوانين والأنظمة والتعليمات والقرارات المعمول بها في المستشفى، أو أقدم على عمل أو تصرف من شأنه الإخلال بواجبات الوظيفة والمسؤوليات والصلاحيات المنوطة به أو عرقلتها أو الإساءة إلى أخلاقيات الوظيفة، أو قام بأي من الأعمال الواردة في المادة (٣٤) من هذا النظام فتفرض عليه عن كل مخالفة إحدى العقوبات التأديبية التالية :-
١. التنبيه.
٢. الإنذار.

٣. الحسم من الراتب الأساسي لشهر واحد بما لا يتجاوز نصفه.
٤. وقف الزيادة السنوية لمدة لا تزيد على سنة واحدة.
٥. تنزيل الراتب بمقدار ثلاث زيادات سنوية.
٦. تنزيل الدرجة إلى بداية الدرجة الأقل منها مباشرة.
٧. الاستغناء عن الخدمة (مع صرف جميع استحقاقاته المالية).
٨. العزل (مع حرمانه من المكافأة أو التعويض أو من مساهمة المستشفى المالية في الانخار أو من كليهما).
- ب. لا يجوز فرض أكثر من عقوبة واحدة من العقوبات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة على كل مخالفة مسلكية واحدة يرتكبها الموظف.
- ج. تفرض على الموظف العقوبة الأشد في حال تكرار المخالفة.
- د. يحدد المجلس المرجع المختص بفرض العقوبات وفقاً لتعليمات تصدر لهذه الغاية.

## المادة (٣٩):

- أ. يؤلف في المستشفى مجلسان تأديبيان أحدهما ابتدائي والآخر استئنائي ويتكون كل منهما من رئيس وعضوين يعينهم المكتب التنفيذي لمدة سنة قابلة للتجديد.
- ب. للمكتب التنفيذي تعيين عضو احتياطي أو أكثر في أي من المجلسين الابتدائي والاستئنائي ليحل محل أي عضو أصيل يتغيب عن جلساته.

## المادة (٤٠):

- أ. إذا نسبت إلى الموظف مخالفة لواجباته ومهامه الوظيفية للمدير العام قبل إحالته إلى المجلس التأديبي أن يشكل لجنة للتحقيق من ثلاثة أشخاص من العاملين في المستشفى، ويتولى رئيس اللجنة الدفاع عن تقريرها أمام المجلس التأديبي.

## المادة (٤١):

- أ. يجتمع أي من المجلسين التأديبيين بدعوة من رئيسه وبحضور جميع أعضائه وتكون إجراءاته مريه ويصدر قراراته بالأكثرية.

## المادة (٤٢):

- أ. يبلغ الموظف المحال إلى المجلس التأديبي خطياً بالمخالفة المنسوبة إليه وذلك في مكان عمله في المستشفى أو مكان إقامته قبل موعد الجلسة المحددة للنظر في المخالفة بسبعة أيام على الأقل، وله الرد بصورة خطية على ما هو مأمور إليه خلال تلك المدة.
- ب. للموظف المحال إلى المجلس التأديبي الإطلاع على جميع أوراق ملف للمخالفة التأديبية وحضور جلسات المجلس للدفاع عن نفسه أو أن يوكل عنه شخصاً آخر لذلك الغرض.
- ج. ينعقد المجلس التأديبي للنظر في المخالفة التأديبية خلال أربعة عشر يوماً من تاريخ إحالة المخالفة إليه.

## المادة (٤٣):

المجلس التأديبي دعوة الشهود أو الخبراء وسماع أقوالهم بعد إداء القسم القانوني، وله التحقيق في أي من النواحي المتعلقة بالمخالفة التي ينظر فيها المجلس التأديبي بما في ذلك إجراء الكشف الحسي بمعرفة الخبراء، وذلك لتمكينه من إصدار القرار المناسب بشأن المخالفة.

## المادة (٤٤):

إذا تغيب الموظف المحال إلى المجلس التأديبي دون عذر يقبله المجلس التأديبي تجرى محاكمته غيابياً ويصدر المجلس التأديبي القرار المناسب بحقه.

## المادة (٤٥):

أ. للموظف الذي صدر بحقه قرار من المجلس التأديبي الابتدائي بالاستغناء عن خدماته أو بعزله أن يستأنف ذلك القرار إلى المجلس التأديبي الاستئنافي خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغه، ويقدم الاستئناف بلائحة خطية تسلّم إلى مكتب المدير العام مقابل إيصال رسمي بذلك.

ب. ينظر المجلس التأديبي الاستئنافي في الاستئناف المقدم إليه وينعقد لذلك الغرض خلال مدة لا تزيد على خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديم الاستئناف ويصدر قراره فيه على أن يتيح للموظف الفرصة للدفاع عن نفسه وتقديم بياناته إما بنفسه أو بواسطة من بوكله عنه، وللمستشفى أن ينيب عنه من يمثل أمام المجلس التأديبي والاستئنافي ليقدم إليه ما يراه من أقوال وبيانات.

## المادة (٤٦):

لا يجوز للنظر في ترفيع الموظف المحال إلى المجلس التأديبي، أو قبول استقالته إلى أن يصدر القرار النهائي القطعي في الدعوى التأديبية المقامة عليه.

## المادة (٤٧):

أ. إذا رأى المدير العام أو المجلس التأديبي أو أي لجنة تقوم بالتحقيق في أي مخالفة تأديبية أن المخالفة التي يجري النظر أو التحقيق فيها تتطوي على جريمة جزائية فتحال القضية من قبل المدير العام إلى المدعي العام المختص لاتخاذ الإجراءات القانونية بشأنها، وتوقف الإجراءات التأديبية إلى حين صدور قرار الحكم النهائي في القضية الجزائية.

ب. إن صدر الحكم في القضية الجزائية بعدم مسؤولية الموظف أو ببراءته من التهمة الجزائية التي نسبت إليه، لا يمنع من اتخاذ الإجراءات التأديبية بحقه بمقتضى هذا النظام.

## المادة (٤٨):

أ. إذا صدر القرار النهائي للمجلس التأديبي أو الحكم القضائي القطعي ببراءة الموظف المحال إلى أي من هاتين الجهتين من المخالفة السلوكية أو الجريمة التي أسندت إليه حسب مقتضى الحال، فيستحق راتبه كاملاً مع العلاوات عن المدة التي أوقف خلالها عن العمل.

ب. وأما إذا أسفرت محاكمة الموظف في أي من الجهتين المنصوص عليهما في البند (١) من هذه الفقرة عن إدانته وفرض عقوبة تأديبية عليه غير عقوبة الاستغناء عن خدمته أو عزله من الوظيفة فيستحق راتبه كاملاً مع العلاوات عن المدة التي أوقف خلالها عن العمل إذا كانت لا تزيد على ستة أشهر وإذا زادت على ستة أشهر فيستحق نصف راتبه مع نصف علاواته عن المدة الزائدة على الأشهر الستة.

ج. لا يستحق الموظف الذي صدر القرار بالاستغناء عن خدمته أو عزله من الوظيفة أي جزء من رواتبه وعلاواته اعتباراً من تاريخ إحالته إلى المجلس التأديبي أو المدعي العام أو المحكمة لمحاكمته على المخالفة السلوكية التي ارتكبها أو الجريمة التي أسندت إليه حسب مقتضى الحال، على أن لا يطلب منه رد المبالغ التي تقاضاهما من راتبه وعلاواته خلال مدة إيقافه عن العمل بمقتضى أحكام هذه الفقرة.

د. إذا أحيل الموظف إلى التحقيق أو إلى المجلس التأديبي أو إلى أي جهة قضائية للمدير العام الحق في كف يد هذا الموظف عن العمل خلال إجراءات التحقيق والمحاكمة وأن يوقف راتبه وعلاواته كلياً أو جزئياً إلى أن يصدر القرار النهائي بحقه، ولا يجوز قبول استقالة الموظف في هذه الحالة إلى أن يصدر القرار النهائي القطعي في الدعوى التأديبية أو القضائية المقامة عليه.

## المادة (٤٩):

يتولى المدير العام أو من يفوضه تبليغ جميع التبليغات المتعلقة بالدعوى التأديبية المنصوص عليها في هذا النظام وتبليغ الأحكام القطعية الصادرة في المخالفات التأديبية إلى المعنيين.

## إتقاء خدمة الموظف

## المادة (٥٠):

تنتهي خدمة الموظف في أي من الحالات التالية:

أ. قبول الاستقالة.

ب. إتمام الستين من العمر، والمكتب التنفيذي بناءً على تنسيب من المدير العام تمديد خدمة الموظف المتميز سنة لسنة على أن لا يزيد مجموع مدة التمديد على خمس سنوات.

ج. إلغاء الوظيفة.



- د. . فقد الوظيفة .  
 هـ. الاستغناء عن الخدمة .  
 و. العزل من الوظيفة .  
 ز. العجز عن مواصلة العمل في المستشفى لأسباب صحية بناء على تقرير من المرجع الطبي.  
 ح. الوفاة  
 ط. الحكم بإدانة الموظف بجناية أو جنحة ماسة بالشرف والأخلاق العامة.

## المادة (٥١):

- أ. تقدم استقالة الموظف خطياً وتقبل أو ترفض بقرار من المرجع المختص بالتعيين خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمها وفي حال عدم الإجابة تعتبر الاستقالة مقبولة حكماً.  
 ب. على الموظف أن يستمر في أداء وظيفته إلى أن يستلم إشعاراً خطياً بقبول الاستقالة وإذا ترك العمل قبل تبليغه بقبول الاستقالة أو لنقضاء المدة المشار إليها في الفقرة (أ) من هذه المادة فيعتبر فاقداً لوظيفته حكماً.

## المادة (٥٢):

- أ. يعتبر الموظف فاقداً لوظيفته إذا تغيب عن عمله لمدة سبعة أيام متصلة دون إجازة قانونية أو عذر مشروع، ولم يتم تبليغ رئيسه المباشر خلال مدة غيابه بأي وسيلة متاحة له.  
 ب. يصدر القرار باعتبار الموظف فاقداً لوظيفته من المرجع المختص بالتعيين ويعتبر القرار نافذ المفعول اعتباراً من اليوم الأول الذي تغيب فيه الموظف عن عمله.  
 ج. للموظف الذي اعتبر فاقداً لوظيفته حق الاعتراض على القرار خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدور القرار ويقدم الاعتراض إلى المرجع الذي أصدر القرار متضمناً الأسباب التي استند إليها في اعتراضه، فإذا انتعج المرجع المختص بالأسباب الواردة فيه ألغى قراره وعاد الموظف إلى وظيفته.  
 د. لا يجوز إعادة تعيين الموظف الذي اعتبر فاقداً لوظيفته إلا بعد انقضاء ثلاث سنوات على الأقل على قرار فقده للوظيفة وحصوله على قرار من المرجع المختص بالتعيين بالموافقة على إعادة تعيينه.

## المادة (٥٣):

- يتم الاستغناء عن الموظف بقرار من المرجع المختص بالتعيين إذا فرضت عليه خلال خمس سنوات متصلة ثلاث عقوبات مختلفة من العقوبات المدرجة عليها في البنود (٢) و (٤) و (٥) و (٦) من الفقرة (أ) من المادة (٣٨) من هذا النظام.

## المادة (٥٤):

- أ. يعزل الموظف في أي من الحالات التالية :  
 ١. بقرار من المجلس التأديبي.  
 ٢. بقرار من المرجع المختص إذا عوقب بتزويل درجته ثم ارتكب مخالفة مسلكية أخرى وفرضت عليه عقوبة تنزول الدرجة مرة أخرى.  
 ٣. إذا حكم عليه من محكمة مختصة بجناية أو جنحة مخلة بالشرف كالرشوة والاختلاس والسرقة والتزوير وسوء استعمال الأمانة والشهادة للكاذبة وأي جريمة أخرى مخلة بالأخلاق العامة، أو حكم عليه بالحبس من محكمة مختصة لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر لارتكابه أي جريمة من الجرائم، ويعتبر الموظف في أي حالة من الحالات المتصوص عليها في هذا البند معزولاً حكماً من تاريخ اكتساب الحكم عليه الدرجة القطعية.  
 ب. لا يجوز إعادة تعيين الموظف الذي عزل من الوظيفة في المستشفى.

## المادة (٥٥):

- على الموظف الذي تنتهي خدمته في المستشفى لأي سبب من الأسباب، أن يسند جميع التزاماته المالية تجاهه، وأن يرد جميع ما بعينته من لوازم قبل تركه العمل.

## التعويض

## المادة (٥٦):

- إذا أصيب الموظف أثناء قيامه بعمله ودون تقصير أو إهمال منه بعاهة جسمية نشأت مباشرة عن طبيعة عمله، وأعتبر أنها لا تحول دون استمراره في خدمته في المستشفى بقرار من المرجع الطبي المختص، فيدفع له تعويض بنسبة مئوية من راتبه وعلاواته عن آخر سنة كاملة تساوي نسبة الضرر الذي لحقه حسب قرار المرجع الطبي.

## المادة ٥٧- إذا اعتبرت العاهة الجسمية الواردة في المادة (٥٦) من هذا النظام مما يحول دون استمرار الموظف في خدمة المستشفى، بقرار من المرجع الطبي المختص

فيدفع له بالإضافة إلى استحقاقاته المالية الأخرى المقررة بموجب هذا النظام ما يلي:-

- أ- الراتب الإجمالي للشهر الذي يلي تاريخ الإصابة.  
 ب- تعويض بنسبة مئوية من راتبه وعلاواته عن آخر سنة كاملة تساوي نسبة الضرر الذي لحقه حسب قرار المرجع الطبي.

ج- اذا كانت الاصابة كلية بحيث تجعله بحكم المقعد او عاجز عن اعالة نفسه بنفسه فيدفع له تعويض مقداره راتبه وعلاواته عن سنة كاملة على اساس آخر راتب شهري تقاضاه .

المادة ٥٨- يعرض قرار المرجع الطبي المختص على المجلس الذي يقرر طريقة دفع التعويض وذلك بتسبيب من المكتب التنفيذي .

المادة ٥٩- اذا توفي الموظف اثناء خدمته يستمر المستشفى بدفع راتبه وعلاواته عن الشهر الذي توفي فيه بالاضافة الى راتبه وعلاوات الشهر الذي يليه .

#### احكام عامة

المادة ٦٠- اذا انتهت خدمة الموظف في المستشفى نهاية طبيعية دون ان يحدث ما يستوجب حرمانه من حقوقه بموجب هذا النظام فيدفع له وفي حالة الوفاة لورثته الراتب الاجمالي للاجازة العادية المستحقة حتى تاريخ انتهاء خدماته .

المادة ٦١- يجوز انشاء صندوق للتكافل الاجتماعي في المستشفى يشمل جميع العاملين فيها ، تحدد اهدافه ورسم الاشتراك الشهري لكل موظف فيه ووجه الاتفاق بموجب تعليمات خاصة بذلك يصدرها المكتب التنفيذي .

المادة ٦٢- للمدير العام ان يكلف ايا من العاملين في المستشفى ، القيام بأي عمل آخر في المستشفى او خارجه وذلك اثناء الدوام الرسمي او بعد انتهائه او خلال الاجازة او العطل الرسمية التي يستحقها او ان يستدعيه منها للقيام بذلك العمل ، ويجري التكليف بمقتضى هذه المادة مقابل مكافأة مالية تحدد بتعليمات من المجلس .

المادة (٦٣): للمدير العام ان يقرر صرف مكافأة مالية لأشخاص يكفون بالعمل في المستشفى من خارجه او يقيمون خدمه له تستدعي التشجيع والمكافأة.

المادة (٦٤): يحدد المدير العام ساعات العمل المقررة للعاملين في المستشفى.

المادة (٦٥): يجوز تكليف أعضاء هيئة التدريس في جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية للعمل في المستشفى وفق اتفاقية تعقد بين المستشفى والجامعة لهذه الغاية وتطبق عليهم الشروط الواردة في هذه الاتفاقية بما في ذلك مهماتهم وواجباتهم ومكافأتهم وإجازاتهم وإنهاء تكليفهم .

المادة (٦٦): للمستشفى بموجب تعليمات خاصة يصدرها المكتب التنفيذي توقيع عقود التأمين اللازمة للغايات التالية :  
أ. عقود تأمين حياة وحولت لمصلحة الموظفين في المستشفى وهذه العقود تحل محل مسؤولية المستشفى بمقتضى أحكام المواد (٥٦) و(٥٧) و(٥٨) من هذا النظام.  
ب. عقود تأمين لخطأ مهنية.

المادة (٦٧): لا تؤخذ في الاعتبار لأي غاية من الغايات المقصودة بهذا النظام أي عقوبة تأديبية فرضت على الموظف وتم تنفيذها بحقه إذا ثبت أن سلوكه وعمله بعد إيقاع تلك العقوبة أصبح مرضياً ومضت على إيقاعها أي من المدد التالية:  
أ. سنة واحدة إذا كانت العقوبة التنبيهية.  
ب. سنتان إذا كانت العقوبة الإنذار.  
ج. ثلاث سنوات إذا كانت العقوبة الإنذار النهائي أو الحسم من الراتب أو وقف الزيادة السنوية.  
د. أربع سنوات إذا كانت العقوبة تنزول الراتب أو تنزول الدرجة.

المادة (٦٨):

- أ. يصدر المجلس التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا النظام.  
ب. المدير العام مسؤول عن تنفيذ أحكام هذا النظام والتعليمات الصادرة بمقتضاه.

٢٠٠٠/٧/٤

عبد الله الثاني ابن الحسين

نائب رئيس الوزراء ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور صالح ارشدات	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الدكتور عوض خليفات	رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي ابو الراغب
وزير الأوقاف والشؤون والمقاسم الإسلامية الدكتور عبد السلام العبادي	نائب رئيس الوزراء ووزير دولة للشؤون الاقتصادية الدكتور محمد الحليقة	نائب رئيس الوزراء وزير العدل فارس النابلسي
وزير الخارجية عبد الله الخطيب	وزير دولة للشؤون البرلمانية يوسف الدلابيح	وزير الصحة الدكتور طارق محيمات
وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني ابو غيدا	وزير العمل عبد القادر	وزير السياحة والآثار عقل بلناجي
وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طوقان	وزير الإعلام الدكتور طالب الرفاعي	وزير الشباب والرياضة معيد شقم
وزير دولة الدكتور عادل الشريدة	وزير الزراعة زهير زنوله	وزير الشؤون البلدية والتقوية والبيئة عبد الرحيم العكور
وزير النقل محمد الكلاله	وزير المياه والري المهندس حاتم الحلواني	وزير الصناعة والتجارة واصف عازر
وزير البريد والاتصالات الدكتور فوزي حامي	وزير التنمية الاجتماعية تمام الفول	وزير دولة للشؤون القانونية ضيف الله المساعده

لحم عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٠/٧/١٠  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٠  
نظام رسوم أعمال التأمين  
صادر بالاستناد الى المادتين (١٨) و (٧٧) من قانون  
مراقبة أعمال التأمين رقم (٣٣) لسنة ١٩٩٩

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام رسوم أعمال التأمين لسنة ٢٠٠٠) ويعمل به من  
تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- أ- تستوفي الهيئة من الشركة خلال سنتها المالية رسوما سنويا  
بنسبة (٧٥٪) ٢,٥ بالآلاف من اجمالي الاقساط المتحققة لتلك السنة .  
ب- يحدد ميعاد استيفاء الرسم المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة  
وطرق استيفائه بقرار يصدره المدير العام لهذه الغاية .

المادة ٣- تستوفي الهيئة من الشركة عن طلب الاجازة لممارسة أعمال التأمين الرسوم  
التالية :-

أ- أعمال التأمينات العامة :-  
الف دينار عند تقديم الطلب لأول مرة .

٢- الرسم الاضافي : مائة دينار عن كل فرع من فروع اعمال

التأمينات العامة تطلب الشركة ممارسته .

ب- اعمال التأمين على الحياة :-

١- الرسم الاساسي : الف وخمسمائة دينار عند تقديم الطلب لأول

مرة .

٢- الرسم الاضافي : مائتا دينار عن كل فرع من فروع اعمال

التأمين على الحياة تطلب الشركة ممارسته .

ج- اعمال اعادة التأمين :-

١- الرسم الاساسي : الف دينار عند تقديم الطلب لأول مرة .

٢- الرسم الاضافي : - خمسمائة دينار عن اعمال اعادة تأمين كل

فرع من فروع اعمال التأمينات العامة .

- خمسمائة دينار عن اعمال اعادة تأمين كل

فرع من فروع اعمال التأمين على الحياة .

المادة ٤- تستوفي الهيئة من الشركة عن منح الاجازة لممارسة اعمال التأمين الرسوم التالية :-

١- اعمال التأمينات العامة :-

١- الرسم الاساسي : خمسة عشر الف دينار .

٢- الرسم الاضافي : الف دينار عن كل فرع من فروع اعمال

التأمينات العامة .

ب- اعمال التأمين على الحياة :-

١- الرسم الاساسي : عشرون الف دينار .

٢- الرسم الاضافي : ثلاثة الاف دينار عن كل فرع من فروع

اعمال التأمين على الحياة .

ج- اعمال اعادة التأمين :-

١- الرسم الاساسي : اربعون الف دينار .

٢- الرسم الاضافي : - عشرة الاف دينار عن اعمال اعادة تأمين

كل فرع من فروع اعمال التأمينات العامة .

- خمسة عشر الف دينار عن اعمال اعادة

تأمين كل فرع من فروع اعمال التأمين

على الحياة .

المادة ٥- تستوفي الهيئة من الشركة عن تسجيل فرع لها لممارسة اعمال التأمين الرسوم التالية :-

١- اعمال التأمينات العامة خمسمائة دينار .

ب- اعمال التأمين على الحياة خمسمائة دينار .

المادة ٦- تستوفي الهيئة من الوكيل والوسيط والاكثواري الذي يمارس اعمال التأمين الرسوم التالية :-

١- مائتان وخمسون دينارا عن تسجيل الوكيل .

ب- خمسمائة دينار عن ترخيص الوسيط .

ج- خمسمائة دينار عن ترخيص الاكثواري .

المادة ٧- تستوفي الهيئة من الاستشاري ومسوي الخسائر والمخمن والمعاين الذي يقوم بالخدمات التأمينية رسوم الترخيص التالية :-

١- خمسمائة دينار من الاستشاري .

ب- خمسمائة دينار من مسوي الخسائر .

ج- مائتان وخمسون دينارا من المخمن .

د- مائة دينار من المعاين .



المادة ٨- تلغى المادتان (٩) و (١٠) من نظام شركات التأمين رقم (٣٣) لسنة ١٩٩٥ .

٢٠٠٠/٧/١٠

عبد الله الثاني ابن الحسين

نائب رئيس الوزراء ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور صالح ارشدات	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الدكتور عوض خليفات	رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي ابو الراغب
وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الدكتور عبد السلام العبادي	نائب رئيس الوزراء ووزير دولة للشؤون الاقتصادية الدكتور محمد الحارثية	نائب رئيس الوزراء وزير العدل فارس القابلسي
وزير الخارجية عبد الله الخطيب	وزير دولة للشؤون البرلمانية يوسف الدلابيح	وزير دولة لشؤون التنمية الادارية الدكتور محمد ذنبيات
وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني ابو عيدا	وزير المعمل عبد الفاي	وزير المالية الدكتور ميشيل مارتو
وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طوقان	وزير الاعلام الدكتور طالب الرفاعي	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس وائل صبري
وزير دولة الدكتور عادل الشريدة	وزير الزراعة زهير زنوله	وزير الثقافة محمود الكايد الحياصات
وزير النقل محمد الكلالدة	وزير المياه والري المهندس حاتم الحلواني	وزير التخطيط جواد حديد
وزير البريد والاتصالات الدكتور فواز حاتم الزعبي	وزير التنمية الاجتماعية تمام النول	وزير دولة للشؤون القانونية ضيف الله المساعده

تعليمات معدلة لتعليمات تأهيل

المكاتب والشركات الهندسية والاستشارية رقم (٢٠٠٠/٣)

أولاً:- تسمى هذه التعليمات تعليمات معدلة رقم (٣) لسنة (٢٠٠٠) لتعليمات تأهيل المكاتب والشركات الهندسية والاستشارية الصادرة استناداً إلى المادة (٤) من نظام الأشغال الحكومية رقم (٧١) لسنة ١٩٨٦ وتعديلاته ، وتقرأ مع تعليمات التأهيل للمكاتب والشركات الهندسية والاستشارية لسنة ١٩٩٦ وتعديلاته .

ثانياً:- يعدل البند رقم (٤) من المادة رقم (٤) بشطب عبارة : " ورقة واحدة فقط " من نهاية البند .

وزير الأشغال العامة والإسكان  
المهندس حسني ابو عيدا

د. محمد بن النعمان

تعليمات إدارة وتطبيق إجراءات اعتماد مختبرات الفحص والاختبار أو المعايرة  
رقم ( ١٢ ) لسنة ٢٠٠٠  
والصادرة استناداً للمادة رقم (٥) من قانون المواصفات والمقاييس  
رقم (٢٢) لعام ٢٠٠٠

## مادة (١) :

- تسمى هذه التعليمات تعليمات إدارة وتطبيق إجراءات اعتماد مختبرات الفحص والاختبار أو المعايرة رقم ( ١٢ ) لسنة ٢٠٠٠ ويعمل بها من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية.
- تسري هذه التعليمات على جميع مختبرات الفحص والاختبار أو المعايرة في المؤسسات العامة والخاصة في المملكة الأردنية الهاشمية التي ترغب في الحصول على الاعتماد ووفقاً للطلبات التي تقدم بها للمؤسسة لهذه الغاية.
- تستثنى من هذه التعليمات مختبرات الفحوص الطبية.
- تستند هذه التعليمات على متطلبات دليل الاعتماد.

## مادة (٢) : التعاريف :

- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على عكس ذلك :
- القانون : قانون مؤسسة المواصفات والمقاييس رقم (٢٢) لعام ٢٠٠٠.
  - المؤسسة : مؤسسة المواصفات والمقاييس.
  - المجلس : مجلس إدارة المؤسسة.
  - الرئيس : رئيس المجلس.
  - المدير العام : مدير عام مؤسسة المواصفات والمقاييس.
  - التعليمات : تعليمات إدارة وتطبيق إجراءات اعتماد مختبرات الفحص والاختبار أو المعايرة رقم ( ١٢ ) لسنة ٢٠٠٠.
  - المديرية : مديرية اعتماد المختبرات في المؤسسة.
  - المواصفة : مواصفة الأيزو / آيبيسي رقم ١٧٠٢٥ : ١٩٩٩ ( المتطلبات العامة لكفاءة مختبرات المعايرة والفحص والاختبار ) الصادرة عن المنظمة الدولية للتقييس واللجنة الدولية الكهروتقنية، وتعتبر هذه المواصفة وأي تعديل يجري عليها مستقبلاً جزءاً من التعليمات.
  - دليل الاعتماد : دليل الأيزو / آيبيسي رقم ٥٨ : ١٩٩٣ ( أنظمة اعتماد مختبرات المعايرة والفحص والاختبار - المتطلبات العامة للتشغيل والاعتراف ) الصادر عن المنظمة الدولية للتقييس واللجنة الدولية الكهروتقنية، ويعتبر هذا الدليل وأي تعديل يجري عليه مستقبلاً جزءاً من التعليمات.
  - مقدم الطلب : المختبر الذي يتقدم بطلب للحصول على الاعتماد.
  - المختبر المعتمد : المختبر الذي يُمنح الاعتماد بالاستناد إلى التعليمات.

الاعتماد : اعتراف رسمي من المؤسسة بأن المختبر مؤهل للقيام بطرق الفحص والاختبار والمعايرة المحددة في مجال الاعتماد.

مجال الاعتماد : طرق الفحص والاختبار أو المعايرة التي منح الاعتماد على أساسها.

الفترة التصحيحية : الفترة الزمنية التي يلتزم خلالها مقدم الطلب بإنهاء الإجراءات التصحيحية المطلوبة من قبل فريق التقييم والموافق عليها من قبل المؤسسة.

حالة عدم المطابقة : مخالفة لأي من متطلبات المواصفة.

## مادة (٣) : شروط الحصول على الاعتماد :

- للحصول على الاعتماد، يلتزم مقدم الطلب بالشروط التالية:
- ١- استيفاء جميع متطلبات المواصفة، أو ما ينطبق منها.
  - ٢- تقديم كافة التسهيلات اللازمة للمؤسسة للقيام بعملية الاعتماد وإجراءات المتابعة اللاحقة.
  - ٣- تسديد جميع الأجور والبدلات والتكاليف المترتبة على الاعتماد الواردة في البندين (أ) و(ب) من المادة (١٢) من التعليمات.
  - ٤- الالتزام بمتطلبات هذه التعليمات بما فيها إجراءات الاعتماد الداخلية للمؤسسة.
  - ٥- صحة جميع البيانات والمعلومات التي يتم تقديمها للمؤسسة بهدف الاعتماد.

## مادة (٤) : طلب الاعتماد :

- ١- إجراءات تقديم طلب الحصول على الاعتماد:
- ١- للحصول على نموذج طلب الاعتماد المعد من قبل المؤسسة المرفق معه "قائمة الوثائق اللازمة للاعتماد" ونسخة من التعليمات، يلتزم مقدم الطلب بتسديد الأجور المشار إليها في البند (١/أ) من المادة (١٢).
- ٢- يلتزم مقدم الطلب بتقديم مجموعة الوثائق المطلوبة في "قائمة الوثائق اللازمة للاعتماد" خلال (٦٠) يوماً من تاريخ تسليمه نموذج طلب الاعتماد إلى المؤسسة معبئاً بالمعلومات اللازمة وموقعاً من قِبل الشخص المخول.
- ٣- يلتزم مقدم الطلب بتزويد المؤسسة بأية وثائق أو معلومات أخرى تطلبها ذات علاقة بمجال الاعتماد.
- ٤- تقوم المؤسسة بالتأكد من اكتمال الوثائق المستلمة من مقدم الطلب، ويتم الرد عليه خطياً فور انتهائها معلنة بذلك بدء إجراءات الاعتماد رسمياً.
- ٥- بعد انتهاء مؤسسة من تدقيق كتيب الجودة وفقاً للمادة (٩) من التعليمات، تقوم بدعوة اللجنة الفنية إلى اجتماع لاستكمال تنفيذ أحكام التعليمات.

ب- رفض طلب الاعتماد:

يرفض الطلب في أي من الحالات التالية:

- ١- عدم تزويد المؤسسة بنسخ من الوثائق المشار إليها في البند (٢/أ) من هذه المادة خلال الفترة المذكورة في ذلك البند.
- ٢- إذا لم يتم تبليغ المؤسسة عن الفترة الزمنية التي يلتزم خلالها مقدم للطلب بتسليم نسخة مصححة من كتيب الجودة خلال (٧) أيام من تاريخ إبلاغه بحالات عدم المطابقة.
- ٣- إذا لم يتم تقديم النسخة المصححة من كتيب الجودة للمؤسسة خلال الفترة الزمنية المشار إليها في البند (ج/١) من المادة (٩).
- ٤- إذا تبين لدى إعادة تدقيق النسخة المصححة من كتيب الجودة عدم تصحيح جميع حالات عدم المطابقة.

ج- تبلغ المؤسسة مقدم الطلب بقرار الرفض مع الأسباب الموجبة له حال اتخاذها القرار، ولا يجوز التقدم بطلب جديد قبل مضي (٦٠) يوما على تاريخ رفض الطلب في المرة الأولى.

#### مادة (٥) : لجان الاعتماد الفنية:

أ- يقوم المدير العام بتشكيل اللجان التالية لأغراض الاعتماد وبالإستناد إلى الإجراءات الداخلية المعدة من قبل المؤسسة:

- ١- لجنة الاعتماد
- ٢- اللجنة الفنية
- ٣- لجنة الشكاوى

ب- يحق للمؤسسة تشكيل أية لجان فنية أخرى لأغراض الاعتماد.

ج- تلتزم اللجان المشكلة بالمهام الموكولة إليها من قبل المؤسسة.

#### مادة (٦) : مقيم الجودة :

أ- تقوم المؤسسة بتعيين مقيم الجودة للقيام بالمهام الموكولة إليهم بالإستناد إلى إجراءات المؤسسة الداخلية المعدة وفقا لدليل الاعتماد.

ب- للمؤسسة الحق بالاستعانة بمقومي جودة من خارج المؤسسة لأغراض التقييم، وبالإستناد إلى الإجراءات الداخلية المذكورة أعلاه.

ج- تقوم المؤسسة بتبليغ مقدم الطلب بأسماء مقومي الجودة، ويحق لمقدم الطلب الاعتراض على أي منهم - مع ذكر السبب - وطلب استبدالهم.

#### مادة (٧) : المقيمون الفنيون :

أ- تقوم المؤسسة بتعيين المقيمين الفنيين الذين يتم ترشيحهم من قبل اللجنة الفنية بالإستناد إلى إجراءات المؤسسة الداخلية لتقييم القدرة الفنية لمقدم الطلب ومدى مطابقتها للمتطلبات الفنية للمواصفة والمتطلبات الاعتماد، كما يلتزم هؤلاء المقيمون بالمهام الموكولة إليهم في الإجراءات المذكورة أعلاه.

ب- للمؤسسة الحق بالاستعانة بمقيمين فنيين من خارج المؤسسة لأغراض التقييم، وبالإستناد إلى أحكام القواعد المذكورة أعلاه.

ج- تقوم المؤسسة بتبليغ مقدم الطلب بأسماء المقيمين الفنيين، ويحق لمقدم الطلب الاعتراض على أي منهم - مع ذكر السبب - وطلب استبدالهم.

#### مادة (٨) : فريق التقييم :

- أ- تقوم المؤسسة بتشكيل فريق التقييم بعضوية كل من مقيمي الجودة والمقيمين الفنيين.
- ب- يجب أن لا يقل عدد أعضاء فريق التقييم عن عضوين على أن يكون أحدهما أحد مقيمي الجودة المشار إليهم في المادة (٦)، والآخر أحد المقيمين الفنيين المشار إليهم في المادة (٧).
- ج- تقوم المؤسسة بتعيين قائد لفريق التقييم شريطة أن يكون الأكثر خبرة ضمن الفريق.
- د - يقوم فريق التقييم بتقييم نظام الجودة والكفاءة الفنية لمقدم الطلب بالإستناد إلى متطلبات المواصفة، ويقوم بإعداد التقرير المشار إليه في المادة (١١).

#### مادة (٩) : تدقيق كتيب الجودة :

- أ- يقوم فريق التقييم بتدقيق كتيب الجودة بالإستناد إلى المتطلبات الواردة في المواصفة خلال فترة زمنية لا تتجاوز (٣٠) يوما من تاريخ استلام الفريق لكتيب الجودة من المؤسسة.
- ب- إذا تبين لفريق التقييم مطابقة كتيب الجودة لجميع متطلبات المواصفة، تبلغ المؤسسة مقدم الطلب بالموافقة عليه خلال (٧) أيام.
- ج- إذا تبين لفريق التقييم وجود أي حالة من حالات عدم المطابقة في كتيب الجودة، فيتم تبليغ مقدم للطلب والمؤسسة بذلك فور انتهاء الفريق من تدقيق كتيب الجودة، وتتبع الإجراءات مقدم للطلب والمؤسسة بذلك فور انتهاء الفريق من تدقيق كتيب الجودة - يلتزم خلالها التالية:

- ١- يحدد مقدم الطلب فترة زمنية - يوافق عليها من قبل المؤسسة - يلتزم خلالها بتسليم المؤسسة نسخة مصححة من كتيب الجودة.
- ٢- يقوم فريق التقييم بعد انتهاء هذه الفترة بإعادة تدقيق كتيب الجودة، فإذا تبين لدى إعادة التدقيق أنه قد تم تصحيح جميع حالات عدم المطابقة، تبلغ المؤسسة مقدم الطلب بالموافقة على نسخة كتيب الجودة المصححة خلال (٧) أيام من تاريخ اتخاذ القرار.

## مادة (١٠) : تقييم الكفاءة لمقدم الطلب في الموقع:

أ- يقوم فريق التقييم بتقييم كفاءة مقدم الطلب في الموقع على القيام بالفحوص والاختبارات أو المعايرة المحددة في مجال الاعتماد بالاستناد إلى المتطلبات الواردة في المواصفة بعد الموافقة على كتيب الجودة.

ب- يجب أن تشمل عملية التقييم كل من نظام الجودة والكفاءة الفنية لمقدم الطلب بحيث يتضمن تقييم نظام الجودة البنود ذات العلاقة بالجودة المشار إليها في المواصفة وتقييم الكفاءة الفنية يتضمن: كحد أدنى، البنود ذات العلاقة بالكفاءة الفنية المشار إليها في المواصفة.

ج- يجب أن لا تزيد عملية التقييم في الموقع عن يومي عمل (١٢ ساعة) كقاعدة عامة.

د- إذا تبين لفريق التقييم مطابقة نظام الجودة والكفاءة الفنية لجميع متطلبات المواصفة، تبلغ المؤسسة مقدم الطلب بذلك حال انتهاء الفريق من عملية التقييم.

هـ- إذا تبين لفريق التقييم وجود أي حالة من حالات عدم المطابقة، تبلغ المؤسسة مقدم الطلب بذلك فوراً، ويتم إتباع الإجراءات التالية:

١- يلتزم مقدم الطلب بإبلاغ المؤسسة بالفترة التصحيحية المقترحة والإجراءات التصحيحية خلال (٧) أيام من تاريخ إبلاغه بحالات عدم المطابقة.

٢- في حال تجاوز الفترة التصحيحية مدة (٨) أشهر من تاريخ تقييم كفاءة مقدم الطلب في الموقع، تقوم المؤسسة بإعادة التقييم عن طريق إجراء عملية تقييم إضافية في الموقع لمقدم الطلب الذي يلتزم بدفع أية أجور إضافية تسترتب على ذلك.

٣- إذا تبين لدى إعادة التقييم أنه قد تم تصحيح جميع حالات عدم المطابقة، يتم اعتباره مؤهلاً للاعتماد ويبلغ بذلك خلال (٧) أيام.

## مادة (١١) : تقرير فريق التقييم:

أ- بعد الانتهاء من تقييم كل من كتيب الجودة ونظام الجودة والكفاءة الفنية لمقدم الطلب والتأكد من إغلاقه لجميع حالات عدم المطابقة خلال الفترة التصحيحية، يقدم فريق التقييم تقريراً للمؤسسة بهذا الصدد خلال فترة زمنية لا تتجاوز (١٤) يوماً من تاريخ انتهاء الفترة التصحيحية.

ب- يجب أن يحتوي التقرير على نتائج تقييم نظام الجودة والكفاءة الفنية لمقدم الطلب وتوصيات فريق التقييم بهذا الصدد.

ج- بعد إطلاع المؤسسة على التقرير، يحق لها التأكد من صحة النتائج الواردة فيه بالطريقة التي تراها مناسبة ومنها مناقشة نتائج التقييم مع اللجنة الفنية ضمن فترة زمنية لا تتجاوز (٣٠) يوماً، ومن ثم يقدم التقرير إلى لجنة الاعتماد التي تتخذ قرارها النهائي بشأن الاعتماد بالاستناد إلى توصيات اللجنة الفنية.

د- لا يحق أن يشارك أي عضو من فريق التقييم في تقييم التقرير أو في عضوية لجنة الاعتماد ذات العلاقة أو اللجنة الفنية.

## مادة (١٢) : الأجور والبدلات:

أ- تتقاضى المؤسسة بمقتضى هذه التعليمات أجور بدل تشغيل نظام الاعتماد التي تتضمن:

- ١- بدل الطلب والوثائق المرفقة
- ٢- بدل منح الاعتماد لمقدم الطلب:
- ٢-١ إذا كان عدد العاملين فيه حتى (٥) عاملين (٤٠٠) دينار أردني
- ٢-٢ إذا كان عدد العاملين فيه حتى (١٠) عاملين (٦٠٠) دينار أردني
- ٢-٣ إذا كان عدد العاملين فيه حتى (١٥) عاملاً (٨٠٠) دينار أردني
- ٢-٤ إذا كان عدد العاملين فيه أكثر من (١٥) عاملاً (١٠٠٠) دينار أردني
- ٣- بدل المتابعة اللاحقة الدورية وإعادة التقييم (٢٠٠) دينار أردني
- ٤- بدل تجديد الاعتماد بدون توسيع مجال الاعتماد (٢٠٠) دينار أردني
- ٥- بدل توسيع مجال الاعتماد (٢٠٠) دينار أردني

ب- ١- يتقاضى المقيمون الذين يتم الاستعانة بهم لأغراض تقييم نظام الجودة أو الكفاءة الفنية أجورهم من مقدم الطلب أو المختبر المعتمد وفقاً للطريقة التي تحددها المؤسسة وعلى النحو التالي:

- ١-١ أجور تقييم كتيب الجودة للمرة الأولى (١٠٠) دينار أردني
- ١-٢ أجور التقييم في الموقع قبل منح الاعتماد لكل مقيم ولكل (١٥٠) دينار أردني
- ١-٣ يوم عمل
- ١-٣-١ أجور التقييم بهدف المتابعة اللاحقة لكل مقيم ولكل يوم (١٠٠) دينار أردني
- ١-٤ عمل
- ١-٤-١ أجور إعادة التقييم في الموقع لكل مقيم ولكل يوم عمل (١٥٠) دينار أردني

٢- يتحمل مقدم الطلب أو المختبر المعتمد كافة نفقات السفر أو التنقل والإقامة التي تسترتب على إحضار المقيم الأجنبي من خارج الأردن بالإضافة إلى نفقات تنقل المقيم الأردني التي تسترتب على إحضاره من وإلى موقع مقدم الطلب أو المختبر المعتمد، إذا لزم الأمر.

ج- تقوم المؤسسة بالدفع لأي عضو من أعضاء أي لجنة فنية شكلت لأغراض الاعتماد مبلغ يقدر بـ (٢٠) دينار أردني عن كل اجتماع يحضره ويحد أقصى يقدر بـ (٦٠) دينار أردني عن كل عملية اعتماد مختبر.

محفوظ



## مادة (١٣) : منح الاعتماد :

أ- يُمنح مقدم الطلب شهادة اعتماد في مجال الاعتماد سارية المفعول لمدة خمس سنوات وذلك بناء على قرار لجنة الاعتماد المعنية، وبعد تسديده الأجر المترتبة عليه نتيجة الاعتماد وفقاً للمادة (١٢) من التعليمات.

ب- يحق للمختبر المعتمد استخدام شعار المؤسسة وشعار نظام اعتماد المختبرات الأردني على تقارير الفحص والاختبار أو المعبأة الصادرة عنه ضمن مجال الاعتماد فقط وبالتنسيق مع المؤسسة.

ج- يلتزم المختبر المعتمد بالحصول على موافقة المؤسسة خطياً على طريقة الإعلان عن اعتماده.

## مادة (١٤) : المتابعة اللاحقة وإعادة التقييم

أ- تقوم المؤسسة باتخاذ الاحتياطات اللازمة لضمان استمرار مطابقة المختبر لمتطلبات الاعتماد عن طريق إجراء زيارات المتابعة اللاحقة وإعادة تقييم كفاءة المختبر المعتمد بشكل دوري على فترات متقاربة.

ب- تقوم المؤسسة بوضع جدول زمني مدته (٥) سنوات تحدد فيه مواعيد زيارات المتابعة اللاحقة وإعادة التقييم.

ج- ١- يعتمد طول الفترة الزمنية بين مواعيد زيارات المتابعة اللاحقة المتعاقبة على مجال الاعتماد ومدى كفاءة المختبر المعتمد. كقاعدة عامة يجب أن لا تزيد تلك الفترة عن (١٢) شهراً بالنسبة لأول زيارة متابعة لاحقة، أما بالنسبة للفترة بين زيارات المتابعة اللاحقة المتعاقبة يجب أن لا تزيد عن (١٨) شهراً.

٢- بالنسبة لإعادة التقييم يجب أن لا تزيد تلك الفترة عن (٤٨) شهراً كقاعدة عامة.

د- يلتزم المختبر المعتمد بتسديد الأجر المترتبة عليه نتيجة الاعتماد وفقاً للمادة (١٢) من التعليمات.

## مادة (١٥) : توسيع مجال الاعتماد :

أ- يحق للمختبر توسيع مجال اعتماده وذلك بإضافة طرق فحص واختبار أو صياغة أخرى للمجال.

ب- يلتزم المختبر المعتمد بتقديم طلب توسيع لمجال اعتماده، وفي هذه الحالة تقوم المؤسسة باتتباع نفس إجراءات الاعتماد السابقة على أن تتم عملية إعادة التقييم في الموقع للمجال الجديد بنفس موعد زيارة المتابعة اللاحقة القادمة.

ج- يحق للمختبر المعتمد طلب إعادة تقييم مجاله الجديد قبل موعد زيارة المتابعة اللاحقة على أن يلتزم بتسديد أجرة التقييم المترتبة على ذلك.

د- في حال استمرار التزام المختبر بالعمل بموجب هذه التعليمات، تستبدل شهادة الاعتماد الممنوحة بأخرى تبين الحالة الجديدة.

هـ- يلتزم المختبر المعتمد بتسديد الأجر التي تترتب عليه نتيجة توسيع مجال اعتماده وفقاً للمادة (١٢) من التعليمات.

## مادة (١٦) : تجديد الاعتماد :

أ- يحق للمختبر تجديد الاعتماد كل خمس سنوات، على أن يقدم طلب التجديد قبل (٦٠) يوماً من تاريخ انتهاء مدة الاعتماد، وفي حالة التخلف عن تقديم طلب التجديد قبل تلك الفترة يعتبر الاعتماد لاغياً اعتباراً من تاريخ انتهاء صلاحية شهادة الاعتماد.

ب- يحق للمختبر المعتمد أن يغير مجال اعتماده في طلب التجديد.

ج- في حالة تغيير المختبر لمجال الاعتماد، تقوم المؤسسة بإتباع نفس إجراءات الاعتماد المشار إليها في التعليمات للتأكد من استمرارية مطابقة المختبر لمتطلبات الاعتماد.

د- يلتزم المختبر المعتمد بتسديد الأجر المترتبة عليه نتيجة الاعتماد وفقاً للمادة (١٢) من التعليمات.

## مادة (١٧) : حماية السرية :

تقوم المؤسسة باتخاذ كافة التدابير والاحتياطات اللازمة لضمان سرية الوثائق والمعلومات التي يقدمها المختبر بالاستناد إلى "إجراءات حماية السرية" المعدة من قبل المؤسسة.

## مادة (١٨) : تعديل متطلبات دليل المختبر :

أ- تقوم المؤسسة بالنشر عن أية تعديلات أساسية تؤثر على الاعتماد قد تطرأ على متطلبات المواصفة في الجريدة الرسمية.

ب- يلتزم المختبر المعتمد بمراجعة المؤسسة خلال (٢١) يوماً من تاريخ الإعلان عن التعديل بالجريدة الرسمية، وذلك للتنسيق معها بخصوص تحديد الفترة الزمنية اللازمة للقيام بالتعديلات وفقاً لمتطلبات المواصفة المعتمدة.

ج- عند انتهاء الفترة الزمنية اللازمة للقيام بالتعديلات والمشار إليها في البند السابق تقوم المؤسسة -من خلال فريق التقييم المناسب - بتقييم مدى التزام المختبر المعتمد بالتعديلات ضمن زيارات المتابعة اللاحقة.

د - تقوم لجنة الاعتماد المعنية بوقف الاعتماد - لكامل مجال الاعتماد أو جزء منه - مؤقتاً لفترة لا تتجاوز (٦٠) يوماً - بالاستناد إلى المادة (٢١) - في الحالات التالية:

١- إذا لم يراجع المختبر المعتمد المؤسسة خلال (٢١) يوماً من تاريخ النشر عن التعديل في الجريدة الرسمية.

٢- إذا لم يتقيد المختبر المعتمد بإجراء التعديلات خلال الفترة الزمنية المشار إليها في البند (ب) من هذه المادة.

هـ- إذا انقضت فترة وقف الاعتماد المشار إليها في البند (د) دون أن يقوم المختبر المعتمد بتصحيح وضعه، يلغى المجلس الاعتماد - كلياً أو جزئياً -.

**مادة (١٩) : تعديل مواصفة طرق الفحص والاختبار أو المعايير التي منح الاعتماد على أساسها :**

أ- يلتزم المختبر بحيازة الإصدار الأحدث من مواصفة طرق الفحص والاختبار أو المعايير التي منح الاعتماد على أساسها.

ب- يلتزم المختبر المعتمد بالتعديلات الأساسية التي تتم على مواصفة طرق الفحص والاختبار أو المعايير من قبل الجهات التي أصدرتها وخلال المدة التي تحددها المؤسسة لهذا الغرض بالاتفاق مع المختبر المعتمد.

ج- تقوم المؤسسة ومن خلال فريق التقييم المناسب بتقييم مدى التزام المختبر المعتمد بالتعديلات.

د - تقوم لجنة الاعتماد المعنية بوقف الاعتماد - لكامل مجال الاعتماد أو جزء منه - مؤقتاً لفترة لا تتجاوز (٦٠) يوماً - بالاستناد إلى المادة (٢١) - إذا لم يتقيد المختبر المعتمد بإجراء التعديلات خلال الفترة الزمنية المشار إليها في البند (ب) من هذه المادة.

هـ- إذا انقضت فترة وقف الاعتماد المشار إليها في البند (د) دون أن يقوم المختبر المعتمد بتصحيح وضعه، تلغى لجنة الاعتماد المعنية الاعتماد - كلياً أو جزئياً -.

**مادة (٢٠) : إلغاء أي من مواصفات طرق الفحص والاختبار أو المعايير التي منح الاعتماد على أساسها :**

إذا ألغيت أي من مواصفات طرق الفحص والاختبار أو المعايير من قبل الجهة التي أصدرتها، والتي تم منح الاعتماد على أساسها، يتم تعديل شهادة الاعتماد على النحو التالي :

أ - إذا قرر المختبر التوقف عن إجراء طرق الفحص والاختبار أو المعايير المشار إليها، يتم إلغاء هذه الطرق من مجال اعتماده وتُسبَل شهادة الاعتماد الممنوحة بأخرى تبين الحالة الجديدة.

ب- إذا قرر المختبر الاستمرار بالعمل بموجب مواصفة الفحص أو المعايير الملغاة، يجب إبلاغ المؤسسة بذلك حتى تقوم بالتأكد من صلاحية هذه الطرق ومطابقتها للمتطلبات الفنية للمواصفة وبناء عليه تقرر لجنة الاعتماد المعنية استمرار الاعتماد أو وقفه.

**مادة (٢١) : التغييرات في المختبر المعتمد :**

أ- يلتزم المختبر المعتمد بإبلاغ المؤسسة عن أية تغييرات ينوي اتخاذها والتي قد تمس:

١- الهيكل التنظيمي، إذا كانت التغييرات تشمل من يقومون بوظائف لها تأثير على جودة عمليات الفحص والاختبار أو المعايير التي تم منح الاعتماد على أساسها.

٢- نظام الجودة.

٣- كتيب الجودة.

٤- طريقة الإعلان عن الاعتماد المتفق عليها مع حسب إجراءات المؤسسة.

٥- الأجهزة والأدوات المستخدمة في عمليات الفحص والاختبار أو المعايير التي تم منح الاعتماد على أساسها.

٦- المباني أو المرافق أو الظروف البيئية التي لها تأثير على عمليات الفحص والاختبار أو المعايير التي تم منح الاعتماد على أساسها.

٧- حالة المختبر القانونية أو التجارية.

٨- أية أمور أخرى قد تؤثر على مجال الاعتماد.

ب - تقوم المؤسسة بتقييم مدى تأثير التغييرات على مطابقة هذه التعليمات من خلال المتابعة اللاحقة.

**مادة (٢٢) : إلغاء أو وقف الاعتماد :**

أ- يحق للجنة الاعتماد المعنية وقف الاعتماد مؤقتاً - لكامل مجال الاعتماد أو جزء منه - في حالة اكتشاف فريق التقييم، أثناء قيامه بإجراءات المتابعة اللاحقة وإعادة التقييم، لحالات عدم مطابقة أساسية في المختبر المعتمد قد تؤثر على كفاءته في أداء الفحوص والاختبار أو المعايير المعتمدة، أو عدم التزام المختبر المعتمد بأية إجراءات أخرى ذات علاقة بالاعتماد تضعها المؤسسة، على أن لا تتجاوز فترة الوقف (٦٠) يوماً.

ب- يتم إبلاغ المختبر بقرار وقف الاعتماد - الكلي أو الجزئي - مع الأسباب الموجبة له فور اتخاذ القرار.

ج - إذا تم الوقف لكل مجال الاعتماد وانقضت فترة الوقف دون أن يقوم المختبر بتصحيح وضعه، يلغى الاعتماد.

٢- إذا تم الوقف لجزء من مجال الاعتماد وانقضت فترة الوقف دون أن يقوم المختبر بتصحيح وضعه، يلغى ذلك الجزء من مجال اعتماد المختبر وتصدر المؤسسة شهادة اعتماد تبين المجال الجديد.

#### مادة (٢٣) : التظلم :

- أ- يحق للمختبر الذي ألغى اعتماده أو تم وقفه كلياً أو جزئياً التظلم إلى المؤسسة خلال (٣٠) يوماً من اتخاذ قرار الوقف أو الإلغاء.
- ب- تشكل المؤسسة لجنة الشكاوى لأغراض دراسة موضوع التظلم واتخاذ القرار المناسب بشأنه وفقاً لإجراءات المؤسسة الداخلية المعدة لهذا الغرض.
- ج- لا يجوز أن يشارك بدراسة التظلم أو أن يشارك في اتخاذ القرار بشأنه أي من أعضاء فريق تقييم المختبر الذين صدر القرار موضوع التظلم بناء على تقريرهم.
- د- يحق للمؤسسة أن تستعين بأشخاص من خارج المؤسسة للمشاركة في أعمال لجنة الشكاوى شريطة أن تتوفر فيهم الخبرة والكفاءة والحيادية المطلوبة، على أن يتحمل المتظلم كافة النفقات المترتبة على ذلك.
- هـ- تقوم المؤسسة بإبلاغ المتظلم بقرار لجنة الشكاوى بشأن التظلم مع الأسباب الموجبة له حال اتخاذها القرار بذلك، ويعتبر القرار نهائياً.

#### مادة (٢٤) : التوقف الاختياري عن الاعتماد :

- أ- يلتزم المختبر المعتمد بإبلاغ المؤسسة عن التاريخ الذي ينوي التوقف فيه اختياريًا عن اعتماد جزء من مجال اعتماده بإلغاء بعض طرق الفحص والاختبار أو المعايير المحددة في مجال الاعتماد، وتستبدل شهادة الاعتماد الممنوحة بأخرى تبين الحالة الجديدة.
- ب- يلتزم المختبر المعتمد بإبلاغ المؤسسة خلال فترة كافية عن التاريخ الذي ينوي التوقف فيه عن اعتماده كلياً ويعتبر الاعتماد لاغياً من ذلك التاريخ.

#### مادة (٢٥) : الاعتماد الأجنبي

- أ- إذا تقدم مختبر بطلب اعتماد للمؤسسة لمجال اعتماد معين وكان حاصلًا على اعتماد من جهة أجنبية لنفس ذلك المجال، تقوم المؤسسة بالاستعانة بلجنة الاعتماد المعنية للتأكد من المعايير التي منح الاعتماد الأجنبي على أساسها بحيث:

- أ- في حالة كون تلك المعايير مشابهة للمعايير الموضحة في هذه التعليمات، تتخذ المؤسسة قرارها بمنحه الاعتماد الأردني دون إتباع إجراءات الاعتماد كاملة وتطبق عليه أحكام التعليمات.
- ب- في حالة كون تلك المعايير تختلف عن المعايير الموضحة في هذه التعليمات، تقوم المؤسسة بإتباع إجراءات الاعتماد كاملة مع الأخذ بعين الاعتبار كون هذا المختبر معتمداً.

- ب- إذا تقدم مختبر بطلب اعتماد للمؤسسة لمجال اعتماد معين وكان حاصلًا على اعتماد من جهة أجنبية لمجال اعتماد آخر، تقوم المؤسسة بإتباع إجراءات الاعتماد كاملة الموضحة في التعليمات.

#### مادة (٢٦) : النشر في الجريدة الرسمية :

- أ- تقوم المؤسسة بالنشر في الجريدة الرسمية عما يلي :

- ١- منح الاعتماد أو تجديده.
- ٢- إلغاء الاعتماد كلياً أو جزئياً وذلك بعد مضي (٣٠) يوماً اعتباراً من تاريخ اتخاذ قرار الإلغاء مع ذكر سبب الإلغاء.
- ٣- أية تعديلات ترد على المواصفة.
- ٤- أية تعديلات ترد على التعليمات.

- ب- إذا تقدم المختبر الذي تم إلغاء اعتماده كلياً أو جزئياً بتظلم لدى المؤسسة فلا يجوز نشر قرار إلغاء الاعتماد في الجريدة الرسمية، إلا بعد أن تتخذ المؤسسة قرارها بشأن التظلم.

#### مادة (٢٧) : أحكام عامة :

- أ- إذا نشأت أي حالة لا يمكن معالجتها بمقتضى أحكام التعليمات أو نشأ أي خلاف في تطبيقها، يرفع الأمر إلى المدير العام ليصدر القرار الذي يراه مناسباً.
- ب- تعطي المؤسسة المختبرات التي كانت معتمدة من قبلها سابقاً -قبل صدور التعليمات- فترة سماح تقدر أقصاها بسنتين لتعديل وضعها الحالي بحيث تستوفي جميع متطلبات التعليمات، إذا أرادت الاستمرار في كونها معتمدة من المؤسسة.

## مادة (٢٨) : مخالفة أحكام التعليمات :

إذا أعلن أي مختبر غير معتمد عن كونه معتمداً، أو استمر أي مختبر في ممارسة أعماله باعتباره معتمداً رغم إلغاء اعتماده أو وقفه، أو عند ارتكاب المختبر لأي مخالفة لأحكام التعليمات أو للقانون، يكون للمدير العام الحق في أن يتخذ كافة التدابير والإجراءات التي يراها مناسبة بالاستناد إلى القانون، وذلك دون أن يكون للجهات أو الأشخاص الذين اتخذت أي من الإجراءات السابقة بحق الرجوع على المؤسسة بأي عطل أو ضرر، ولا يستترتب على المؤسسة أي التزامات مادية أو غير مادية سندا لاتخاذ هذه التدابير أو الإجراءات.

مدير عام مؤسسة المواصفات والمقاييس  
المهندس حسان السعودي

قرار  
صادر عن وزير المالية

لإعتبارات إدارية لقرار إجراء التعديلات التالية في لجنتي التقاعد المدني والعسكري:-

أولاً: لجنة التقاعد المدني  
عملاً بأحكام المادة (49) من قانون التقاعد المدني رقم 34 لسنة 1959 لقرار تعيين السيدة ميساء البشيتي عضواً بديلاً في لجنة التقاعد المدني بدلاً من السيدة منال الجبلاني.

ثانياً: تبليغ القرارات  
عملاً بأحكام المادتين (52، 53) من قانون التقاعد المدني رقم 34 لسنة 1959 والمادتين (35، 36) من قانون التقاعد العسكري رقم (33) لسنة 1959 لقرار تعيين السيدة منال الجبلاني بديلاً للموظف المناب بتبليغ قرارات لجنتي التقاعد في حال غيابه، وذلك بدلاً من السيدة وفاء حجاج.

ثالثاً: يعمل بهذا الترتيب اعتباراً من 2000/7/24.

د. ميشيل ماركو  
وزير المالية

محفوظ



## \*\* تعليمات التأهيل المسبق للمقاولين والمستشارين لسنة ٢٠٠٠

صادرة استناداً إلى المادة (٤) من نظام الأشغال الحكومية

رقم (٧١) لسنة ١٩٨٦ وإلى المادة (١٧) من تعليمات العطاءات الحكومية

المادة ١- تقوم لجان العطاءات المختصة بتأهيل المقاولين المحليين المصنفين لدى دائرة العطاءات الحكومية والمقاولين غير الأردنيين وذلك لمشاريع محددة كلما تدعو الحاجة- بطريقة لتأهيل المسبق على النحو التالي :-

أ- يعن الراغبين في التأهيل ،والذين تنطبق عليهم الشروط الموضوعة في دعوة التأهيل ،التقدم للحصول على النماذج المعدة ، ويشترط في كل مقدم ان يعرض هذه النماذج وما يطلب فيها من معلومات موثقة ومصدقة ويشمل الاعلان معلومات عن المشروع وصاحب العمل وبرنامج تنفيذ المشروع المتوقع والكمالات المطلوبة ، وعلى ان يقوم المتقدم بتسليم طلب التأهيل والوثائق متكاملة في موعد الإيداع المحدد ، ولا تقبل الطلبات بعد انقضاء موعد الإيداع .

ب- تشمل اسس التأهيل معلومات التنظيم المؤسسي والاجهزة الادارية والفنية لطلاب التأهيل والملاءة المالية، والمعدات ،الخبرة العامة والخبرة في مجال الاختصاص المطلوب للمشروع، مع مراعاة اداء المقاول السابق في تنفيذ المشاريع .

ج- يتم التأهيل بالتأكد من مدى قدرة كل راغب في التأهيل لتنفيذ المشروع وليس بالضرورة القسوى بالنسبة للمقاول غير الأردني ،وبالتأكد من القدرة على الاداء في مجال الاختصاص بالنسبة للمقاول المحلي المصنف .

د- عند تأهيل التحالفات يفضل التحالفات التي يكون فيها للمقاول المحلي المصنف نسبة اعلى من المساهمة ، ويدرس وضع كل شق من شقي التألف لوحده ، ثم يؤهل التألف مقارنة بالمقاولين الاجانب .

المادة ٢- تقوم لجان العطاءات المختصة بتأهيل المكاتب الاستشارية والمكاتب الهندسية المحلية والمكاتب الاستشارية غير الأردنية لتقديم الخدمات الفنية كتأهيل خاص لبعض الاختصاصات كلما تدعو الحاجة ، ويتم ذلك على النحو التالي :-

أ- يعن الراغبين في التأهيل من المستشارين الذين تنطبق عليهم شروط الدعوة لتقديم للحصول على النماذج الخاصة وملئها وتوثيق ماورد فيها من معلومات وتصديقها مع اشتراط تقديم طلبات التأهيل في موعد الإيداع ولا تقبل الطلبات التي ترد متأخرة عن موعد الإيداع .

ب- عند ورود تألفات يجب توثيق كتب الائتلاف وبيان اسس المشاركة من قبل كل طرف .

ج- تشمل اسس التأهيل اختصاصات المكتب وخبراته العامة واجهزته الفنية والادارية العامة وتوضع خبراته في مجال الاختصاص المطلوب في بلد المنشأ بالنسبة للمستشار الاجنبي وفي المملكة او في البلدان العربية المجاورة بالنسبة للمستشار المحلي مع مراعاة اداء المستشار السابق في تنفيذ المشاريع .

المادة ٣- تقوم لجان العطاءات المختصة بتشكيل لجان فنية من الخبراء والفنيين لدراسة العروض وتقييمها استناداً إلى المادة ١٥- ب من نظام الأشغال الحكومية رقم (٧١) لسنة ١٩٨٦ وتشارك نقابة المقاولين بعضو يمثلها في اللجان الفنية بالنسبة إلى المقاولين وتشارك نقابة المهندسين بعضو يمثلها في اللجان الفنية بالنسبة إلى المستشارين .

المادة ٤- ان اسلوب التأهيل المسبق هذا لا يلغى صلاحية لجنة العطاءات المركزية لطلب عروض فنية ومالية للعطاءات بحيث تحدد اللجنة طريقة عملها بفتح العروض الفنية اولا، او بفتح العرضين مرة واحدة وطريقة تقييم العروض .

المادة ٥- بعد اعتماد لجان العطاءات المختصة نتيجة التأهيل واعلائها يدعى من تم تأهيلهم للحصول على نسخ المناقصة لتقديم عروضهم وفي حال استكاف عدد منهم ،يصبح معا عددهم اقل من اربعة ليتم اختيار البديلين عن المستكافين بنفس الاسلوب الوارد في هذه التعليمات .

المادة ٦- أ- لتأهيل المقاولين والمستشارين للعمل خارج المملكة تشكل لجنة من ستة اعضاء على النحو التالي :-

- |                                     |        |
|-------------------------------------|--------|
| ١- مدير عام دائرة العطاءات الحكومية | رئيساً |
| ٢- نقوب المقاولين او نائبه          | عضواً  |
| ٣- نقوب المهندسين او نائبه          | عضواً  |
| ٤- مندوب عن البنك المركزي           | عضواً  |
| ٥- عضوين آخرين يعينهما الوزير       |        |

وتقوم هذه اللجنة بوضع المعايير المطلوبة لتأهيل المقاولين والمستشارين للعمل خارج المملكة ويمنح هؤلاء المؤهلين شهادات سنوية يصدرها الوزير .

ب- يتعين على نقابتي المقاولين والمهندسين حفظ المعلومات الخاصة بأداء المقاولين الذين يعملون خارج المملكة ورفع تقارير نصف سنوية إلى الوزير حول ادايتهم .

مدير عام دائرة العطاءات الحكومية  
المهندس ناصر فلاح المدالحة

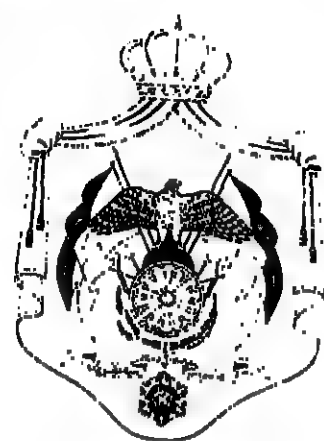
صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

وبالتدقيق والمداوله والإطلاع على القرارين الصادرين عن محكمة العدل العليا برقم ٨٢/٢٠٠٠ تاريخ ١٩/٦/٢٠٠٠ ورقم ٨٣/٢٠٠٠ تاريخ ٢٧/٥/٢٠٠٠ والذين فسروا هذه النقطة بكل وضوح وتفصيل وبينوا وجوب تطبيق المادة ١٢ من قانون الأحوال المدنية لسنة ١٩٧٣ دون أي نص آخر .

قراراً صدر بالاجماع بتاريخ ۲۰۰۰/۷/۱۰.

رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين	عضو
رئيس محكمة التمييز	رئيس ديوان التشريع والرأي
القاضي طاهر حكمت	في رئاسة الوزراء
	السيد علي الهنداوي
عضو	عضو
قاضي محكمة التمييز	مندوب ديوان الخدمة المدنية
القاضي هادي الجراح	السيد سهيل غالم

هكذا من العجول



الجريدة الرسمية  
للمملكة الأردنية الهاشمية

العدد ٤٤٥٠ \*\*\*\*\* الصادر بتاريخ ٢٠٠٠/٨/١٦

القسم الثاني

مكتبة البرلمان

## الأوسمة

- أ- صدرت الإرادة الملكية السامية بالسماح لجميع العاملين في قوات حفظ السلام الدولية بحمل وسام هيئة الأمم المتحدة المفلوح لهم من قبل هيئة الأمم المتحدة.
- ب- صدرت الإرادة الملكية السامية بمنح معادة السيد برنارد. في تانجلير - سفير هولندا لدى البلاط الملكي الهاشمي وسام الاستقلال من الدرجة الأولى، وذلك بمناسبة قرب انتهاء مهامه.
- ج- صدرت الإرادة الملكية السامية بالإعطاء على معالي الأستاذ الدكتور ناصر الدين الأسد بوسام الحسين للعطاء المميز من الدرجة الأولى.

\* \* \* \* \*

## وكالات الوزراء

- أ- صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور ميشيل مارتو وزير المالية أعمال وزارة السياحة والآثار بالوكالة طيلة مدة غياب معالي السيد عقل بلتاجي وزير السياحة والآثار خارج المملكة الأردنية الهاشمية بمهمة رسمية.
- ب- صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور ميشيل مارتو وزير المالية أعمال وزارة التخطيط بالوكالة طيلة مدة غياب معالي السيد جواد حديد وزير التخطيط خارج المملكة الأردنية الهاشمية بمهمة رسمية.

\* \* \* \* \*

## التمثيل الدبلوماسي وتعيين السفراء

## والقناصل الفخريين

- أ- صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (١٥) تاريخ ٢٠٠٠/٧/٣ المتضمن الموافقة على ثل السفريين المذكورين تانياً من ملكة وزارة الخارجية إلى المركز اعتباراً من ٢٠٠٠/٩/١:-
- سعادة السفير السيد سمير مصاروة روما.
- سعادة السفير السيد لؤي الخشمان البحرين.

ب- صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (١١) تاريخ ٢٠٠٠/٦/٢٤ المتضمن تعيين السيد رياض فهمي الصفي قنصلاً فخرياً لحكومة جمهورية قيرغيزستان في مدينة صمان، وذلك بالاستناد لأحكام المادتين (٤، ٦) من نظام القناصل الفخريين رقم (٣٩) لسنة ١٩٨٦.

ج- ١- وافقت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية على قرار حكومة دولة قطر ترشيح سعادة الشيخ عبد الرحمن بن جاسم العبد الرحمن آل ثاني ليكون سفيراً فوق العادة ومفوضاً لها لدى البلاط الملكي الهاشمي.

٢- وافقت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية على قرار حكومة جمهورية يوغسلافيا الاتحادية ترشيح سعادة السيد أوليفير بوتيجيتسا ليكون سفيراً فوق العادة ومفوضاً لها لدى البلاط الملكي الهاشمي.

٣- وافقت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية على قرار حكومة جمهورية نيجيريا الاتحادية ترشيح سعادة السفير الحاج إبراهيم محمد (ومبان جوسو) سفيرها المقيم لدى جمهورية العراق ليكون سفيراً فوق العادة ومفوضاً لها لدى البلاط الملكي الهاشمي.

## الموظفون

أ- تشكيلات - تقاعد:-

- صدرت الإرادة الملكية السامية بإجراء الترقيات التالية في الديوان الملكي الهاشمي اعتباراً من ٢٠٠٠/٧/١:-
- ١- ترقية عطوفة السيد بسم جمال عسلور/ مدير مكتب الاعلام الدولي - السكرتير الصحفي لجلالة الملك المعظم بادني مربوط اللغة العليا/ المجموعة الثانية.
- ٢- ترقية السيد قدر مثقال سعود الفواز/ إداري ثاني إلى أدنى مربوط الدرجة الخامسة/ اللغة الثانية.

١- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٠/٧/١٨ الموافقة على إحالة عطوفة الدكتور نوحان عبيدات/ أمين عام وزارة الشباب والرياضة على التقاعد اعتباراً من ٢٠٠٠/٧/١٩.

٢- أكد مجلس الوزراء النظر بقراره رقم (٣٩٢٥) تاريخ ٢٠٠٠/٦/١ المتضمن الموافقة على إحالة الموظفة من ملكة وزارة التربية والتعليم السيدة نوال عبد الله الاحمد الحسن العبد الرحمن على التقاعد اعتباراً من ٢٠٠٠/٧/١ وقرر المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٠/٧/١٨ الموافقة على سحب اسم السيدة نوال عبد الله الاحمد الحسن العبد الرحمن من قراره المشار إليه اعلاه وإبقائها على رأس عملها.



٣- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٠/٧/١٨ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورة

أسماؤهم تالياً على التقاعد اعتباراً من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهم بناءً على طلبهم:-

- وزارة العمل

٢٠٠٠/٨/١

السيدة لظمية لطفي احمد ابو دهم

- وزارة الصحة

٢٠٠٠/٨/١

الاسمة فلتن الفرد جبرا بطماني

٢٠٠٠/٨/١

الاسمة سمر احمد علي احمد اليمين

٢٠٠٠/٩/١

السيدة كوثر صالح يوسف حسن ابو قاصود

٢٠٠٠/٨/١

السيدة اعتدال يوسف موسى سهاوله

٢٠٠٠/٨/١

السيدة فاطمة علي محمد الرشدان

- وزارة الخارجية

٢٠٠٠/٨/١

السيدة فلتن رمزي ياسين حمزة

٢٠٠٠/٨/١

الاسمة خولة صالح ابراهيم الناصر

- وزارة المالية

٢٠٠٠/٨/١

السيد سليمان يوسف الصرايره

- وزارة المالية/ اللوام العامة

٢٠٠٠/٧/١٨

السيد علقاب محمد عبد الهادي مجلي

- وزارة المالية/ الأراضي والمساحة

٢٠٠٠/٨/١

السيد محمد امين طاهر العمري

- وزارة التنمية الاجتماعية

٢٠٠٠/٧/١٨

السيد عبید الله جمعة النواصره

٢٠٠٠/٧/١٨

السيدة سهام عبد الله الحراحشه

٢٠٠٠/٨/١

السيدة خديجه عايد لواط خراطة

- وزارة البريد والاتصالات

٢٠٠٠/٨/١

السيدة خولة محمود عايش مصطفى

٢٠٠٠/٨/١

السيدة عائشه احمد قريان الشديفات

٤- استعرض مجلس الوزراء كتاب معالي وزير المالية/ الجمارك المتعلق بقراره رقم (٣٨٣٧) تاريخ

٢٠٠٠/٥/٢٤ المتضمن الموافقة على إحالة الموظف من ملاك دائرة الجمارك السيد حسين علي سليم عبيدات

على الاستبعاد اعتباراً من ٢٠٠٠/٦/١ ولحين إكماله المدة المقررة من الخدمة الحكومية الخاضعة للتقاعد،

وحيث تبين ان المذكور قد اكمل المدة المقررة للتقاعد، وبناءً على تنسيب معاليه، اعاد مجلس الوزراء النظر

بقراره المشار اليه وقرر المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٠/٧/٣ الموافقة على إحالة الموظف

لمذكور على التقاعد اعتباراً من ٢٠٠٠/٦/١.

٥- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٠/٧/١٨ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورين تالياً

من ملاك وزارة الاشغال العامة والاسكان/ المؤسسة العامة للاسكان والتطوير الحضري على التقاعد اعتباراً

من ٢٠٠٠/٧/١٨:-

- المهندس السيد محمد عمر بونس الكسواني.

- السيدة نائلة بادي يوسف عساف.

٦- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٠/٧/١٨ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورين تالياً

على التقاعد اعتباراً من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهما:-

وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية:-

٢٠٠٠/٨/١

السيد ياسر جميل البرقاوي

وزارة البريد والاتصالات:-

٢٠٠٠/٨/٤

السيد عبد الرحمن صالح الرومان

## ب- استبعاد:-

١- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٠/٧/١٠ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورة أسماؤهم تالياً على الاستبعاد اعتباراً من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهم بناء على طلبهم ولحين إكمالهم المدة المقررة من الخدمة الحكومية الخاضعة للتقاعد:-

## - وزارة التربية والتعليم:-

السيدة فيفيان ابراهيم لطفي صهيون

السيد نضال فارس فتوح شلحاية

السيد حسن صبري حسن محمد

السيدة نوال نصار حسن ابراهيم ابو ريده

السيدة ميسر محمود عزات علي محمد عوده

السيد نايف عبد القادر محمود حمدان

- وزارة النقل/ سلطة الطيران المدني:-

السيدة تغريد محمود حامد الفكري

٢٠٠٠/٩/١

٢٠٠٠/٨/١

٢٠٠٠/٨/٢٧

٢٠٠٠/٨/٢٧

٢٠٠٠/٨/٢٧

٢٠٠٠/٩/١

٢٠٠٠/٧/٢٠

٢- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٠/٧/١٨ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورين تالياً على الاستبعاد اعتباراً من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهم بناء على طلبهم ولحين إكمالهم المدة المقررة من الخدمة الحكومية الخاضعة للتقاعد:-

## - وزارة المواصلات:-

السيد اسماعيل ابراهيم اسماعيل المجالي

وزارة الأشغال العامة والإسكان/ المؤسسة

العامة للإسكان والتطوير الحضري:-

المهندس نضال جريس ميخائيل قاتيش

٢٠٠٠/٨/١

٢٠٠٠/٧/٢٥

٣- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٠/٧/١٨ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورة أسماؤهم تالياً على الاستبعاد اعتباراً من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهم بناء على طلبهم ولحين إكمالهم المدة المقررة من الخدمة الحكومية الخاضعة للتقاعد:-

## - وزارة الصحة:-

السيد ابراهيم عبد الله حمدان الطراد

وزارة النقل/ سلطة الطيران المدني:-

السيد زياد سليم رشيد شعادة

٢٠٠٠/٧/٢٠

٢٠٠٠/١٠/١

٤- استعرض مجلس الوزراء كتاب معالي وزير الزراعة المتعلق بقراره رقم (٣٩٨٠) تاريخ ٢٠٠٠/٦/١٢ المتضمن إحالة الموظفة من ملاك وزارة الزراعة السيدة خلود مصطفى محمد قطينه على الاستبعاد اعتباراً من ٢٠٠٠/٧/١ بناءً على طلبها، وبناءً على تنسيب معاليه أعاد المجلس النظر بقراره المشار إليه أعلاه، وقرر المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٠/٧/١٨ إحالة السيدة خلود قطينه على الاستبعاد اعتباراً من ٢٠٠٠/٧/١ ولحين إكمالها المدة المقررة من خدمتها الحكومية الخاضعة للتقاعد.

## ج- تمديد خدمات:-

• قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٠/٧/٣ بالاستناد لأحكام المادة (١٢/ب) من قانون التقاعد المدني رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته - الموافقة على تمديد خدمة سعادة السفير حسين حسامي من ملاك وزارة الخارجية لمدة خمسة أشهر اعتباراً من تاريخ ٢٠٠٠/٢/١٥ وإحالته على التقاعد اعتباراً من ٢٠٠٠/٧/١٥.

## د- عزل:-

• استعرض مجلس الوزراء كتاب معالي وزير العدل المؤرخ في ٢٠٠٠/٦/٧ ومرافقه محضر اجتماع اللجنة المشكلة برئاسة معاليه وعضوية كل من معالي وزير التربية والتعليم ومعالي وزير التنمية الاجتماعية بموجب قراره رقم (٣٩٦٤) تاريخ ٢٠٠٠/٦/٦ للنظر في التقرير المقدم من معالي وزير الأوقاف والشؤون والمؤسسات الإسلامية بكتابته رقم م ٩٨٩٧/١٣٣٩/د تاريخ ٢٠٠٠/٦/٦ بشأن الشكوى المقدمة بحق الموظف في ملاك وزارة الأوقاف والشؤون والمؤسسات الإسلامية السيد نور سليمان الصانع وبعد الاطلاع على الكتب والوثائق المشار إليها أعلاه منها اعتراف الموظف المذكور الخطي والتقاعة المجلس بأن ما نسب إلى هذا الموظف من أعمال تشكل إساءة إلى الأخلاقيات الوظيفية واجبات الموظف وسلوكه وبناءً على تنسيب اللجنة وعملًا بأحكام المواد (١٥٦/ب) و(١٠/١٣٢) و(٥/١٥٠) من نظام الخدمة المدنية رقم (١) لسنة ١٩٩٨ وتعديلاته، قرر المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٠/٧/١٠ عزل الموظف في ملاك وزارة الأوقاف والشؤون والمؤسسات الإسلامية السيد نور سليمان الصانع من وظيفته اعتباراً من ٢٠٠٠/٧/١٠.

## الجنسية الأردنية

- ١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٠/٧/١٨ بالاستناد لأحكام المادة (١٧/ب) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته الموافقة على إعادة الجنسية الأردنية للأشخاص المذكورة أسماؤهم تالياً وذلك لرغبتهم بالعودة إلى البلاد والاستقرار فيها:-
- ١ . السيد خالد موسى مصطفى سموري وزوجته رتيبة محمد علي ياسين.
  - ٢ . السيد ابراهيم خليل الحاج سعيد غنايم.
  - ٣ . السيد (محمد سعيد) عثمان مصطفى ابوشاويش.
  - ٤ . السيد الياس عايد موسى عويس وزوجته سعاد عيسى ناصر نصر.

- ٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٠/٧/٢٩ بالاستناد لأحكام المادة (١٢) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته الموافقة على منح المواطن العراقي السهام حسن السهمي المدلعي وزوجته المواطنة العراقية هالة سعاد هادي العمري وابنه (محمد علي) للجنسية الأردنية.

- ٣ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٠/٧/٢٩ بالاستناد لأحكام المادتين (١٥، ١٦) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته السماح للأشخاص المذكورة أسماؤهم تالياً بالتخلي عن الجنسية الأردنية للتجنس بالجنسية الميمنية إزاء اسم كل منهم:-

## الاسم

## الجنسية

## السعودية

## الدماركية

## الدماركية

١ - السيد رغبة عبد الهادي احمد الجدة

٢ - السيد خولة اسماعيل مطلق المصري

٣ - السيد بلال عبد الكريم محمد العدوان

## الاستملاك

- ١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٠/٧/١٠ بالاستناد لأحكام المادة (٤/ج) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على استملاك جزء للقطعة رقم (٤٨٢) حوض رقم (١٤) للشيخ خليل من اراضي اربد والمتعارضة في سعة الشوارع الموصولة في اعلان الاستملاك المنشور في جريتي الدستور عدد (١١٧٨٦) والعرب اليوم عدد (١١٠٧) تاريخ ٢٩ و٢٠/٥/٢٠٠٠ لأغراض المجلس البلدي في اربد استملاكاً مطلقاً ومشروعاً للنفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك.
- ٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٠/٧/١٠ بالاستناد لأحكام المادة (١٧/أ) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على استملاك وحيازة كامل مساحة قطع الأراضي ذوات الأرقام (٨٠، ٨٢، ٨٤، ٥١٦، ٥١٦، ٥٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢) وجميعها من الحوض رقم (١٣) غرب الصور من اراضي جرش والبالغ مجموع مساحتها (١١) دونماً و(٦٨٦) متراً مربعاً الموصولة في اعلان الاستملاك المنشور في جردتي الرأي عدد (١٠٨٥٨) والعرب اليوم عدد (١١١٠) تاريخ ٢٠٠٠/٦/١ لأغراض دلالة الآثار العامة لغايات احتوائها على بقايا كنيسة بيزنطية وعدد من المقابر استملاكاً مطلقاً وحيازة فورية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك على ان يتولى مدير الأراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم إجراء الكشف الحسي على العقارات المقرر حيالاتها لإثبات أوصافها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.
- ٣ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٠/٧/١٠ بالاستناد لأحكام المادة (٤/ج) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على استملاك مساحات الأراضي المبينة أوصافها تالياً استملاكاً مطلقاً وفق المخططات المنظمة لغايات استملاكها مشروعاً للنفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك:-
- ١ - ما مساحته دونمان و(١٣٥٠٧) م<sup>٢</sup> من عدة قطع اراضي من الحوض رقم (٨) الحمراء الشرقية من القرية وما مساحته (٦) دونمات و(٥٠٣٠٣) م<sup>٢</sup> من عدة قطع اراضي من الحوض رقم (١٠) سليمان الشمالي وما مساحته (٣) دونمات و(٨٨٥٤٣) م<sup>٢</sup> من عدة قطع اراضي من الحوض رقم (١٢) الحمراء الغربية وما مساحته دونمان و(٥٥٦) م<sup>٢</sup> من عدة قطع اراضي من الحوض رقم (١٣) ارحيل الشرقي وما مساحته دولم واحد و(٧٣٣) م<sup>٢</sup> من عدة قطع اراضي من الحوض رقم (٩) ارحيل الوسطاني وما مساحته (٥٧١٣٨) م<sup>٢</sup> من قطعة الأرض رقم (٩) من الحوض رقم (٧) الحمراء الغربية الشرقية وجميعها من اراضي الصريح وما مساحته (٧) دونمات و(١٣٥) م<sup>٢</sup> من عدة قطع اراضي من الحوض رقم (٢٧) الجور الشرقي وما مساحته (١٠) دونمات و(١٦٠) م<sup>٢</sup> من عدة قطع اراضي من الحوض رقم (٢٨) الجور الغربي وما مساحته (٨) دونمات و(٨٩٩) م<sup>٢</sup> من عدة قطع اراضي من الحوض رقم (٢٥) الزعر وما مساحته (٥) دونمات و(٦٥٨٣٤) م<sup>٢</sup> من عدة قطع

أراضي من الحوض رقم (٣٠) العزام وجميعها من أراضي حواره، وما مساحته (٢١٦٣٨) م<sup>٢</sup> من قطعة الأرض رقم (٥٩) من الحوض رقم (٢) للحيص وما مساحته (١٢) دونماً و(٧١٢٧٩) م<sup>٢</sup> من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (١) الطوال وجميعها من أراضي أهدون وما مساحته (١٨٩١٥) م<sup>٢</sup> من قطعة الأرض رقم (٤٢) من الحوض رقم (٢٠) حسي (١) من أراضي أريد الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١٠٨٥٠) والعرب اليوم عدد (١١٠٢) تاريخ ٢٠٠٠/٥/٢٤ لأغراض وزارة الأشغال العامة والإسكان لغايات طريق أريد/ حواره/ أيدون الصريح/ جامعة العلوم والتكنولوجيا.

٢- ما مساحته (٣١٠) م<sup>٢</sup> من قطعة الأرض رقم (١٠٩) من الحوض رقم (٢) من أراضي كفر يوبا للبالغة مساحتها (٩٣٧) م<sup>٢</sup> الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١٠٨٣٣) والدستور عدد (١١٧٦٣) تاريخ ٢٠٠٠/٥/٧ لأغراض وزارة الأشغال العامة والإسكان لغايات طريق أريد/ الشونة الشمالية.

٣- كامل مساحة قطع الأراضي ذوات الأرقام (٣٩، ٤٠، ٨٥، ٧٥، ٧٤، ٦٩، ٦٨، ٦٠، ٤١) وجميعها من الحوض رقم (١) حسي رقم (١١) من أراضي مادبا للبالغة مساحتها (٣) دولمتات و(٤٥٠٠) م<sup>٢</sup> الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١٠٧٩٩) والأسواق عدد (٢٠٦٩) تاريخ ٢٠٠٠/٤/٣ لأغراض دائرة الآثار العامة لغايات احتوائها على قلعة مادبا الأثرية.

٤- ما مساحته (٨) دولمتات و(٩٢٠) م<sup>٢</sup> من قطعة الأرض رقم (٢٠) من الحوض رقم (٣٧) من أراضي حرثا للبالغة مساحتها (٢٤) دولماً و(٨١٨) م<sup>٢</sup> الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١١٧٨٧) والرأي عدد (١٠٨٥٧) تاريخ ٢٠٠٠/٥/٣١ لأغراض دائرة الآثار العامة لغايات احتوائها على موقع أثري.

٥- ما مساحته (٨) دولمتات و(٧٨٤٩٣) م<sup>٢</sup> من قطعة الأرض رقم (٧٣٢) من الحوض رقم (٢) من أراضي لم الجمال/ محافظة المرقى الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١١٧٨٧) والأسواق عدد (٢١١٦) تاريخ ٢٠٠٠/٥/٣١ لأغراض وزارة التربية والتعليم لغايات إقامة الأبنية المدرسية عليها.

٦- كامل مساحة قطع الأراضي ذوات الأرقام (٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٧٨٤، ٥٧٠) وجميعها من الحوض رقم (١٥) من أراضي المغيرة/ محافظة أربد والبالغ مجموع مساحتها (٨) دولمتات و(٣٣٩) م<sup>٢</sup> الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١٠٨٥٠) والعرب اليوم عدد (١١٠٢) تاريخ ٢٠٠٠/٥/٢٤ لأغراض وزارة التربية والتعليم لغايات إقامة الأبنية المدرسية عليها.

٤- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٠/٧/١٨ بالاستناد لأحكام المادة (١٧) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ الموافقة على استملاك وحيازة السطح اللقم على القطع ذوات الأرقام (٣٥، ٣٦، ٣٧) و(٤١، ٤٢، ١٨٤، ١٨٥) من الحوض رقم (٦٧) حسي رقم (١٥) من أراضي السلط الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١٠٧٨٦) والدستور عدد (١١٧١٦) تاريخ ٢٠٠٠/٣/٢١ لأغراض المجلس البلدي في مدينة السلط لغايات ترميم وسط المدينة استملاكاً مطلقاً وحيازة لورية دون التخلي عن الإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك، على أن يتولى مدير الأراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم إجراء الكشف الحسي على المقارر حيازتها لإثبات اوصالها بصورة دقيقة وملفلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

٥- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٠/٧/١٨ بالاستناد لأحكام المادة (١٧) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على استملاك وحيازة المساحات المبينة اوصالها تالياً حيازة لورية دون التخلي عن الإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك:-

١- أ- كامل مساحة قطعة الأرض رقم (٦) من الحوض رقم (٢) من أراضي خربة الأكيدر والبالغة مساحتها (٤٣٧) دولماً و(٥٩) م<sup>٢</sup> الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الأسواق عدد (٢١١٦) والدستور عدد (١١٧٨٧) تاريخ ٢٠٠٠/٥/٣١ لأغراض وزارة المياه والري/ سلطة المياه لغايات محطة تنقية المياه العامة بواسطة الصهاريج.

ب- ما مساحته دولماً واحداً و(٤٣٢) م<sup>٢</sup> من قطعة الأرض رقم (٣٧) وما مساحته (٥٨٢) متراً مربعاً من قطعة الأرض رقم (٤٦) وما مساحته (٦٣٦) متراً مربعاً من قطعة الأرض رقم (٤٥) وجميعها من الحوض رقم (١) من أراضي كتم/ محافظة أربد الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١٠٨٥٧) والدستور عدد (١١٧٨٧) تاريخ ٢٠٠٠/٥/٣١ لأغراض وزارة المياه والري/ سلطة المياه لغايات حرم مسار خط صرف صحي وادي حسان.

ج- ما مساحته (٩٧٢٧١) م<sup>٢</sup> من قطعة الأرض رقم (٧) وما مساحته (٢٥٧٥٥) م<sup>٢</sup> مربعاً من قطعة الأرض رقم (٨) وما مساحته (٧٤٦٤٦) م<sup>٢</sup> من قطعة الأرض رقم (٦٢) وما مساحته (٧٠٠٣٤) م<sup>٢</sup> من قطعة الأرض رقم (٨٥) وجميعها من الحوض رقم (٤٩) من أراضي النعيمة/ أربد الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١٠٨٥٧) والدستور عدد (١١٧٨٧) تاريخ ٢٠٠٠/٥/٣١ لأغراض وزارة المياه والري/ سلطة المياه لغايات حرم مسار خط صرف صحي وادي حسان.

٢- يتولى مدير الأراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم إجراء الكشف الحسي على المقارر حيازتها لإثبات اوصالها بصورة دقيقة وملفلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.



٦- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٠/٧/١٨ بالاستناد لأحكام المادة (٤/ج) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ الموافقة على استملاك مساحات الأراضي المبيدة أوصافها تالياً استملاكاً مطلقاً وفق المخططات المنظمة لغايات استملاكها مشروعة للتفسيح العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك:-

- ١- ما مساحته (٥١) دونماً و(٨٥٤ر٨٤١م) من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (١) البقعة الشرقية وما مساحته (٣٧) دونماً و(٥٧٧ر١١م) من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (٢) الحولي وما مساحته (٦٤) دونماً و(٥٧٧ر١١م) من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (٣) الخيمه، وما مساحته (٨) دولمت و(١٨٤ر١٨م) من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (٤) البقعة الشمالية وجميعها من اراضي مزرعة البقعة، وما مساحته (٦٨) دونماً و(١٨ر٩٦م) من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (١) المضيق، وما مساحته (١١) دونماً و(٩٤٩ر٧٣م) من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (٢) خليقم، وما مساحته (٦٧) دونماً و(٠٨٤ر٢٢م) من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (٣) الفاصورية وجميعها من اراضي مزرعة فرش بن شباط، وما مساحته (٥٠) دونماً و(٨٠٢ر٢٠م) من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (٤) اشريف، وما مساحته (٤٢) دونماً و(١٥٧ر٩٧م) من قطعة الأرض رقم (٥) من الحوض رقم (٦) الهرايط وجميعها من اراضي مزرعة التوتاه، وما مساحته (٥٠) دونماً و(٥٨٣ر٣٧م) من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (١١) غردل من اراضي بصيرا، الموصولة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١١٧٩٣) والأسواق عدد (٢١٢١) تاريخ ٢٠٠٠/٦/٦ لأغراض وزارة الأشغال العامة والسكان لغايات طريق غردل/ اشريف الجنوب.
- ٢- ما مساحته (١٢) دونماً و(١٤٧م) من قطعة الأرض رقم (٣) حوض رقم (١٢) من اراضي عجرة الموصولة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الراي عدد (١٠٨٦٥) والدستور عدد (١١٧٩٥) تاريخ ٢٠٠٠/٦/٨ لأغراض دائرة الآثار العامة، لغايات احتوائها على آثار تاريخية.
- ٣- ما مساحته (٦) دولمت و(٣٢٢ر٠٩م) من قطعة الأرض رقم (١٤) حوض رقم (٣) الحسراء من اراضي النبي هود/ محافظة جرش الموصولة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الراي عدد (١٠٨٦٩) والعرب اليوم عدد (١١٢١) تاريخ ٢٠٠٠/٦/١٢ لأغراض وزارة التربية والتعليم ولغايات إقامة الأبنية المدرسية عليها.

#### الاتحادات الرياضية

- صدرت الإرادة الملكية السامية بتسمية مجمع الاتحاد الأردني لرياضة المعوقين باسم (مجمع الأمير رعد بن زيد الرياضي).

### الشؤون البلدية والقروية والبيئة

- صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على اطلاق اسم المغفور له جلالة الملك الحسين بن طلال طيب الله ثراه على احد الشوارع الرئيسية لبلدة الضليل/ محافظة الزرقاء.
- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٠/٧/١٨ بالاستناد لأحكام المادة الخامسة من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته الموافقة على تغيير اسم بلدية الروابي في محافظة عجلون الى بلدية روابي عجلون.

#### إعلانات

#### صادرة عن وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة

##### السيد عبد الرحيم العكور

- عملاً بأحكام المادة (٣٥) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته. اعلن عن انتخاب السيد قالح حمدان السحيم نائباً لرئيس بلدية الرميل وعطيان.
- عملاً بأحكام المادة (٣٨) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته. اعلن نبأ وفاة عضو مجلس بلدي حواره المرحوم قاسم محمد عفان الذي وافته الملية يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٠/٦/٢٠.
- يعلن لاطلاع الصوم ان بلدية غرناطة والعريش بصفتها (لجنة تنظيم محلية) قد قررت بقرارها رقم ٤٣ لسنة ٢٠٠٠ واستناداً لأحكام المادة (٥٢) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ لمرش عولت تنظيم خاصة وذلك على النحو التالي:

نظام	فلس
٢	٠٠٠
٢٥	٠٠٠

١. عولت عن إصدار اي شهادة من البلدية
٢. تأمين قطع الشوارع لإيصال المياه للمواطنين

يعلن للعموم أن بلدية عين وعيلين بصفتها ( لجنة تنظيم محليه ) قد قررت بقرارها رقم ١/١٦ لسنة ٢٠٠٠ واستناداً لأحكام المادة (٥٢) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ فرض عوائد تنظيم خاصه وذلك على النحو التالي:-

فلس	دينار
١- عوائد تنظيم عن كل حفره امتصاصيه للمناطق التجاريه	٢
٢- عوائد تنظيم عن كل حفره امتصاصيه للمناطق السكنيه	١
٣- عوائد عن كل خزان مياه للمناطق التجاريه بالمقطوع	٢
٤- عوائد عن كل خزان مياه للمناطق السكنيه بالمقطوع	١
٥- عوائد عن تصديق أي معامله بالمقطوع	١
٦- عوائد عن كل معامله نقل ملكيه عن كل قطعه تجاريه بالمقطوع	٢
٧- عوائد عن كل معامله نقل ملكيه عن كل قطعه سكنيه بالمقطوع	١
٨- عوائد عن كل معامله براءه ذمه من البلديه بالمقطوع	١
٩- عوائد عن كل معامله اثبات سكن واثبات ملكيه او غيرها بالمقطوع	١
١٠- عوائد عن كل معامله بيع للمناطق التجاريه بالمقطوع	٥
١١- عوائد عن كل معامله بيع للمناطق السكنيه بالمقطوع	٥٠٠
١٢- عوائد عن كل معامله نقل رخصه ائنيه من اسم لآخر في المناطق التجاريه بالمقطوع	٢
١٣- عوائد عن كل معامله نقل رخصه ائنيه من اسم لآخر في المناطق السكنيه بالمقطوع	١
١٤- تأمين عن قطع الشوارع من أجل اوصول الخدمات بالمقطوع	١٠
١٥- تأمين عن كل رخصه بناء بالمناطق التجاريه بالمقطوع	٤٠
١٦- تأمين عن كل رخصه بناء بالمناطق السكنيه بالمقطوع	٢٠

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٥٦١ تاريخ ٢٠٠٠/٤/٢٠ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من ١٢ متر الى ١٠ متر والمار ضمن القطعه رقم (١٣٩) حوض رقم (١) وذلك في بلدة سحاب /لواء قصبه سحاب

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/٥٦٤ تاريخ ٢٠٠٠/٤/٢٣ عدم الموافقة على مخطط الغاء المنحنيات الواقعه ضمن الاحوض ذوات الارقام ٨، ١١ المسبغانيه الجنوبيه وذلك في بلدة اريد /لواء قصبه اريد .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٨٥٧ تاريخ ٢٠٠٠/٦/١٣ الموافقة على تصديق مخطط احدات شوارع ضمن الاحوض ذوات الارقام ٤، ٢ في بلدة المسبويه /لواء الجيزه تصديقاً مؤقتاً .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ م ، أن مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٨٨٣ تاريخ ٢٠٠٠/٦/١٥ ، الموافقة على تعديلات تنظيميه وعدم الموافقة على بعض التعديلات الاخرى ضمن الاحواض ذوات الارقام (٥، ٤، ٣) ، وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية واعلانه للاعتراض لمدة شهرين اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية في لواء قصبه اريد ومكاتب بلدية سال وتقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحليه في بلدة سال خلال مدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٩١١ تاريخ ٢٠٠٠/٦/٢٠ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفه استعمال جزء من القطعه (١٢١) من سكن ب الى مواقف سيارات ضمن الحوض رقم (٥) وذلك في بلدة سحاب /لواء سحاب

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره ٢/٩٣٧ تاريخ ٢٠٠٠/٦/٢٥ الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع ضمن القطع (٢٣، ١٦) ضمن الحوضين ذوات الارقام (٥، ٤) ، وذلك في بلدة اذيبان /لواء ذيبان وحسب المخطط التعديلي رقم (١٢) تاريخ ٢٠٠٠/٧/١٨ ووضع موضع التنفيذ .

محضر المجلس

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره ٩٤٥ تاريخ ٢٧/٦/٢٠٠٠ الموافقة على مخطط التنظيم المقترح لحدائق شوارع وطرق وتعديل مسار طرق ضمن الاحواض ذات الارقام (٩) المياسره و(١٠) دير العسل و(٥) الردم منطقة الرقه وذلك في بلدة الاشرفيه /لواء الكوره وحسب المخطط التعديلي المعد لهذه الغايه ووضع موضع التنفيذ .

باستثناء المواقع المشار اليها بالدائره الزرقاء على المخطط فهي معلنه للاعتراض لمدة شهر ويجوز لذوي العلاقه الاطلاع على التعديلات المبينه على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائيه في لواء الكوره ومكاتب بلديه الاشرفيه وتقديم اعتراضاتهم الى امين من مجلس التنظيم الاعلى باليد او البريد المسجل خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريده الرسميه .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٩٦٥ تاريخ ٢٩/٦/٢٠٠٠ الموافقة على المخطط احداث طريق ضمن القطعة رقم ٦٠ حوض (٥) ذلك في بلدة العبدليه /لواء سحاب وحسب المخطط التعديلي رقم (٤١) تاريخ ١٧/٧/٢٠٠٠ وضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/٩٩٥ تاريخ ٤/٧/٢٠٠٠ الموافقة على مخطط تخفيض سعه شارع من ١٢ متر الى ٦ متر والمار بالقطع ذات الارقام ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧ ضمن الحوض رقم (١) وذلك في بلدة صبحا وصبحيه/لواء البادية الشماليه وحسب المخطط التعديلي رقم (١) تاريخ ٥/٧/٢٠٠٠ ووضع موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١٠٠٤ تاريخ ٦/٧/٢٠٠٠ الموافقة على مخطط تغيير صفة الاستعمال من سكن الى تجاري طولي ضمن الاحواض ذات الارقام (٢) الطبقة ٢ (الحجار ) في بلدة مرج الحمام /لواء مرج الحمام وحسب المخطط التعديلي رقم (٤٧) تاريخ ٢٤/٧/٢٠٠٠ ووضع موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره ١٠٠٥ تاريخ ٦/٧/٢٠٠٠ الموافقة على مخطط تعديل مسار الشارع المار بالقطع ذات الارقام (٢٦)، ١٨، ١٦، ١٥، ١٧، ٩ ضمن الحوض رقم (١) والغاء طريق ، وذلك في بلدة القسطل والمشتى /لواء الجيزه وحسب المخطط التعديلي رقم (١) تاريخ ١٠/٧/٢٠٠٠ ووضع موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١٠٠٦ تاريخ ٦/٧/٢٠٠٠ الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع ضمن الحوض رقم (٢) من اراضي موبص وذلك في بلدة موبص/لواء عين الباشا وحسب المخطط التعديلي رقم (١٨) تاريخ ٩/٧/٢٠٠٠ ووضع موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ م ، ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/١٠٠٨ تاريخ ٦/٧/٢٠٠٠ ، الموافقة على تعديل مسار الطريق المار بالقطعة رقم (٧٣) ضمن الحوض رقم ٢ عرقوب الراشد ، وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية واعلانه للاعتراض لمدة شهرين اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية

يجوز لذوي العلاقه الاطلاع على التعديلات المبينه على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائيه في لواء قصبه السلط ومكاتب بلديه الصبيحي وتقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحليه في بلدة الصبيحي خلال مدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ١/١٠١٠ تاريخ ٦/٧/٢٠٠٠ الموافقة على مخطط تعديل مسار الشارع المار بالقطيع ذوات الأرقام ٦٤، ١٠١، ٥٩ حوض رقم (١٤١) خربة كفرهودا من أراضي السلط وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهرين اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية

يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية في لواء قسبة السلط ومكاتب بلدية السلط وتقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدة السلط خلال مدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ١/١٠١٢ تاريخ ٦/٧/٢٠٠٠ الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من ١٦ متر إلى ١٢ متر ضمن حوض جذر الخشاع وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهرين اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية

يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية في لواء البادية الشمالية ومكاتب بلدية أم القطين وتقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدة أم القطين خلال مدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ١٠١٧ تاريخ ٦/٧/٢٠٠٠ الموافقة على مخطط أحداث شوارع ضمن الأحواض ذوات الأرقام ٨٢، ٧٠، ٨٥، ١٠٠٩ وذلك في بلدة النعيمه /لواء بني عبيد وحسب المخطط التعديلي رقم (١) تاريخ ١٢/٧/٢٠٠٠ ووضعه موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ١٠٢٦ تاريخ ١١/٧/٢٠٠٠ الموافقة على مخطط تخفيض سعة المنحنى الواقع ضمن الحوض رقم ٢٠ وذلك في بلدة عجلون /لواء قسبة عجلون وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٣) تاريخ ١٤/٧/٢٠٠٠ وموضعه موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٢) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ م، أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٠٢٧) تاريخ ١١/٧/٢٠٠٠ الموافقة على مخطط أحداث شارع ضمن الحوض رقم (٣) اليتيم الغربي في بلدة مادبا /لواء قسبة مادبا تصديقاً مؤقتاً

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ١٠٢٨ تاريخ ١١/٧/٢٠٠٠ عدم الموافقة على مخطط أحداث شارع بسعة ١٢ متر ضمن الحوض رقم (٦) من أراضي الدير وذلك في بلدة جبل بني حميد /لواء ذيبان

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ١٠٢٩ تاريخ ١١/٧/٢٠٠٠ الموافقة على مخطط تخفيض سعة الشارع مع تعديل ضمن الأحواض ذوات الأرقام ١٠٠٩ وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهرين اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية

يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية في لواء قسبة معان ومكاتب بلدية الزرح وتقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدة الزرح خلال مدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ١٠٣١ تاريخ ١١/٧/٢٠٠٠ الموافقة على مخطط تعديلات تنظيمية ضمن الحوض رقم (٥) وذلك في بلدة مغير السرحان /لواء قسبة المفرق وحسب المخطط التعديلي رقم (١٢) تاريخ ١٣/٧/٢٠٠٠ ووضعه موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٢) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٠٣٣) تاريخ ١١/٧/٢٠٠٠ الموافقة على تصديق مخطط أحداث طريق تصديق مؤقت لغابات الخدمات ضمن الحوض رقم (٣) في بلدة زويلا /لواء الجيزة تصديقاً مؤقتاً



يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ م ، أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ١٠٣٤ تاريخ ١١/٧/٢٠٠٠ ، الموافقة على مخطط إضافة تنظيم ضمن القطعة رقم (٣) حوض رقم (٦) من أراضي مرود ، وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهرين اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية في لواء قصبة الكرك ومكاتب بلدية زيد بن حارثة وتقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدة زيد بن حارثة خلال مدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره ١/١٠٣٦ تاريخ ١١/٧/٢٠٠٠ الموافقة على مخطط تغيير صفة الاستعمال من حديقة الى سكن جـ للقطعة رقم ٤٦ ضمن الحوض رقم ٣ القضاة ، وذلك في بلدة المنشية /لواء الموقر وحسب المخطط التعديلي رقم (١٥) تاريخ ١٢/٧/٢٠٠٠ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره ٢/١٠٣٦ تاريخ ١١/٧/٢٠٠٠ الموافقة على مخطط إلغاء شارع واحداث آخر ضمن القطعة رقم ٥٢ ضمن الحوض رقم ٥ الحنو ، وذلك في بلدة المنشية /لواء الموقر وحسب المخطط التعديلي رقم (١٦) تاريخ ١٢/٧/٢٠٠٠ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره ٣/١٠٣٦ تاريخ ١١/٧/٢٠٠٠ الموافقة على مخطط احداث طريق ضمن الحوض رقم ٥ الحنو ، وذلك في بلدة المنشية /لواء الموقر وحسب المخطط التعديلي رقم (١٧) تاريخ ١٢/٧/٢٠٠٠ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره ٤/١٠٣٦ تاريخ ١١/٧/٢٠٠٠ الموافقة على مخطط تعديل مسار الشارع المار ضمن القطعة رقم ٥٢ حوض رقم ٥ الحنو ، وذلك في بلدة المنشية /لواء الموقر وحسب المخطط التعديلي رقم (١٨) تاريخ ١٢/٧/٢٠٠٠ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره ١٠٣٨ تاريخ ١٣/٧/٢٠٠٠ الموافقة على مخطط تعديلات تنظيمية ضمن الحوضين ذوات الأرقام (٦،٤) ، وذلك في بلدة الزرقاء /لواء قصبة الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (١٧) تاريخ ١٦/٧/٢٠٠٠ ووضعه موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره ١٠٣٩ تاريخ ١٣/٧/٢٠٠٠ الموافقة على مخطط إلغاء طريق واحداث أخرى ضمن القطعة رقم ٥٢٣ حوض رقم ٨ السايح ، وذلك في بلدة الهاشمية /لواء قصبة الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (٢) تاريخ ١٧/٧/٢٠٠٠ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ١٠٤٠ تاريخ ١٢/٧/٢٠٠٠ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من ١٦ متر الى ١٢ متر ضمن الحوض رقم (٥) وذلك في بلدة السخنة /لواء قصبة الزرقاء .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ١/١٠٤١ تاريخ ١٢/٧/٢٠٠٠ عدم الموافقة على مخطط تعديل شارع ضمن القطعة رقم (٢٤٢) حوض رقم (٢) وذلك في بلدة ام جوزة /لواء قصبة السلط

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/١٠٤١ تاريخ ٢٠٠٠/٧/١٣ عدم الموافقة على مخطط احداث طريق ضمن القطعة رقم (٢٥٦) حوض رقم (٥) وذلك في بلدة ام جوزة / لواء قصبة السلط .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره ١٠٤٢ تاريخ ٢٠٠٠/٧/١٣ الموافقة على مخطط اضافة تنظيم ضمن القطع (١١٠، ٩٣) حوض رقم ٣٦، وذلك في بلدة اليزيدية / لواء قصبة السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٥) تاريخ ٢٠٠٠/٧/١٦ ووضع موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١٠٤٣ تاريخ ٢٠٠٠/٧/١٣ عدم الموافقة على مخطط الغاء دوار ضمن القطعة رقم (٣٠٩) حوض رقم (٦٤) وذلك في بلدة السلط / لواء قصبة السلط .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/١٠٤٤ تاريخ ٢٠٠٠/٧/١٣ عدم الموافقة على مخطط احداث طريق ضمن الحوض رقم (٦) وذلك في بلدة الصبيحي / لواء قصبة السلط .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/١٠٤٤ تاريخ ٢٠٠٠/٧/١٣ عدم الموافقة على مخطط الغاء طريق واحداث طريق ضمن الحوض رقم (٢) وذلك في بلدة الصبيحي / لواء قصبة السلط .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٣/١٠٤٤ تاريخ ٢٠٠٠/٧/١٣ عدم الموافقة على مخطط الغاء شارع ضمن الحوض رقم (١٠) وذلك في بلدة الصبيحي / لواء قصبة السلط .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١٠٤٥ تاريخ ٢٠٠٠/٧/١٣ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من زراعي الى سكن (ب) حسب المجاور ضمن القطعة رقم (٣٧) حوض رقم (٥) وذلك في بلدة موبص / لواء عين الباشا .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١٠٤٦ تاريخ ٢٠٠٠/٧/١٣ عدم الموافقة على مخطط تعديل شارع ضمن الحوض رقم (٧) وذلك في بلدة سوميا / لواء قصبة السلط .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/١٠٤٧ تاريخ ٢٠٠٠/٧/١٣ عدم الموافقة على مخطط اعتماد دخله الفرايبه تنظيميه بسعة ٦ متر ضمن القطعة رقم (١٣٦) حوض رقم (٢) وذلك في بلدة حلاوه / لواء قصبة عجلون .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/١٠٤٧ تاريخ ٢٠٠٠/٧/١٣ الموافقة على مخطط تعديل مسار الطريق المار بالقطعة رقم ٧٢٥ ضمن الحوض رقم ٧ البلد وذلك في بلدية حلاوه / لواء قصبة عجلون وحسب المخطط التعديلي رقم (٥) تاريخ ١٦/٢٠٠٠/٧/ وموضع موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٤/١٠٤٧ تاريخ ٤/١٣/٢٠٠٠ عدم الموافقة على مخطط اضافة تنظيم ضمن القطع (٧١٣ ، ٧١٤) حوض رقم (٧) وذلك في بلدة حلاوه / لواء قصبة عجلون .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/١٠٤٨ تاريخ ١٣/٧/٢٠٠٠ الموافقة على مخطط تعديلات تنظيميه ضمن الحوض رقم ١٢ في بلدة الصريح / لواء بني عبيد وحسب المخطط التعديلي رقم (٢١) تاريخ ١٦/٧/٢٠٠٠ وموضع موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/١٠٤٨ تاريخ ١٣/٧/٢٠٠٠ الموافقة على مخطط توسعة الطريق المار بالقطع ذوات الارقام (١٨،٢١) ضمن الحوض رقم ٥٩ البلد ، وذلك في بلدة الصريح / لواء بني عبيد وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٢) تاريخ ١٦/٧/٢٠٠٠ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١٠٤٩ تاريخ ١٣/٧/٢٠٠٠ عدم الموافقة على مخطط تخفيض معة شارع من ١٤ متر الى ١٢ ضمن الحوض رقم (٧) وذلك في بلدة المغير / لواء قصبة اربد .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١٠٥٢ تاريخ ١٣/٧/٢٠٠٠ الموافقة على مخطط الغاء طريق ضمن الحوض رقم ١١ الصلاجه ، وذلك في بلدة سد الروسان / لواء بني كنانة وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٠) تاريخ ١٧/٧/٢٠٠٠ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ م ، ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١٠٥٣ تاريخ ١٣/٧/٢٠٠٠ ، الموافقة على مخطط تعديلات تنظيمية وعدم الموافقة على تعديلات أخرى وذلك ضمن الاحواض ذوات الارقام (٢،٤،٦) ، وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية واعلته للاعتراض لمدة شهرين اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية في لواء قصبة اربد ومكاتب بلدية سوم وتقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدة سوم خلال مدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١٠٥٦ تاريخ ١٦/٧/٢٠٠٠ عدم موافقه على مخطط احداث شارع لغاية الخدمات ضمن القطع ذوات الارقام (٤٠ ، ٨٨ ، ٨٩) حوض رقم (١) الرشود وذلك في بلدة اربنيه الشرقيه / لواء الجيزه

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١٠٦٦ تاريخ ١٨/٧/٢٠٠٠ عدم الموافقة على مخطط اضافة تنظيم ضمن الاحواض ذوات الارقام (٦،٧،١)، وذلك في بلدة كفر جابر / لواء قصبة اربد .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١٠٦٧ تاريخ ١٨/٧/٢٠٠٠ الموافقة على مخطط تعديل مسار الشارع المار بالقطعة رقم ٨ ضمن الحوض رقم ١٣ وذلك في بلدة بيللا / لواء بني كنانة وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٣) تاريخ ١٩/٧/٢٠٠٠ وموضع موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١٠٧٤ تاريخ ٢٠٠٠/٧/١٨ عدم الموافقة على مخطط احداث طريق ضمن القطع ذوات الارقام (١٣، ٦، ٥) ضمن الحوض رقم (٧) خشيبه ، وذلك في بلدة العاتوك والمسرات / لواء قصبة الزرقاء .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/١٠٧٦ تاريخ ٢٠٠٠/٧/١٨ الموافقة على مخطط تغيير صفة الاستعمال من سكن أ ، ب الى سكن ج للقطع ذوات الارقام (٥٣، ٥٢، ٥١، ١٦، ١٠) ضمن الحوض رقم ٧ الديرة في بلدة علان / لواء قصبة السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (٨) تاريخ ٢٠٠٠/٧/١٩ وموضع موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٣/١٠٧٦ تاريخ ٢٠٠٠/٣/١٨ الموافقة على مخطط تغيير صفة الاستعمال من سكن الى تجاري طولي ضمن الحوض رقم ٥ وذلك في بلدة علان لواء قصب السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (٧) تاريخ ٢٠٠٠/٧/٢٠ ووضعه موضع تنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٠٨٠ تاريخ ٢٠٠٠/٧/٢٣ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة الاستعمال من سكن ريفي الى سكن ج للقطع ذوات الارقام ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨ ضمن الحوض رقم ١ ام البرك .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٠٨٤ تاريخ ٢٠٠٠/٧/٢٣ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة الاستعمال من سكن ج الى تجاري لجزء من القطعة رقم ٥ حوض رقم ٥ بركة عمشا في بلدة منحا والزيتونه / لواء الجيزة .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١٠٩٠ تاريخ ٢٠٠٠/٧/٢٣ عدم الموافقة على مخطط احداث شارع سعة (١٠) لغاية الخمسات (تصديق مؤقت) ضمن القطعة الحرجية رقم ٩٧ ضمن الحوض رقم (١٥) صياغة الشرقي وذلك في بلدة اللبصلية/ لواء قصبة مادبا .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/١٠٨٧ تاريخ ٢٠٠٠/٧/٢٣ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من ١٠م الى ٦م والمار بالقطعة رقم ١٧ ضمن الحوض رقم (١٥) وذلك في بلدة كفرخل / لواء قصبة جرش .



## إعلانات

صادرة عن أمين عمان رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في امانة عمان الكبرى  
المهندس نضال الحديد

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٤٠٦) تاريخ ٢٠٠٠/٦/٢٥ الموافق على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٤٧/٢٠٠٠/تلاع العلي) المتضمن تغيير صفة استعمال من سكن (أ) الى سكن (ب) لقطع الأراضي المبينة أرقامها ضمن حوض (٥) خلدا الجنوبي وحوض (٦) التلاع الغربي وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في منطقة (تلاع العلي) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٤١٠) تاريخ ٢٠٠٠/٦/٢٥ الموافق على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/١٤٥/٢٠٠٠/طارق) المتضمن تخفيض الارتداد الخلفي لقطعة الأرض رقم (١١١٤) حوض (٦) حويزر من ستة أمتار الى أربعة أمتار واستيفاء تعويض بواقع دينار واحد للمتر المربع الواحد من مساحة القطعة وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في منطقة (طارق) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٤١١) تاريخ ٢٠٠٠/٦/٢٥ الموافق على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/١٤٦/٢٠٠٠/طارق) المتضمن تحويل صفة استعمال حديقة وسكن (أ) الى مباني عامة بأحكام خاصه ضمن حوض (٥) المدورة وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في منطقة (طارق) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٤٣٦) تاريخ ٢٠٠٠/٧/٢٥ الموافق على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/١٨٣/٩٩/التويسمه) المتضمن استحداث شوارع وتنظيم استعمال سكن (ج، د) وصناعات حرفيه بأحكام المعارض بإرتداد أمامي عشرة أمتار وتحويل معارض الى صناعات حرفيه بأحكام المعارض بإرتداد أمامي (١٠) أمتار وصناعات خليفه بأحكام خاصة كمايلي :-

١. الإرتداد الأمامي (١٠) متر
- الإرتداد الجانبي (٤) متر
- الإرتداد الخلفي (٤) متر
- النسبة المئوية (٥٠٪)
- عدد الأدوار ثلاثة طوابق
- إرتفاع البناء (١٢) متر / منها (٦) متر للطابق الأرضي
- الحد الأدنى للإرتداد (١٠٠٠) م
- الحد الأدنى للواجهة الأمامية (٢٥) متر
٢. يجوز توحيد القطع الأمامية مع الخلفية وعلى أن تأخذ الخمسين متر الأولى حكم صناعات وما يزيد عن ذلك يعتبر إرتداد إضبابي للبناء إلا إذا سمحت الأحكام بالإرتداد حسب الإستعمال المجاور .
٣. يسمح بترخيص مناشير الحجر والرخام ولا تمنح رخصة المهن إلا بعد الإلتزام بمايلي :-
- تسوير الأرض بسور بإرتفاع (٢.٥) متر .
- تنفيذ الأرصفة أمام القطعة .
- زراعة كافة الإرتدادات الغير مبطله ولا يجوز استعمال هذه الإرتدادات لغاية تجميع النفايات والإنتاج .

محكمة العدل

- يجب أن تكون الصناعات داخل مبنى مرخص لهذه الغاية أو هجر مغلق مع تأمين حفره إمتصاصيه خاصه لكل مصنع ولا يجوز الربط مع خطوط الصرف الصحي .
  - عند مخالفة أي من الشروط اعلاه يطبق عليه نظام مزاولة المهن .
  - ٤ . يسمح باستغلال الخمسة أمتار الأولى من الارتداد الأمامي كمواقف سيارات .
  - ٥ . تعطى الأبنية القائمة والمستخدمة لغايات مناشير الحجر والطوب والبلاط والرخام كذلك رخص المهن القائمة مدة سنة واحدة لتصويب أوضاعها من تاريخ تصديق هذه الأحكام - وتعلق في حال عدم تنفيذ الشروط اعلاه .
  - ٦ . يطبق أحكام نظام الأبنية والتنظيم ونظام المهن فيما لم يرد له نص .
- واستيفاء تعويض بواقع دينارين للمتر المربع الواحد من مساحة القطع المقترحة صناعات وذلك ضمن الأحواض المبنية أرقامها وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في منطقة ( القويسمة ) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تمن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٤٣٨) تاريخ ٢٠٠٠/٧/٢ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/٢٣/٢٠٠٠/ماركا/طارق) المتضمن :- استحداث شارع هيكلي بسعة (٨٠) متر لربط شارع الجيش مع شارع ياجوز ضمن الأحواض التالية (٢) اللوانات (٣) عين رباط (٢) زربي (٥) المدورة وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في منطقة ( ماركا / طارق ) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تمن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٤٤١) تاريخ ٢٠٠٠/٧/٢ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/١٨٦/٢٠٠٠/خربة السوق) المتضمن :- استحداث شارع سعة عشرة أمتار ضمن قطعتي الأرض رقم (٥٩٤،٥٩٣) حوض (٥) وادي الطي وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في منطقة (خربة السوق) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تمن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٤٤٦) تاريخ ٢٠٠٠/٧/٢ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/١٤٠/٢٠٠٠/الجبيهه) المتضمن :- تثبيت سعة الطريق حسب الواقع بين قطع الأراضي نوات الأرقام (٤٣،٥٥،٧٥،٩٦) حوض (٢) قطنة الشمالي والقطع (١٣،١٢٧١،٧١٠،٧٠٩) حوض (١٢) رجم الخرايشه وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في منطقة (الجبيهه) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تمن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٤٤٦) تاريخ ٢٠٠٠/٧/٩ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/٣٣٨/٢٠٠٠/وادي السير) المتضمن :- تعديل أحكام البناء ضمن قطعة الأرض رقم (١٦٩٢) حوض (١٥) خربة الصوفية مع استيفاء تعويض بقيمة خمسة وعشرون ديناراً للمتر المربع الواحد من مساحة القطعة وكما هو موضح على المخطط في منطقة وادي السير ووضع موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٤٦٠) تاريخ ٢٠٠٠/٧/٩ الموافق على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١) ع/١٨٧/٢٠٠٠ خريبة السوق (المتضمن الغاء وإستحداث أجزاء من طريق بين قطعتي الأرض رقم (٥٤٢، ٥٣٩) حوض (١) الملكومية وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في منطقة (خريبة السوق) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٤٦١) تاريخ ٢٠٠٠/٧/٩ الموافق على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ) ع/١٣٠/٢٠٠٠ أم قصير والمقابلين (المتضمن تحويل استعمال قطعة الأرض رقم (١٠٠٥) حوض (٧) الوسية من مستودعات بأحكام خاصة الى صناعات خفيفة مع الإبقاء على الأحكام المصدقة بموجب التعديل (أ) ع/٩٩/١٠٨) وإستيفاء تعويض بواقع خمسة دنانير للمتر المربع الواحد من مساحة القطعة وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في منطقة (أم قصير والمقابلين) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٤٦٢) تاريخ ٢٠٠٠/٧/٩ الموافق على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ) ع/٣٥/٢٠٠٠ أبو نصير (المتضمن تعديل تنظيمي للمخطط (أ) ع/٩٣/٦ أبو نصير) والخاص بالحارة رقم (١) من إسكان أبو نصير وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في منطقة (أبو نصير) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٤٦٣) تاريخ ٢٠٠٠/٧/٩ الموافق على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ) ع/٣٦/٢٠٠٠ أبو نصير (المتضمن تعديل تنظيمي للمخطط (أ) ع/٩٢/٤ أبو نصير) والخاص بالحارة رقم (٢) من إسكان أبو نصير وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في منطقة (أبو نصير) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٤٦٤) تاريخ ٢٠٠٠/٧/٩ الموافق على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ) ع/٢٤٨/٢٠٠٠ تلاع العلي (المتضمن تحويل صفة استعمال من سكن (أ) الى سكن (ب) لقطع الأراضي المبينة أرقامها ضمن حوض (٥) التلاع الشرقي وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في منطقة (تلاع العلي) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٤٦٥) تاريخ ٢٠٠٠/٧/٩ الموافق على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ) ع/٢٣٣/٢٠٠٠ صويلح (المتضمن تحويل استعمال من سكن (أ) ، ب ، ج) وتجاري محلي ضمن سكن (أ) الى سكن (أ) ، ب ، ج) وتجاري محلي ضمن سكن (أ) بأحكام خاصة (طابقين وروف) وذلك لقطع الأراضي المبينة أرقامها ضمن حوض (١١) المنش لوحة (١٦) وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في منطقة (صويلح) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

محكمة العدل

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٤٦٦) تاريخ ٢٠٠٠/٧/٩ الموافق على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١/ع/١١٣/٢٠٠٠/شفابدران) المتضمن استحداث شارع بسعة (١٢) متر بين قطع الأراضي المبينة أرقامها ضمن حوض (٢) المقرن وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في منطقة (شفابدران) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريبتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٤٦٩) تاريخ ٢٠٠٠/٧/٩ الموافق على إعادة ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١/ع/٢١٨/٩٩/صويلح) المتضمن صناعات خفيفة بأحكام خاصه مقترح تحويلها الى صناعات خفيفة بأحكام خاصه باستثناء المهن التالية (معامل الطوب والبلاط ومناشير الحجر) للقطع التي لها واجهات على الشوارع الرئيسة ويبقى التقديم على قدمه شريطة إنشاء اسوار على الواجهه الامامية وعلى حدود القطع ضمن المنطقة الصناعية لقطع الأراضي المبينة أرقامها ضمن حوض (١٣) عرقوب خلدا لوحة (١١) وحوض (٨) المترية لوحة (٩) وحوض (٩) ام تينه لوحة (٢) وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في منطقة (صويلح) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهر واحد من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريبتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٤٦٧) تاريخ ٢٠٠٠/٧/٩ الموافق على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١/ع/١١٤/٢٠٠٠/شفابدران) المتضمن تخفيض سعة شارع من (٣٠) متراً الى (٢٠) متراً أمام قطع الأراضي المبينة أرقامها ضمن حوض (٥) أبو القرام وحوض (٩) مروج المحمر وحوض (٦) ذهبية وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في منطقة (شفابدران) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريبتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٤٧٠) تاريخ ٢٠٠٠/٧/٩ الموافق على إعادة ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١/ع/٣١٩/٩٩/وادي السير) المتضمن استحداث شوارع وتنظيم استعمال سكن (د) وصناعات وذلك لقطع الأراضي المبينة أرقامها ضمن حوض (١٤) الدريبات مع إستيفاء تعويض بواقع عشرة دنانير للمتر المربع الواحد من مساحة القطع المقترح تنظيمها صناعات وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في منطقة (وادي السير) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهر واحد من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريبتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

محكمة العدل



تعلن اللجنة اللوائية للتخطيط والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٤٧٢) تاريخ ٢٠٠٠/٧/١٦ الموافق على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ) ع/٢٢٩/٢٠٠٠/تلاع العلي المتضمن الغاء جزء من شارع وتحويل صفة استعمال من سكن (أ) الى سكن (ب) ومن تجاري بأحكام خاصة الى تجاري محلي ضمن سكن (ب) وسكن (ب) ومن حديقة الى سكن (ب) وذلك لقطع الأراضي المبينة أرقامها ضمن حوض (١٧) عين الليضاء وكما هو موضح على المخطط في منطقة تلاع العلي ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعلن اللجنة اللوائية للتخطيط والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٤٧٤) تاريخ ٢٠٠٠/٧/١٦ الموافق على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ) ع/٩٩/٣١/٩٩/أبو نصير المتضمن تخفيض الارتداد الخلفي من ستة أمتار الى أربعة أمتار وارتفاع البناء طابقين مع استيفاء تعويض بواقع دينارين للمتر المربع الواحد من مساحة التسمية رقم (٢) مؤقت من حارة رقم (٣) من المرحلة الأولى وكما هو موضح على المخطط في منطقة أبو نصير ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعلن اللجنة اللوائية للتخطيط والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٤٧٦) تاريخ ٢٠٠٠/٧/١٦ الموافق على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ) ع/٩٩/٢٣٤/تلاع العلي المتضمن الغاء جزء من طريق أمام قطعة الأرض رقم (٦٦٠) حوض (١) تلاع قصر خلدا وكما هو موضح على المخطط في منطقة تلاع العلي ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعلن اللجنة اللوائية للتخطيط والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٤٧٧) تاريخ ٢٠٠٠/٧/١٦ الموافق على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ) ع/١٣٧/٢٠٠٠/الجببية المتضمن استحداث طريق سعة ثلاثة أمتار ضمن قطعة الأرض رقم (٥٢٢) حوض (٢) قطنه الشمالي وكما هو موضح على المخطط في منطقة الجببية ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعلن اللجنة اللوائية للتخطيط والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٤٧٨) تاريخ ٢٠٠٠/٧/١٦ الموافق على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ) ع/٢٣٧/٢٠٠٠/تلاع العلي المتضمن تخفيض سعة شارع أمام قطعة الأرض رقم (٣٢٣) حوض (١٣) عراق زحف لوحة (١٦) وكما هو موضح على المخطط في منطقة تلاع العلي ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعلن اللجنة اللوائية للتخطيط والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٤٧٩) تاريخ ٢٠٠٠/٧/١٦ الموافق على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ) ع/٢٣٢/٢٠٠٠/تلاع العلي المتضمن الغاء الطريق سعة ثلاثة أمتار ضمن قطعتي الأرض رقم (٧١٨، ٧١٩) حوض (٤) ام السماق الشمالي واستحداث طريق بديل سعة ثمانية أمتار ضمن القطعتين المذكورتين واستيفاء بدل تعويض بقيمة عشرون ديناراً للمتر المربع الواحد من مساحة الجزء المضاف للتجاري وكما هو موضح على المخطط في منطقة تلاع العلي ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعلن اللجنة اللوائية للتخطيط والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٤٨٠) تاريخ ٢٠٠٠/٧/١٦ الموافق على جزء المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ) ع/٩٩/١٠١/شغابدران المتضمن استحداث شارع سعة عشرون متر أمام قطع الأراضي المبينة أرقامها ضمن حوض (٥) أبو القرام وحوض (٢) المقرن وكما هو موضح على المخطط في منطقة شغابدران ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٨٤) تاريخ ٢٠٠٠/٧/١٦ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ) ع/٦٠/٢٠٠٠/النصر) المتضمن : - تحويل صفة استعمال قطعة الارض رقم (٧٤٦) حوض (٩) برقع من اراضي الحرشه من مدارس الى حديقة وسكن بأحكام خاصة وكما جاء في المخطط (أ) ع/١٥٠٢/٢٠٠٠ لدى اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في منطقة (النصر) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٨٥) تاريخ ٢٠٠٠/٧/١٦ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ) ع/٣١/٢٠٠٠/البرموك) المتضمن : - تحويل استعمال قطعة الارض رقم (٤٨٦) حوض (٣٤) ام تينه الشمالي من منطقة خضراء الى سكن (د) شريطة تسجيل المساحة المبينة في القرار باسم مجلس امانة عمان قبل وضع المخطط موضع التنفيذ وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في منطقة (البرموك) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٨٦) تاريخ ٢٠٠٠/٧/١٦ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ) ع/٣٧/٢٠٠٠/ابو نصير) المتضمن : - الغاء جزء من الشارع امام قطعتي الارض رقم (٦٤، ٥٩) حوض (٧) المقرن لوحة (١٣) شريطة استيفاء قيمة الفضله الناتجة عن الاقتراح كإمانات قبل وضع المخطط موضع التنفيذ وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في منطقة (ابو نصير) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٨٧) تاريخ ٢٠٠٠/٧/١٦ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ) ع/٢٠١/٢٠٠٠/التقويمه) المتضمن : - استحداث جزء من طريق ضمن قطعة الارض رقم (٢١٥٦) حوض (٣) النهارية لوحة (٤) وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في منطقة (التقويمه) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٨٨) تاريخ ٢٠٠٠/٧/١٦ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ) ع/١٨٨/٢٠٠٠/خريبة السوق) المتضمن استحداث طريق سعة ستة أمتار ضمن قطعة الارض رقم (١٩) حوض (٥) الحنو وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في منطقة خريبة السوق حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٨٩) تاريخ ٢٠٠٠/٧/١٦ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ) ع/١٥٢/٢٠٠٠/بدر الجديد) المتضمن إلغاء جزء من شارع (منحليات) امام قطعة الارض رقم (٨١) حوض (١) الرباحية الشماليه وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في منطقة بدر الجديد حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

محكمة العدل

تعلن اللجنة اللوائية للتخطيط والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٤٩٠) تاريخ ٢٠٠٠/٧/١٦ الموافق على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١) ع/٢٠٠٠/١٥٣/بدر الجديد) المتضمن إلغاء واستحداث جزء من شارع أمام قطع الأراضي المبينة أرقامها ضمن حوض (١٣) بئر السبيل وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتخطيط والابنية في منطقة بدر الجديد حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريئتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلن اللجنة اللوائية للتخطيط والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٤٩٠) تاريخ ٢٠٠٠/٧/٢٣ الموافق على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١) ع/٢٠٠٠/١٣٨/الجببيهه) المتضمن تخفيض الارتداد الأمامي لقطعة الأرض رقم (١٢٤٠) حوض (٨) أم شجرات من جهة الطريق سعة خمسة أمتار بحيث تصبح (٢) متر بدل من (٣) متر وكما هو موضح على المخطط في منطقة الجبيهه ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعلن اللجنة اللوائية للتخطيط والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٤٩٥) تاريخ ٢٠٠٠/٧/٢٣ الموافق على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١) ع/٢٠٠٠/٧١/زهران) المتضمن تخفيض سعة شارع من (٣٠) متر إلى (٢٠) متر أمام قطع الأراضي المبينة أرقامها ضمن حوض (٢٥) عبدون الشمالي وحوض (٢٧) عبدون وكما هو موضح على المخطط في منطقة زهران ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعلن اللجنة اللوائية للتخطيط والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٤٩٩) تاريخ ٢٠٠٠/٧/٢٣ الموافق على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١) ع/٢٠٠٠/٦٧/زهران) المتضمن : - استحداث توسعة شارع أمام قطع الأراضي المبينة أرقامها ضمن حوض (١٧) الملفوف الشمالي (شارع زهران) وكما هو موضح على المخطط في منطقة (زهران) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعلن اللجنة اللوائية للتخطيط والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٥٠٠) تاريخ ٢٠٠٠/٧/٢٣ الموافق على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١) ع/٢٠٠٠/١٩٣/القويسمه) المتضمن : - تحويل صفة استعمال قطعة الأرض رقم (١٢٧) حوض (٤) البلد لوحة (٢١) من سكن (ب) إلى صناعات حرفية بالاستعمال الواردة على المخطط (١) ع/٢٠٠٠/٩٢/الارتدادات حسب احكام سكن (ب) مع استيفاء تعويض بقيمة خمسة دنانير للمتر المربع الواحد من مساحة القطعة وكما هو موضح على المخطط في منطقة (القويسمه) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعلن اللجنة اللوائية للتخطيط والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٥٠٣) تاريخ ٢٠٠٠/٧/٢٣ الموافق على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١) ع/٢٠٠٠/٥٦/العبدلي) المتضمن : - استحداث توسعة طريق من (٦) أمتار إلى (١٠) أمتار شريطة عدم المطالبة بأية استملاكات ضمن قطعة الأرض رقم (١٦٦٣) حوض (١) جرجان وكما هو موضح على المخطط في منطقة (العبدلي) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

## إعلانات

صادرة عن متصرف لواء قصبة السلط رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم في متصرفية لواء قصبة السلط الدكتور زيد خالد زريقات

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادتين (٢٠، ٢١) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية وبناء على الاستدعاء المقدم من السيد يوسف اللداح قررت الموافقة على إيداع إعلان مخطط مطابقة الشارع للتنظيم مع شارع الأشغال المستمك على لوحات الأراضي وللمار بالقطع ذوات الأرقام (٥، ٦، ٢٤، ٨) حوض رقم (٦٩) أبو الردي والقطع ذوات الأرقام (١٩، ١٧) حوض (٦٥) سواده الجلوبسي من أراضي السلط.

للاعتراض لمدة شهرين لدى مكتب سكرتير اللجنة اللوائية وذلك اعتباراً من تاريخ نشر الإعلان بالجريدة الرسمية وجريبتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معنونة باسم رئيس اللجنة اللوائية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادتين (٢٠، ٢١) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية وبناء على قرار اللجنة المحلية لبلدية السلط رقم (١٤٧/٩٩) لسنة ١٩٩٩ قررت الموافقة على إيداع إعلان مخطط إلغاء صفة التنظيم عن الجزء الواقع ما بين القطع ذوات الأرقام (١٥٣، ١٤٨، ١٥٠) حوض رقم (٤٤) الصوائية وتحويلها إلى تجاري مع الارتداد للقطع ذوات الأرقام (١٤٨، ١٥٠) وحسب الكروكي المعد من قبل البلدية.

للاعتراض لمدة شهرين لدى مكتب اللجنة المحلية لبلدية السلط وذلك اعتباراً من تاريخ نشر الإعلان بالجريدة الرسمية وجريبتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معنونة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادتين (٢٠، ٢١) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية وبناء على قرار اللجنة المحلية لبلدية ماحص رقم (٩/٥) لسنة ٢٠٠٠ قررت الموافقة على إيداع إعلان مخطط تعديل مسار الشارع بحيث يكون الطريق الإفراسي عرض (٣) م يقع في منتصف الشارع المعنوي تعديل عرض (٨) م بحيث يؤخذ (٢٥) م جهة الشمال للطريق الزراعي و (٢٥) م من جهة الجنوب بحيث يكون مناصلة بين القطع ذوات الأرقام (٣٨٠، ٣٧١) حوض رقم (٨) من أراضي ماحص.

للاعتراض لمدة شهرين لدى مكتب اللجنة المحلية لبلدية ماحص وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريبتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معنونة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادتين (٢٠، ٢١) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة المحلية وبصلتها لجنة محلية لمجلس قروي الزيدية قررت الموافقة على إيداع إعلان مخطط تغيير صفة الاستعمال من سكن ريفي إلى سكن (ب) للقطع ذوات الأرقام (٨٠٧) حوض رقم (٣٦) من أراضي الزيدية، وتغيير صفة الاستعمال من زراعي إلى سكن (ب) للقطع ذوات الأرقام (٣٢٠٦) من المساحات الحوض وإحداث شارع يمر بالقطع ذوات الأرقام (٣٢٠٨، ٣٢٠٧) حوض رقم (٣٦) وحسب المخطط المعد من قبل هندسة البلديات.

للاعتراض لمدة شهرين لدى مكتب سكرتير اللجنة اللوائية وذلك اعتباراً من تاريخ نشر الإعلان بالجريدة الرسمية وجريبتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معنونة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

## إعلانات

• يعلن عن متصرف لواء قصبة الزرقاء رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم في متصرفية لواء قصبة الزرقاء السيد علي قعدان الفايز

• أعلنت اللجنة اللوائية للتنظيم في متصرفية لواء قصبة الزرقاء على قرار اللجنة المحلية في بلدية الزرقاء رقم (٢٦/١) تاريخ ٢٠٠٠/٧/٥ والمخطط التنظيمي المتضمن تخفيض المنحني (الكيرف) الواقع على القطعة رقم (٤٦٥٣) من حوض (١١) الزواهره ليصبح (٣٣ × ٣) وذلك تخفيف الضرر من المنحني القديم الواقع على القطعة وحسب ما هو موضح على المخطط بالمعاد الأحرار.

يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (٢٢٧) لسنة ٢٠٠٠ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية للتنظيم المنوه عنه بأعلاه والمخطط التنظيمي، وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريبتين محليتين.

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعومة بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

• أعلنت اللجنة اللوائية للتنظيم في متصرفية لواء قصبة الزرقاء على قرار اللجنة المحلية في بلدية الزرقاء رقم (١٦/٧) تاريخ ٢٠٠٠/٤/٢٦ والمخطط التنظيمي المتضمن تغيير صفة الاستعمال للقطع ذوات الأرقام (٧٠٦، ٧٠٥، ٧٠٤، ٧٠٣، ٧٠٢، ٧١٢، ٧١١، ٧١٧، ٧١٦، ٧١٥، ٧١٩، ٧١٨، ٧١٤، ٧١٣، ٧٠٨، ٧٢٤، ٧٢٣، ٧٢٢، ٧٢١، ٧٢٧، ٧٢٦، ٧٢٥، ٧٢٠) المفروزة من أصل القطعة رقم (٧٧) حوض (٦) الحسن لوحه أراضي رقم (١٠) لوحة تنظيمية رقم (٧) من صفة استعمال سكن (ج) إلى صفة استعمال سكن شعبي وذلك لصغر مساحات القطع الإفراسية والتي تتناسب مع صفة سكن شعبي وحسب المخطط المرفق.

يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (١٩٨) لسنة ٢٠٠٠ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية للتنظيم المنوه عنه بأعلاه والمخطط التنظيمي، وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريبتين محليتين.

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعومة بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

محكمة العدل





## إعلان

- يعلن لاطلاع عموم بمقتضى أحكام المادتين (٢١، ٢٠) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية وبعد الاطلاع على قرار اللجنة المحلية لمجلس روضة الأمير راشد رقم (٣/٢٣) لعام ٢٠٠٠م والمتضمن الموافقة على تعديل مسار الشارع حسب الواقع المعبد ضمن الحوض (٨) الحليس و (٩) أم الجراد.
- وقررت اللجنة اللوائية الموافقة وإيداع إعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية والصحف المحلية، ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على ذلك لدى اللجنة المحلية لمجلس روضة الأمير راشد وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية وثائق ثبوتية معلونة باسم رئيس اللجنة المحلية وذلك خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

محمود جراد النعيمات

متصرف لواء قصبة معان  
رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية  
للواء قصبة معان

## إعلان

- يعلن لاطلاع عموم بمقتضى أحكام المادتين (٢١، ٢٠) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية وبعد الاطلاع على قرار اللجنة المحلية لمجلس بلدي الفردخ رقم (١٧) لعام ٢٠٠٠م والمتضمن الموافقة على تخفيض سعة الشارع التنظيمي من (١٢-٦)م مع إحداث نهاية مغلقة حسب المخطط والمار بالقطع (٢١، ٢٢) حوض (٢١).
- وقررت اللجنة اللوائية الموافقة وإيداع إعلان ذلك للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية والصحف المحلية، ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على ذلك لدى اللجنة المحلية لمجلس بلدي الفردخ وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية وثائق ثبوتية معلونة باسم رئيس اللجنة المحلية وذلك خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

محمود جراد النعيمات

متصرف لواء قصبة معان  
رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية  
للواء قصبة معان

## إعلان

- اجتمعت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في لواء قصبة المفرق بتاريخ ٢٥/٤/٢٠٠٠م واطلعت على مخطط الخدمات المقترح والمصدق تصديقاً مؤقتاً بموجب قرار مجلس التنظيم الأعلى رقم (١٠٨٠) تاريخ ٢٠/٧/١٩٩٥ والمتضمن إحداث شوارع خدمات ضمن الحوض رقم (١) من أراضي الزليخة/لواء قصبة المفرق.
- وبعد التداول قررت اللجنة اللوائية الموافقة على المخطط الآنف الذكر وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين. يجوز لأي العالقة الاطلاع على المخططات التوضيحية لدى مديرية الشؤون البلدية والقروية والبلدية لمحافظة المفرق وتقديم اعتراضاتهم خلال المدة القانونية إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض مدعومة بالأوراق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

فارس اللوزي

نائب محافظ المفرق/

متصرف لواء قصبة المفرق

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

## إعلان

- اجتمعت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في لواء قصبة المفرق بتاريخ ٢٣/٥/٢٠٠٠م واطلعت على القرار رقم (٢٢) تاريخ ١٠/٤/٢٠٠٠ الصادر عن اللجنة المحلية لبلدية أم السرب والمتضمن استحداث دخلة سعة (٤)م ضمن القطع (٧٠٤، ٧١٠، ٧١١) حوض رقم (١) من أراضي أم السرب.
- وبعد التداول قررت اللجنة اللوائية الموافقة على قرار اللجنة المحلية الآنف الذكر وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين. يجوز لأي العالقة الاطلاع على المخططات التوضيحية لدى بلدية أم السرب وتقديم اعتراضاتهم خلال المدة القانونية إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض مدعومة بالأوراق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

فارس اللوزي

نائب محافظ المفرق/

متصرف لواء قصبة المفرق

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

## إعلان

• اجتمعت اللجنة الولائية للتنظيم والأبنية في لواء قصبة المرقى بتاريخ ٢٨/٤/٢٠٠٠م واطلعت على مخطط الخدمات المقترح والمرافق بكتاب السيد مدير الشؤون البلدية والقروية والبيئة لمحافظة المرقى رقم (٢٢٦/١/٧١/م) تاريخ ٢٤/٤/١٩٩٩ والمتضمن إحداث طريق لغايات الخدمات ضمن الحوض رقم (٧) لم جرين/ خطل وذلك بالمنافسة بين القطع (٣٢، ٣٣) وحسب المخطط المرافق.

وبعد التداول قررت اللجنة الولائية الموافقة على المخطط الآنف الذكر وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين. يجوز لأي العلاقة الاطلاع على المخططات التوضيحية لدى مديرية الشؤون البلدية والقروية والبيئة لمحافظة المرقى وتقديم اعتراضاتهم خلال المدة القانونية إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض مدعماً بالأوراق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

نائب المэрزب

نائب محافظ المرقى

متصرف لواء قصبة المرقى  
رئيس اللجنة الولائية للتنظيم والأبنية

## إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة الولائية للتنظيم والأبنية بمصرفية لواء قصبة الطفيلة قد اطلعت على قرار اللجنة المحلية في مجلس بلدي العيص رقم (١٦/٥) لسنة ٢٠٠٠ والمتضمن الموافقة على تغيير صفة الاستعمال للقطع ذوات الأرقام (٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٢٧، ٣٠، ١٢٨، ٢٣١) من حوض (٥٧) للزرايات من تنظيم ريفي إلى سكن (ب) وإحداث شوارع وذلك لإزالة الشبوع بين الشركاء وقربها من التنظيم.

وقد قررت اللجنة الولائية الموافقة على المخطط المقترح وإيداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، يحق لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط المودع لدى اللجنة المحلية حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضه للسيد رئيس البلدية خلال المدة القانونية للاعتراض.

محمد الضمور

نائب محافظ الطفيلة

متصرف لواء قصبة الطفيلة  
رئيس اللجنة الولائية للتنظيم

## إعلانات

صادرة عن متصرف لواء قصبة جرش رئيس اللجنة الولائية للتنظيم  
السيد مخيمر أبو جاموس

• تعلن اللجنة الولائية لتنظيم المدن والقرى والأبنية في مصرفية لواء قصبة جرش أنها اتخذت قراراً تحت رقم (٤) بند (٢) تاريخ ٣١/١/٢٠٠٠ بالموافقة على قرار اللجنة المحلية لبلدية الكتنة رقم (١/١) تاريخ ١/٥/٢٠٠٠ والمتضمن تعديل الشارع المار بالقطعة رقم (١٥٥) حوض رقم (٦) البلد وذلك بإزاحته الجهة الشرقية من القطعة لتفادي البناء القائم وإعلان القرار للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين حيث يجوز لأصحاب العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى مكتب اللجنة المحلية لبلدية الكتنة مدعماً بالمخططات التوضيحية اللازمة خلال المدة القانونية المقررة.

• تعلن اللجنة الولائية لتنظيم المدن والقرى والأبنية في مصرفية لواء قصبة جرش أنها اتخذت قراراً تحت رقم (١) تاريخ ١٩/٨/١٩٩٩ والمتضمن ترسيم طريق سعة (٦)م الشارع المقطع ذوات الأرقام (٤٣، ٣٩) من حوض رقم (١٧) تربط ما بين الشارعين المنظمين سعة (١٢)م وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين حيث يجوز لأصحاب العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى مكتب اللجنة المحلية لبلدية كمرخل بالمخططات التوضيحية اللازمة خلال المدة القانونية المقررة.

• تعلن اللجنة الولائية لتنظيم المدن والقرى والأبنية في مصرفية لواء قصبة جرش أنها اتخذت قراراً تحت رقم (٣) بند (١٢) تاريخ ٢٤/١/٢٠٠٠ بالموافقة على قرار اللجنة المحلية لبلدية جرش رقم (١٨/٤٦) تاريخ ١٤/١٢/١٩٩٨ والمتضمن ترسيم طريق بسعة (٦)م محاذة للقطع ذوات الأرقام (٩٩٧، ٩٩٦، ٣) حوض رقم (٢) بين وادي الدبر والمجر كونه ملتوح ومعداً على الواقع وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين حيث يجوز لأصحاب العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى مكتب اللجنة المحلية لبلدية جرش بالمخططات التوضيحية اللازمة خلال المدة القانونية المقررة.

• تعلن اللجنة الولائية لتنظيم المدن والقرى والأبنية في مصرفية لواء قصبة جرش أنها اتخذت قراراً تحت رقم (١) بند (١٠) تاريخ ٣/١/٢٠٠٠ بالموافقة على قرار اللجنة المحلية لبلدية جرش رقم (١٢/٢٤) تاريخ ١٢/١٠/١٩٩٩ والمتضمن تعديل مسار الشارع المحاذي للقطع ذوات الأرقام (٣٨٢، ٩٧٤) حوض رقم (٧) الخضراء فوقاً وتعديله من جهة القطعة رقم (١٧٤) من نفس الحوض على حد الشارع الإفرازي وذلك لتفادي لهدم الجدار الاستنادي وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين حيث يجوز لأصحاب العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى مكتب اللجنة المحلية لبلدية جرش بالمخططات التوضيحية اللازمة خلال المدة القانونية المقررة.

محكمة العدل

• تعلن اللجنة الولائية لتنظيم المدن والقرى والأبنية في متصرفية لواء قصبة جرش أنها اتخذت قراراً تحت رقم (٧) بند (٩) تاريخ ٢٠٠٠/٣/٧ بالموافقة على قرار اللجنة المحلية لبلدية جرش رقم (٢١/٣٩) تاريخ ١٩٩٩/١١/٢٣ والمتضمن اعتماد مسار شارع الملك عبدالله كما هو مفتوح ومعدداً على الموقع كونه يوجد بعض توسعات في مسار الشارع تؤدي إلى هدم الأبنية القائمة قبل أكثر من (٥٠) عام، وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين حيث يجوز لأصحاب العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى مكتب اللجنة المحلية لبلدية جرش بالمخططات التوضيحية اللازمة خلال المدة القانونية المقررة.

• تعلن اللجنة الولائية لتنظيم المدن والقرى والأبنية في متصرفية لواء قصبة جرش أنها اتخذت قراراً تحت رقم (٤) بند (٦) تاريخ ٢٠٠٠/١/٢١ بالموافقة على قرار اللجنة المحلية لبلدية الكوفة رقم (٣/٢٨) تاريخ ١٩٩٩/١١/١٠ والمتضمن إلغاء الشارع المارة بالقطعة رقم (١٧٨) حوض رقم (٦) للبلد وإعلان القرار للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين حيث يجوز لأصحاب العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى مكتب اللجنة المحلية لبلدية الكوفة بالمخططات التوضيحية اللازمة خلال المدة القانونية المقررة.

• تعلن اللجنة الولائية لتنظيم المدن والقرى والأبنية في متصرفية لواء قصبة جرش أنها اتخذت قراراً تحت رقم (١٤) بند (١٥) تاريخ ٢٠٠٠/٦/١٢ بالموافقة على الاستدعاء المقدم من السيد سهيل أبو بكر والقباه والمتضمن إحداث شوارع لغاية الخدمات ضمن الحوض رقم (١) للمراح من أراضي عنيبه وإعلان المخطط وإعلان المخطط للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين حيث يجوز لأصحاب العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى مكتب اللجنة المحلية لبلدية عنيبه بالمخططات التوضيحية اللازمة خلال المدة القانونية المقررة.

• تعلن اللجنة الولائية لتنظيم المدن والقرى والأبنية في متصرفية لواء قصبة جرش أنها اتخذت قراراً تحت رقم (١٥) بند (١١) تاريخ ٢٠٠٠/٦/١٩ بالموافقة على قرار اللجنة المحلية لبلدية مرصع رقم (٢٠٠٠/١٨) تاريخ ٢٠٠٠/٥/١٣ والمتضمن إلغاء جزء من الساحة الواقعة في حي (٨) بلال حوض رقم (٤) البلد كما هي موضحة في المخطط الكروكي المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين حيث يجوز لأصحاب العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى مكتب اللجنة المحلية لبلدية مرصع بالمخططات التوضيحية اللازمة خلال المدة القانونية المقررة.

• يعلن العموم في بلدة عرجان بأن اللجنة الولائية لتنظيم المدن والقرى في متصرفية لواء قصبة عجلون قد قررت بقرارها رقم (٦٥٠) تاريخ ٢٠٠٠/٤/٢٥ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدة عرجان رقم (١) تاريخ ٢٠٠٠/٤/٨ المتضمن تعديل مسار الشارع المار بالقطع ذوات الأرقام (٧١، ٥٩) حوض رقم (٥) أبو الهواء وحسب الترسيم المعد لهذه الغاية.

ثامر الفايز  
متصرف لواء قصبة عجلون  
رئيس اللجنة الولائية للتنظيم

## إعلان

• يعلن للعموم في بلدة عرجان بأن اللجنة الولائية لتنظيم المدن والقرى في متصرفية لواء قصبة عجلون قد قررت بقرارها رقم (٧١٢) تاريخ ٢٠٠٠/٧/١١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدة كفرجة رقم (٢٣) بند (٥) تاريخ ٢٠٠٠/٦/١٩ المتضمن تعديل مسار الطريق التنظيمي المار بالقطعة رقم (١٧٦) حوض رقم (٣) للمسالك وعمل نهاية مقلقة وحسب الترسيم المعد لهذه الغاية.

ثامر الفايز  
متصرف لواء قصبة عجلون  
رئيس اللجنة الولائية للتنظيم

## إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في بلدة الجبيل بأن اللجنة الولائية لتنظيم والأبنية في لواء قصبة مادبا قررت بقرارها رقم (٩٠) لسنة ٢٠٠٠ وبصفتها لجنة تنظيم محلية الموافقة على إنشاء الشارع سعة (١٢) م والمار بالقطعة رقم (٦) من الحوض رقم (١) الجبيل.

محسن عجلان الرقاد  
متصرف لواء قصبة مادبا  
رئيس اللجنة الولائية للتنظيم والأبنية

محسن عجلان الرقاد



## إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في بلدة البويضة بأن اللجنة اللوائية في لواء الرمثا قررت بقرارها رقم (٢٧/٢٠٠٠) تاريخ ٢٠٠٠/٦/٢٠ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدة البويضة رقم (٣٣) تاريخ ٢٠٠٠/٦/١٠ والمتضمن إعلان المخطط التنظيمي الإضافي المقترح والتعديلات التنظيمية للأحواض ذات الأرقام (٣، ١١، ٩) والوارد بموجب كتاب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة رقم (ت/٩٤٥/٩٤٢١) تاريخ ٢٠٠٠/٣/١٣.

وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يجوز لذوي العلاقة الاطلاع عليه والتقدم باعتراضاتهم واقتراحاتهم معونة باسم رئيس اللجنة المحلية في بلدة البويضة وخلال مدة الاعتراض وأثناء ساعات الدوام الرسمي.

حسين حمود الضمور

متصرف لواء الرمثا

رئيس اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى والأبنية

## إعلان

• يعلن للعموم بأن لجنة التنظيم اللوائية للواء الكورة اجتمعت بصفتها لجنة تنظيم محلية وبمقتضى أحكام المادتين (٢١، ٢٠) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ قررت الموافقة على إيداع إعلان مخطط تعديل مسار شارع سعة (١٠) م ضمن القطع ذات الأرقام (١٩، ١٨، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١) من حوض رقم (٤) أم خنيس المعد من قبل مديرية الشؤون البلدية والقروية والبيئة للواء الكورة. قررت اللجنة الموافقة على المشار إليه أعلاه وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى سكرتيرة اللجنة اللوائية في متصرفية لواء الكورة خلال المدة القانونية على أن تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية.

نايف المومني

متصرف لواء الكورة

رئيس اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والأبنية

## إعلانات

صادرة عن متصرف لواء بني كنانة رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم  
السيد فاروق القاضي

- يعلن لاطلاع العموم في بلدة الرقيد بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في لواء بني كنانة وبعد أن أطلعت على قرار اللجنة المحلية في بلدة الرقيد رقم (١) تاريخ ٢٠٠٠/٦/١٠ والمتضمن تحويل الدخلات المبينة بأدناه من إفرازية إلى دخلات تنظيمية بنفس السعة.
- ١ - الطريق عرض (٤) م المارة بين القطع رقم (٣٥، ٦٠) ضمن الحوض رقم (٢٢) المنبته الشرقي.
  - ٢ - الطريق عرض (٤) م المارة بين القطع رقم (٧٠١، ٧١٥) والقطع (٧٠٢، ٧٠٤) ضمن الحوض (٢٣) البلد.
  - ٣ - الطرقة المارة بين القطع رقم (٧١٨، ٧١٠) والمحاذية للقطع رقم (٧١٧، ٧١٦) والطريق المارة بين القطع (٧١٧، ٧١٩) ضمن الحوض رقم (٢٣) البلد.
  - ٤ - الطريق المارة بين القطع (٧٠٢، ٧٠٤)، (٧٠٢، ٧٠٧) والطريق بين (٧٠٧، ٧٠٤) ضمن حوض البلد رقم (٢٣).
  - ٥ - الطريق عرض (٤) م المارة بين القطع (٧١٦، ٧١٧) وبمحاذاة القطعة رقم (٧١٣) حوض (٢٣) البلد.
  - ٦ - طريق (٤) م المارة بين القطع رقم (٧١٣، ٧٢٠) وبين القطع (٧١٩، ٧٢٠) ضمن الحوض رقم (٢٣) البلد.
  - ٧ - الطريق (٤) م المارة بين القطع (٧١٧، ٧١٦)، (٧٢٠، ٧٢٠) ضمن الحوض رقم (٢٣) البلد.
  - ٨ - الطريق المارة بين القطع رقم (٧١٠، ٧٠٩) ضمن الحوض (٢٣) البلد.
  - ٩ - الطريق (٤) م المارة بين القطع رقم (٨٤، ٨٣) ضمن الحوض رقم (٢٥) شعب الرافد.
  - ١٠ - الطريق (٤) م المحاذية للقطعة رقم (٢٧) ضمن الحوض رقم (٢٧) المحجر.
- ب - الطريق المارة بين القطع رقم (٧٠٣، ٧٠٧) و (٧٠٢) والطريق المارة بين القطع (٧٠٦، ٧٠٧) و (٧٠٨) والواقع ضمن حوض البلد رقم (٢٣).
- قررت اللجنة بقرارها رقم (١٠٤) تاريخ ٢٠٠٠/٦/٢٨ الموافقة على التعديل المقترح وإعلانه للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.
- يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على القرار وتقديم اعتراضاتهم أو اقتراحاتهم إلى رئيس اللجنة المحلية في بلدة الرقيد خلال المدة القانونية على أن تكون مدعومة بمخططات توضيحية.

محكمة من المحل

- يعلن لاطلاع العموم في بلدة حريما بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في لواء بني كنانة اطلعت على قرار اللجنة المحلية في بلدة حريما رقم (١٧/٤٣) تاريخ ٢٠٠٠/٦/٥ والمتضمن إحداث شارع بسعة (عشرة أمتار ضمن القطع نوات الأرقام (١، ٢، ٣، ٤، ٥، ١١، ١٢، ١٣) من الحوض رقم (٣) وجه الشمال وذلك لغايات الخدمات واعتماد الطريق الإفرزي والتوسعة الحاصلة عليه تنظيما.
- قررت اللجنة بقرارها رقم (٩٩) تاريخ ٢٠٠٠/٦/٢٨ الموافقة على التعديل المقترح وإعلانه للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.
- يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على القرار وتقديم اعتراضاتهم أو اقتراحاتهم إلى رئيس اللجنة المحلية في بلدة حريما خلال المدة القانونية على أن تكون مدعمة بمخططات توضيحية.
- يعلن لاطلاع العموم في بلدة عقربا بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في لواء بني كنانة اطلعت على قرار اللجنة المحلية في بلدة عقربا رقم (٣/٨) تاريخ ٢٠٠٠/٣/٧ والمتضمن إحداث دخلة بسعة (٤) م تربط بين الشارع سعة (١٢) م والشارع سعة (١٤) م المار بالقطعة رقم (٥) حوض رقم (١٢) من أراضي بلدة عقربا وذلك لإيصال الخدمات للمزل الواقعة على الشارع (١٤) م كونه غير مفتوح.
- قررت اللجنة بقرارها رقم (٩٧) تاريخ ٢٠٠٠/٦/١٩ الموافقة على التعديل المقترح وإعلانه للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.
- يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على القرار وتقديم اعتراضاتهم أو اقتراحاتهم إلى رئيس اللجنة المحلية في بلدة عقربا خلال المدة القانونية على أن تكون مدعمة بمخططات توضيحية.
- يعلن لاطلاع العموم في بلدة بيل بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في لواء بني كنانة وبعد أن اطلعت على قرار اللجنة المحلية في بلدة بيل رقم (١٨/٣٩) تاريخ ٢٠٠٠/٧/١١ والمتضمن تعديل مسار جزء من الشارع التنظيمي عرض (٨) م المار بمحاذاة القطعة رقم (١٠٣، ١٠٤) حوض رقم (٢) وذلك بإزالته قليلا إلى الجهة المقابلة إلى القطعة رقم (٩٢) تقريبا لهدم منزل السيد "محمد تيسير" عبدالله أحمد جروان الواقع جزء منه وبعمق (٤٠) سم في سعة الشارع وحسب المخطط التوضيحي.
- قررت اللجنة بقرارها رقم (١١٢) تاريخ ٢٠٠٠/٧/٣٠ الموافقة على التعديل المقترح وإعلانه للاعتراض لمدة أسبوعين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.
- يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على القرار وتقديم اعتراضاتهم أو اقتراحاتهم إلى رئيس اللجنة المحلية في بلدة بيل خلال المدة القانونية على أن تكون مدعمة بمخططات توضيحية.
- يعلن لاطلاع العموم في بلدة كفرسوم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في لواء بني كنانة اطلعت على قرار اللجنة المحلية في بلدة كفرسوم رقم (٢١/١) تاريخ ٢٠٠٠/٥/٨ والمتضمن تحويل السكن الزراعي في القطعة رقم (١٩) من حوض رقم (٢٤) المواجه والمعدة ملكيتها لبلدية كفرسوم وشركائها إلى سكن (ب) كون القطعة من أصل سكن (ب) ولم تطلب البلدية إلغاء التنظيم فيها وتحويل جزء منها إلى سكن زراعي سيما وأن هذه القطعة يجري عليها إفراز قضائي.
- قررت اللجنة بقرارها رقم (٧٦) تاريخ ٢٠٠٠/٥/١٦ الموافقة على التعديل المقترح وإعلانه للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.
- يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على القرار وتقديم اعتراضاتهم أو اقتراحاتهم إلى رئيس اللجنة المحلية في بلدة كفرسوم خلال المدة القانونية على أن تكون مدعمة بمخططات توضيحية.

- يعلن لاطلاع العموم في بلدة حريما بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في لواء بني كنانة اطلعت على قرار اللجنة المحلية في بلدة حريما رقم (١١/٢٣) تاريخ ٢٠٠٠/٤/٢٤ والمتضمن تحويل جزء من القطع نوات الأرقام (١٨، ١٧، ٢، ٢١، ٢٣، ٢٠، ١٩، ١٢، ٤١، ١٣، ١١، ٢٦، ٢٨، ٣١، ٢٧، ١٠) من الحوض (١٣) للديري من أراضي حريما والمحاذية للشارع العام من سكن (ب) إلى تجاري طولي بعمق (١٤) م وارتداد خلفي (٤) م حيث أن الموقع المذكور شارع عام بعرض (٣٠) م ويعتبر هذا الشارع المنحل الرئيسي إلى لواء بني كنانة من اتجاه اربد وحتى يتسنى للبلدية العمل على ترخيص المحلات التجارية القائمة عليه.
- قررت اللجنة بقرارها رقم (١٠٠) تاريخ ٢٠٠٠/٦/٢٨ الموافقة على التعديل المقترح وإعلانه للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.
- يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على القرار وتقديم اعتراضاتهم أو اقتراحاتهم إلى رئيس اللجنة المحلية في بلدة حريما خلال المدة القانونية على أن تكون مدعمة بمخططات توضيحية.

## إعلان

- يعلن لاطلاع العموم في بلدة حرثا بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في لواء بني كنانة اطلعت على قرار اللجنة المحلية في بلدة حرثا رقم (٩٩/٣٥) والمتضمن الموافقة على تعديل الدخلة التنظيمية بعرض (٦) م المارة بالقطع رقم (٦٠، ٩٦) حوض (٣٥) طرطاب وتعديلها مناصلة بين القطعتين (٣) م من كل جهة حيث أنها مرسومة بشكل مثلثات بين القطعتين.
- قررت اللجنة بقرارها رقم (١٣١) تاريخ ١٩٩٩/٧/٢٨ الموافقة على التعديل المقترح وإعلانه للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.
- يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على القرار وتقديم اعتراضاتهم أو اقتراحاتهم إلى رئيس اللجنة المحلية في بلدة حرثا خلال المدة القانونية على أن تكون مدعمة بمخططات توضيحية.

متصرف لواء بني كنانة

حسين حمود الضمور

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

## إعلانات

صادرة عن متصرف لواء المزار الجنوبي رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

السيد علي كريشان

- يعلن لاطلاع العموم في منطقة بلدية جعفر بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية للواء المزار الجنوبي قد اطلعت على قرار مجلس بلدي جعفر رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٠ والمتضمن وضع صلة المقابر على جزء من القطع (١٤)، (١٦) حوض (١٣).
- وقد قررت اللجنة الموافقة وإعلان ذلك للاعتراض لمدة أسبوعين من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم لدى بلدية جعفر بعد الاطلاع على المخططات التوضيحية في دار البلدية.

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة مؤنة بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية للواء المزار الجنوبي قد اطلعت على قرار مجلس بلدي مؤنة رقم (٩/٢٠) لسنة ٢٠٠٠ والمتضمن تعديل مسار الشارع سعة (١٦) م المار بالقطع ذوات الأرقام (٢٥، ٤٦، ٢٠، ٢٥، ١٢٥، ٤٨، ١٤٨، ١٤٩، ٥٠، ٩١، ٩٢، ٩٣) حوض (٥) لوجود بناء قائم على القطعة رقم (١٢٥) حوض (٥).  
وقد قررت اللجنة الموافقة وإعلان ذلك للاعتراض لمدة أسبوعين من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم لدى بلدية مؤنة بعد الاطلاع على المخططات التوضيحية في دار البلدية.

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة بلدية سول بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية للواء المزار الجنوبي قد اطلعت على قرار مجلس بلدي سول رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٠ والمتضمن تحويل القطعة رقم (٢٦) حوض (١٢) من أراضي سول من سكن (ب) إلى سكن (د).  
وقد قررت اللجنة الموافقة وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم لدى بلدية سول بعد الاطلاع على المخططات التوضيحية في دار البلدية.

## إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في لواء القصر قد اطلعت على المخطط التنظيمي الهيكلي لبلدية الربيع وعلى قرار مجلس بلدي الربيع رقم (١١) جلسة رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٠ والمتضمن استحداث طريق تخديمي بسعة (٦) م في القطعة رقم (٤) حوض رقم (٢٦) للقائه واستناداً لأحكام المادة (٢٠) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ قررت اللجنة اللوائية استحداث طريق تخديمي في القطعة رقم (٤) حوض رقم (٢٦) للقائه لغايات إيصال التيار الكهربائي للمساكن المقامة على القطعة المذكورة بأعلاه وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين.  
ويجوز لمن له مصلحة في الاعتراض الاطلاع على المخطط في مكتب سكرتير بلدية الربيع وتقديم اعتراضاتهم خلال المدة القانونية على أن تكون مدعمة بالمخططات الرسمية.

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية  
متصرف لواء القصر  
تيسير الضمور

## إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة جحفية بأن اللجنة اللوائية للتنظيم في لواء المزار الشمالي قد قررت بقرارها رقم (٢٨/٢٠٠٠) تاريخ ٢٠٠٠/٧/٢ الموافقة على قرار اللجنة المحلية الأولى لبلدة جحفية رقم (١٣/١) تاريخ ٢٠٠٠/٦/٢٩ والمتضمن:-  
١. تخفيض سعة الشارع المار بالقطع (٧١٢، ٧١١، ٧١٠) لوحة (١٢) والقطعة رقم (٧٠٥) لوحة (١٤) والقطع (٧٠٥، ٧٠٤، ٧٠٣، ٧٠٢، ٧٠١) لوحة (٢٣) من (١٦) م إلى (١٢) م تأليفاً لهم الأبنية القائمة على القطعة (٧١١) لوحة (١٢) والقطع (٧٠٣، ٧٠١) لوحة (٢٣) لتوحيد سعة الشارع.  
٢. استحداث نهاية مغلقة أبعادها (١٨ م × ٢٤ م) ضمن القطعة (٧٠٥) حوض (٦) لوحة (١٤).  
٣. تخفيض سعة الشارع المار بالقطع (٧٠٧، ٧٠٦، ٧٠٣) لوحة (١٤) من القطعة رقم (٧٢١) لوحة (١٦) ليصبح بسعة الطريق الإفراسي.  
٤. إلغاء للشارع سعة (١٢) م المار بالقطع (٧٠٢، ٧٠١) لوحة (٢٧) والقطع (٧٠٦، ٧٠٥، ٧٠٣) لوحة (٢٩) تجنباً لهدم البناء القائم على القطعة رقم (٧٠١) لوحة (٢٧).  
وقررت إعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين.  
يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال المدة المذكورة أعلاه إلى مكاتب اللجنة المحلية مدعمة بالمخططات والوثائق اللازمة.

داود مهورات  
متصرف لواء المزار الشمالي  
رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

## إعلان

• تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في لواء الجزيرة بأنها قررت الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمجلس بلدي حواره والمناره وجلول رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٠ والمتضمن اعتماد الشوارع الملونة باللون الأحمر واللحاء الشوارع الملونة باللون الأزرق ضمن القطعة رقم (٦) حوض رقم (١) من أراضي حواره بالتناسب الشوارع مع الإقرار الرضائي الموجود على الطبيعة.  
بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكاتب اللجنة المحلية لمجلس بلدي حواره والمناره وجلول أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره للإعلان في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

متصرف لواء الجزيرة  
رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية  
سليم الرواحه

## إعلان

- تعلن اللجنة الولائية للتنظيم والأبنية في لواء الجيزة بأنها قررت الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمجلس بلدي الجيزة رقم (١١/١) لسنة ٢٠٠٠ والمتضمن تغيير صفة استعمال جزء من القطع (٣١٠٩، ٣١٦٥) حوض رقم (٣) للموارس من مباني عامة إلى سكن (جـ).
- بحيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على القرار المذكور في مكاتب اللجنة المحلية لمجلس بلدي الجيزة أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره للإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هنالك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة المسالفة الذكر.

متصرف لواء الجيزة  
رئيس اللجنة الولائية للتنظيم والأبنية  
سليم الرواحه

## إعلان

- اطلعت اللجنة الولائية للتنظيم في متصرفية لواء الرصيفة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم في بلدية الرصيفة رقم (١٦٢٨) لسنة ١٩٩٩ والمخطط التنظيمي المتضمن تعديل مسار شارع وتخفيض سعة كبرف من الجهة الجنوبية والغربية ضمن الحوض رقم (٢) المعمر وذلك تفادياً لهدم بناء المستدعي والمكون من طابقين.
- يعلن لإطلاع العموم بأن اللجنة الولائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (٤٢) لسنة ٢٠٠٠ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية الملوه على أعلاه مع المخطط التنظيمي.
- يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعماً بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

علي العزام  
متصرف لواء الرصيفة  
رئيس لجنة التنظيم الولائية

## إعلان

- تعلن اللجنة الولائية للتنظيم والأبنية في لواء ناعور بأنها اطلعت على كتاب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة رقم (م/١٢٨/٩/١٠٤٥٨) تاريخ ٢٠٠٠/٤/٢٧ والمتضمن السير بإجراءات تصديق مخطط إحداث الشوارع والطرق المصدقة تصديقاً مؤقتاً بقرارات مجلس التنظيم الأعلى ذات الأرقام التالية:-
- ١ - (١٥٨٤) تاريخ ١٠/٢٥/١٩٩٩.
- ٢ - (١١٣) تاريخ ١/٢٥/٢٠٠٠ ضمن الحوضين (٩٠٨) في بلدة المشقر لواء ناعور.
- وقررت اللجنة الولائية في لواء ناعور بصفحتها لجنة محلية الموافقة على تصديق مخطط الشوارع والطرق أعلاه تصديقاً نهائياً وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على القرار المذكور في مكتب اللجنة الولائية لدى متصرفية لواء ناعور أثناء الدوام الرسمي حتى إذا كان هنالك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة الولائية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة المسالفة الذكر.

هاشم العدوان  
متصرف لواء ناعور  
رئيس اللجنة الولائية للتنظيم والأبنية

## إعلان

- تعلن اللجنة الولائية للتنظيم والأبنية في لواء ناعور بأنها اطلعت على قرار اللجنة المحلية لمجلس بلدي ادبيان رقم (١١/١) تنظيم تاريخ ٢٠٠٠/٥/٨ والمتضمن إحداث طريق بسعة (٦) م في القطعة رقم (٦) حوض رقم (٢٠) البويضة ويربط بالقطعة رقم (١٦) حوض (٢٠) البويضة وقررت اللجنة الولائية الموافقة على قرار اللجنة المحلية وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على القرار المذكور في مكتب اللجنة المحلية في مجلس بلدي ادبيان أثناء الدوام الرسمي حتى إذا كان هنالك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة المسالفة الذكر.

هاشم العدوان  
متصرف لواء ناعور  
رئيس اللجنة الولائية للتنظيم والأبنية



## إعلان

- يعلن لاطلاع العموم في بلدة لب/ لواء ذيبان بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية للواء ذيبان قد قررت بقرارها رقم (٨٠) لسنة ٢٠٠٠ الموافقة على استحداث شارع بسعة (٦) م مار يقطع الأراضي ذوات الأرقام (٢٧، ٢٤) حوض رقم (٥) من أراضي لب وحسب المخطط المعد لهذه الغاية. وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، هذا ويجوز لأصحاب العلاقة الاطلاع عليه لدى سكرتير اللجنة المحلية لمجلس بلدي لب مدعسين القرائحتهم واعتراضاتهم بالأوراق الثبوتية اللازمة وخلال المدة ألفه الذكر..

قاسم الصرايرة

متصرف لواء ذيبان

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

## إعلان

- يعلن لاطلاع العموم في بلدة لب/ لواء ذيبان بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية للواء ذيبان وبصفقتها لجنة محلية ولوائية قد قررت بقرارها رقم (٦٩) لسنة ٢٠٠٠ الموافقة على اعتماد للشوارع والطرق التنظيمية ضمن الحوضين رقمي (١٢، ١٨) من أراضي لب والمصدقة تصديقاً مؤلفاً بموجب القرارات ذوات الأرقام (١/١٣٩) تاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٠ والقرار رقم (١٢٢٤) تاريخ ١٩٩٥/٩/٥ والقرار رقم (٥٥٢) تاريخ ١٩٩٥/٤/٣٠ وحسب المخطط التوضيحي المعد لذلك.. وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، هذا ويجوز لأصحاب العلاقة الاطلاع عليه لدى سكرتير لجنة التنظيم اللوائية في مبنى متصرفية لواء ذيبان خلال المدة ألفه الذكر.

قاسم الصرايرة

متصرف لواء ذيبان

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

## إعلان

- يعلن لاطلاع العموم في بلدة مليح/ لواء ذيبان بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية للواء ذيبان قد قررت بقرارها رقم (١٠٧) لعام ١٩٩٩ استحداث دفلة تنظيمية مرة بالقطعة رقم (٩٤) حوض رقم (٦) من أراضي بلدية الحمايدة وحسب المخطط التوضيحي المعد لهذه الغاية. وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، هذا ويجوز لأصحاب العلاقة الاطلاع عليه لدى سكرتير اللجنة المحلية للتنظيم في بلدية مليح مدعسين القرائحتهم واعتراضاتهم بالأوراق الثبوتية اللازمة وخلال المدة الفتوتية ألفه الذكر..

قاسم الصرايرة

متصرف لواء ذيبان

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

## إعلان

- يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادتين (٢٠، ٢١) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية في لواء عين الباشا قررت الموافقة على إيداع إعلان مخطط تغيير صفة استعمال القطعة رقم (١٨٢) حوض (١) أراضي أم الدلتا من زراعي داخل التنظيم إلى سكن (ج) حسب المجاور والقطعة رقم (٢٢٤) حوض (١) من زراعي إلى سكن (ج). وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهرين لدى مكتب اللجنة اللوائية وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم والقرائحتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية مغونة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة الفتوتية.

يحيى بدر الحديد

متصرف لواء عين الباشا

رئيس اللجنة اللوائية

## إعلان

● يعلن لاطلاع العموم في بلدة المكبلته أن اللجنة اللوائية للتنظيم في لواء البادية الشمالية قررت بقرارها رقم (٤٨) لسنة ١٩٩٨ الموافقة على إحداث شارع بعرض (٢٠) م يربط حي العودة في بلدة المكبلته بالقطعة رقم (٢٧) حوض رقم (٢) قيس) أرض تخدمية مع طريق المقبرة حسب المخطط المرفق لهذه الغاية. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين مجلوتين بحيث يجوز لأي العائلة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدة المكبلته خلال المدة القانونية على أن تكون مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

متصرف لواء البادية الشمالية

لجبي محمود

رئيس اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى

## المواصفات القياسية

اعلان

اعتماد مواصفة قياسية كقاعدة فنية

وافق مجلس إدارة مؤسسة المواصفات والمقاييس بجلسته رقم ٢٠٠٠/٣ المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٠/٧/٤ على اعتماد المواصفة القياسية التالية كقاعدة فنية .

الكبلات الكهربائية الكبلات المعزولة بكلوريد متعدد الفينيل ولقوالبية مقطرة تشمل لغاية ٤٥٠ / ٧٥٠ فولت

ج ٧ : الكلاب المرنة تمحباب وبدون حجاب التي تحتوي على موصلين او اكثر . رقم ٢٠٠٠/٧-٣١٨

واعبارها سارية المعمول بعد ثلاثة اشهر من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية وذلك استنادا للصلاحيات المخولة له بموجب المادة (٨) فقرة (ب) من قانون المواصفات والمقاييس رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٠ ويمكن الحصول عليها من مركز المعلومات بالمؤسسة.

مدير عام مؤسسة المواصفات والمقاييس  
المهندس حسان السعدي

اعلان  
اعتماد مواصفات قياسية

وافق مجلس إدارة مؤسسة المواصفات والمقاييس بجلسته رقم (٢٠٠٠/٣) المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٠/٧/٤ على اعتماد المواصفات القياسية التالية كمواصفات قياسية اردنية معدلة وباللغة الانجليزية .

١- المنسوجات - تطبيق النظام الدولي " نظام تكس " لقياس ثمره الخيوط والألياف والمواد النسيجية الأخرى باستخدام طريقة الشلل	رقم ٧٤ لسنة ٢٠٠٠
"المواصفة الدولية رقم ١٩٩٤/٢٠٦٠ لتكون بديلة للمواصفة الأردنية رقم ٧٤ الصادرة عام ١٩٧٨"	
٢- المنسوجات - الخيوط المأخوذة من الرزم - تعيين الحمل القاطع والاستطالة	رقم ٧٦ لسنة ٢٠٠٠
"المواصفة الدولية رقم ١٩٩٥/٢٠٦٢ لتكون بديلة للمواصفة الأردنية رقم ٧٦ الصادرة عام ١٩٧٩"	
٣- المنسوجات - طرق فحص ثبات لون المنسوجات	
الجزء ١ - المقياس الرمادي المستعمل لتحديد مدى التغير في اللون	
"المواصفة الدولية رقم ١٩٩٦/A05-١٠٥ لتكون بديلة للمواصفة الأردنية رقم ٨٦ الصادرة عام ١٩٧٩"	رقم ٨٦-١ لسنة ٢٠٠٠
٤- المنسوجات - طرق فحص ثبات لون المنسوجات	
الجزء ٢ - المقياس الرمادي المستعمل لتحديد مدى التبقيع	
"المواصفة الدولية رقم ١٩٩٣/A03-١٠٥ لتكون بديلة للمواصفة الأردنية رقم ٨٧ الصادرة عام ١٩٧٩"	رقم ٨٦-٢ لسنة ٢٠٠٠

٥- المنسوجات : تعاريف المصطلحات العامة والأنسجة الأساسية	
الجزء ١ - التعاريف المختصة بالأقمشة المحاكاة	
"المواصفة الدولية رقم ١٩٩٨/٨٣٨٨ لتكون بديلة للمواصفة الأردنية رقم ١٠١ الصادرة عام ١٩٧٩"	رقم ١٠١-١ لسنة ٢٠٠٠
٦- المنسوجات - تعاريف المصطلحات العامة والأنسجة الأساسية	
الجزء ٢ - التعاريف المختصة بالألياف والخيوط	
"المواصفة الدولية رقم ١٩٨٧/٨١٥٩ لتكون بديلة للمواصفة الأردنية رقم ١٠١ الصادرة عام ١٩٧٩"	رقم ١٠١-٢ لسنة ٢٠٠٠
٧- المنسوجات - تغيير أبعاد الأقمشة عند غمرها في الماء البارد	
"المواصفة الدولية رقم ١٩٨٥/٧٧٧١ لتكون بديلة للمواصفة الأردنية رقم ١٦١ الصادرة عام ١٩٨٠"	رقم ١٦١ لسنة ٢٠٠٠
٨- المنسوجات - تقدير كتلة الأقمشة	
"المواصفة الدولية رقم ١٩٩٧/١٨٨٩ لتكون بديلة للمواصفة الأردنية رقم ٢٨٢ الصادرة عام ١٩٨٥"	رقم ٢٨٢ لسنة ٢٠٠٠
٩- المنسوجات - تقدير عدد الترمات في الخيوط (طريقة العد المباشر)	
"المواصفة الدولية رقم ١٩٩٥/٢٠٦١ لتكون بديلة للمواصفة الأردنية رقم ٣٦٥ الصادرة عام ١٩٨٤"	رقم ٣٦٥ لسنة ٢٠٠٠
١٠- المنسوجات - الأجواء القياسية للتكييف واختبار المنسوجات	
"المواصفة الأوروبية رقم ١٩٩٢/٢٠١٣٩ لتكون بديلة للمواصفة الأردنية رقم ٧٥ الصادرة عام ١٩٧٨"	رقم ٧٥ لسنة ٢٠٠٠

١١-	المسوحات - تقدير مقاومة الأقمشة لامتناس الماء "المواصفة البريطانية رقم ١٩٩٠/٣٤٤٩ لتكون بديلة للمواصفة الأردنية رقم ٣٤٨ الصادرة عام ١٩٨٣"	رقم ٣٤٨ لسنة ٢٠٠٠
١٢-	المسوحات - تقدير الزيوت والدهون والشمع في الصوف "المواصفة البريطانية رقم ١٩٨١/٣٥٨٢ لتكون بديلة للمواصفة الأردنية رقم ٣٤٩ الصادرة عام ١٩٨٣"	رقم ٣٤٩ لسنة ٢٠٠٠

وذلك استناداً للصلاحيات المخولة له بموجب المادة (٨) فقرة (ب) من قانون المواصفات والمقاييس رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٠ .

مدير عام مؤسسة المواصفات والمقاييس  
المهندس حسان السعدي

## إعلان

## اعتماد مواصفات قياسية أردنية

وافق مجلس إدارة مؤسسة المواصفات والمقاييس بجلسته رقم ٢٠٠٠/٣/٢٠ المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٠/٧/٤ على اعتماد المواصفات القياسية التالية كمواصفات قياسية أردنية معتمدة :

١-	الورق الصحي - ورق التواليت "لتكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٨٦"	رقم ١٥٦ لسنة ٢٠٠٠
٢-	الورق الصحي - المناديل الورقية "لتكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٩٢"	رقم ٣٩٧ لسنة ٢٠٠٠
٣-	الورق الصحي - الشاكير الورقية "لتكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٩٧"	رقم ٣٩٨ لسنة ٢٠٠٠
٤-	الورق الصحي - الماديل المبيلة "لتكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٩٤"	رقم ٩٧٨ لسنة ٢٠٠٠
٥-	الحاويات - حاويات النفايات المتحركة الجزء الثالث : الحاويات ذات الأربع عجلات سعة ٧٧٠ لتر إلى ١٣٠٠ لتر وذات الغطاء المحدث : الأبعاد والتصميم "لتكون بديلة للمواصفة رقم ١١٥١ الصادرة عام ١٩٩٧"	رقم ١٢١٠-٣ لسنة ٢٠٠٠

وذلك استناداً للصلاحيات المخولة له بموجب المادة "٨" فقرة "ب" من قانون المواصفات والمقاييس رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٠ ويمكن الحصول عليها من مركز للمعلومات بالمؤسسة

مدير عام مؤسسة المواصفات والمقاييس  
المهندس حسان السعدي

محفوظ في الأصل



## اعلان

## اعتماد مواصفات قياسية

وافق مجلس إدارة مؤسسة المواصفات والمقاييس بجلسته رقم ٢٠٠٠/٣/٢٠ المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٠/٧/٤ على اعتماد المواصفات القياسية التالية كمواصفات قياسية أردنية.

- ١ - الحاويات - حاويات النفايات المتحركة  
ج ٢ : الحاويات ذات الأربع عجلات سعة ٥٥٠ لتر الى ١٢٠٠ لتر  
و ذات الغطاء المسطح : الابعاد والتصميم  
٢ - الورق الصحي - حفاظات الاطفال للطاوية للظورة رقم ١٣٨٠ لسنة ٢٠٠٠

وذلك استناداً للصلاحيات المخولة له بموجب المادة (٨) فقرة ب من قانون المواصفات والمقاييس رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٠ ويمكن الحصول عليها من مركز المعلومات بالمؤسسة.

مدير عام مؤسسة المواصفات والمقاييس  
المهندس حسان السعوي

## اعلان

## اعتماد مواصفات قياسية أردنية

وافق مجلس إدارة مؤسسة المواصفات والمقاييس بجلسته رقم ٢٠٠٠/٣/٢٠ المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٠/٧/٤ على اعتماد المواصفات القياسية التالية كمواصفات قياسية أردنية معدلة وباللغة الانجليزية :

١ - الورق والورق المقوى - القياسات والابعاد القياسية لورق الكتابة . "المواصفة الدولية رقم ١٩٧٥/٢١٦ لتكون بديلة للمواصفة الأردنية رقم ٥٢ الصادرة عام ١٩٧٨".	رقم ٥٢ لسنة ٢٠٠٠
٢ - الورق والورق المقوى - طرق أخذ عينات الورق والورق المقوى لتحديد معدل الجودة. "المواصفة الدولية رقم ١٩٩٤/١٨٦ لتكون بديلة للمواصفة الأردنية رقم ١٦٧ الصادرة عام ١٩٨٠".	رقم ١٦٧ لسنة ٢٠٠٠
٣ - الورق والورق المقوى - ملصقات وأضابير - المقاسات . "المواصفة الدولية رقم ١٩٧٤/٦٢٣ لتكون بديلة للمواصفة الأردنية رقم ١٦٨ الصادرة عام ١٩٨٠".	رقم ١٦٨ لسنة ٢٠٠٠
٤ - الورق والورق المقوى - تقوى الورق لأغراض الحفظ العامة - المواصفات . "المواصفة الدولية رقم ١٩٧٤/٨٣٨ لتكون بديلة للمواصفة الأردنية رقم ١٦٩ الصادرة عام ١٩٨٠".	رقم ١٦٩ لسنة ٢٠٠٠
٥ - الورق والورق المقوى - الظروف الجوية لتكييف وفحص عينات الورق والاحرامات الخاصة بضبط هذه الظروف القياسية لتكييف العينات . "المواصفة الدولية رقم ١٩٩٥/٥٣٦ لتكون بديلة للمواصفة الأردنية رقم ٢٠٦ الصادرة عام ١٩٨١".	رقم ١٧٢ لسنة ٢٠٠٠
٦ - الورق والورق المقوى - تحديد كتلة المتر المربع من الورق والورق المقوى . "المواصفة الدولية رقم ١٩٩٥/٥٣٦ لتكون بديلة للمواصفة الأردنية رقم ٢٠٦ الصادرة عام ١٩٨١".	رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٠٠

٢٠٠٧ لسنة ٢٠٠٠	٧- الورق والورق المقوى - تحديد محتوى الرطوبة "التجفيف بواسطة الفرن". "المواصفة الدولية رقم ١٩٨٥/٢٨٧ لتكون بديلة للمواصفة الأردنية رقم ٢٠٧ الصادرة عام ١٩٨١".
٢٠١٠ لسنة ٢٠٠٠	٨- الورق والورق المقوى - تقدير مقاومة الشد الجزء ١ - طريقة تحميل بمعدل ثابت. "المواصفة الدولية رقم ١٩٩٢/١-١٩٩٤ لتكون بديلة للمواصفة الأردنية رقم ٢١٠ الصادرة عام ١٩٨١".
٢٠١٠ لسنة ٢٠٠٠	٩- الورق والورق المقوى - تقدير مقاومة الشد للورق والورق المقوى. الجزء ٢ - طريقة استطالة بمعدل ثابت "المواصفة الدولية رقم ١٩٩٤/٢-١٩٩٤ لتكون بديلة للمواصفة الأردنية رقم ٢١٠ الصادرة عام ١٩٨١".
٢٠٢٣ لسنة ٢٠٠٠	١٠- الورق والورق المقوى - تحديد المتبقي (الرماد) بعد الحرق بدرجة ٩٠٠°س. "المواصفة الدولية رقم ١٩٩٧/٢١٤٤ لتكون بديلة للمواصفة الأردنية رقم ٢٢٣ الصادرة عام ١٩٨٦".

وذلك استناداً للصلاحيات المخولة له بموجب المادة "٨" فقرة "ب" من قانون المواصفات والمقاييس رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٠ ويمكن الحصول عليها من مركز المعلومات بالمؤسسة.

مدير عام مؤسسة للمواصفات والمقاييس  
المهندس حسنان السعدي

## إعلان

اعتماد مواصفات قياسية أردنية

وافق مجلس إدارة مؤسسة المواصفات والمقاييس بجلسته رقم ٢٠٠٠/٣ المتعقدة بتاريخ ٢٠٠٠/٧/٤ على اعتماد المواصفات القياسية التالية كمواصفات قياسية أردنية معدلة وباللغة الانجليزية :

٢٠٠٠/١-٤٧٤ رقم	١- الدهان (الطلاء) والورنيش - تعيين المقاومة للسوائل الجزء ١ - طرق عامة "المواصفة الدولية رقم ١٩٩٣/١-٢٨١٢ لتكون بديلة للمواصفة الأردنية رقم ٤٧٤ الصادرة عام ١٩٨٦".
٢٠٠٠/٢-٤٧٤ رقم	٢- الدهان (الطلاء) والورنيش - تعيين المقاومة للسوائل الجزء ٢ - طريقة الغمر بالماء "المواصفة الدولية رقم ١٩٩٣/٢-٢٨١٢ لتكون بديلة للمواصفة الأردنية رقم ٤٧٤ الصادرة عام ١٩٨٦".
٢٠٠٠/٤٩٢ رقم	٣- الدهان (الطلاء) والورنيش - تعيين المواد غير المتطايرة في الدهانات والورنيش والمواد الرابطة "المواصفة الدولية رقم ١٩٩٣/٣٢٥١ لتكون بديلة للمواصفة الأردنية رقم ٤٩٢ الصادرة عام ١٩٨٦".
٢٠٠٠/٥٠٩ رقم	٤- الدهان (الطلاء) والورنيش - تعيين وقت الجفاف السطحي طريقة بالوتيني "المواصفة الدولية رقم ١٩٧٣/١٥١٧ لتكون بديلة للمواصفة الأردنية رقم ٥٠٩ الصادرة عام ١٩٨٧".
٢٠٠٠/١-٥٦٨ رقم	٥- الدهان (الطلاء) والورنيش - تقدير الكثافة الجزء ١ - طريقة بكنومتر "المواصفة الدولية رقم ١٩٩٧/١-٢٨١١ لتكون بديلة للمواصفة الأردنية رقم ٥٦٨ الصادرة عام ١٩٨٨".

٢٠٠٠/٢-٥٦٨ رقم	٦- الدهان (الطلاء) والورنيش - تقدير الكثافة الجزء ٢ - طريقة الجسم المغمور "المواصفة الدولية رقم ١٩٩٧/٢-٢٨١١ لتكون بديلة للمواصفة الأردنية رقم ٥٦٨ الصادرة عام ١٩٨٨".
٢٠٠٠/٣-٥٦٨ رقم	٧- الدهان (الطلاء) والورنيش - تقدير الكثافة الجزء ٣ - طريقة الذبذبة "المواصفة الدولية رقم ١٩٩٧/٣-٢٨١١ لتكون بديلة للمواصفة الأردنية رقم ٥٦٨ الصادرة عام ١٩٨٨".
٢٠٠٠/٤-٥٦٨ رقم	٨- الدهان (الطلاء) والورنيش - تقدير الكثافة الجزء ٤ - طريقة الكأس المضغوط "المواصفة الدولية رقم ١٩٩٧/٤-٢٨١١ لتكون بديلة للمواصفة الأردنية رقم ٥٦٨ الصادرة عام ١٩٨٨".

وذلك استناداً للصلاحيات المخولة له بموجب المادة "٨" فقرة "ب" من قانون المواصفات والمقاييس رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٠ ويمكن الحصول عليها من مركز المعلومات بالمؤسسة.

مدير عام مؤسسة المواصفات والمقاييس  
المهندس حسان السعوي

## المحامون الشرعيون

• ثبت فيما يلي أسماء المحامين الشرعيين الذين دفعوا رسوم المحاماة الشرعية لعام ٢٠٠٠م.

قاضي القضاة  
عز الدين الخطيب التميمي

الرقم	اسم المحامي	الرقم	اسم المحامي
١	يعقوب عادل خليل نزال	١٧	رسمي كامل محمد بدر
٢	رابعه احمد عبدالله ساغه	١٨	هاني محيي الدين الخيري
٣	فيصل حسن عبد المهدي الرواشدة	١٩	يوسف محمود العوض العساري
٤	علي جميل عبد الكريم ديراني	٢٠	ضياء الدين محمد ضياء الدين زعير
٥	عهود احمد حسين خليفات	٢١	خالد محمود احمد العوامله
٦	اشرف فؤاد محمد ابو طالب	٢٢	تيسير حسين مسمار
٧	منى احمد محمود الخصاولة	٢٣	مفلح مرجي الخضر
٨	محمد مأمون عبد الكريم عصفور	٢٤	عبدالله عادل خزله كاتبه
٩	محمد حسين شامي غنمه	٢٥	يحيى عبد الوهاب حسين الطراوله
١٠	شيخه احمد علي عليوه	٢٦	محمد عبد السلیمان القصير
١١	محمود كامل محمود العبيط	٢٧	جمال واصف فخر الدين
١٢	اسماعيل علي حسن محمد	٢٨	ظاهر محمد يعقوب الامير
١٣	عبد الخالق مصطفى عبد الخالق سعاده	٢٩	صالح موسى صالح الحوراني
١٤	حسين علي عبد الزعبي	٣٠	جميل علي احمد ازملنا
١٥	وليد محمد مصطفى العدوان	٣١	وسام طلال محمد الريماوي
١٦	عبد الفتاح محمد حسن لافني	٣٢	عبد الحافظ محسن سالم المبيضين

٣٣	نعيم محمد محمود الربابعة	٤٠	منذر معروف سليم رباع
٣٤	محمد نايف محمد الهيجاوي	٤١	رفعت ناجي علي معمر
٣٥	صلاح الدين فايز موسى الخطيب	٤٢	فرحان محمد العبود الشبيول
٣٦	فايز سعيد احمد الملاحه	٤٣	عبد الكريم محمد عبد السرحان
٣٧	طلعت محمد سلامة القيسي	٤٤	احمد خليل محمد سالم
٣٨	محمود عبد الرحمن عمر اعمر	٤٥	منتصر ابراهيم مطلق المخادمه
٣٩	رسمي لطفي راشد الخزاعي		

قرار رقم (٧) لسنة ٢٠٠٠  
صادر عن وزير الصناعة والتجارة

استناداً للصلاحيات المخولة التي بموجبها (١) من المادة (٧) من قانون الصناعة والتجارة رقم ١٨ لسنة ١٩٩٨، وبناء على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٧٩) تاريخ ٢٩/٧/٢٠٠٠، قررت تحديد أسعار المواد الأساسية من الاعلاف (الشعير والنخالة) على النحو التالي:

المادة	سعر بيع الطن الواحد
الشعير	٧٥ دينار للطن مشول او دكمه
النخالة	٦٠ دينار للطن مشول او دكمه

ثانياً: - يحدد سعر بيع مادة النخالة والذروان وكسر القمح والشوالب الطافية الاخرى للشركات المستوردة تسليم ظهر السيارة بسعر ( ٧٧ ) دينار للطن مشول او دكمه .

ثالثاً: - يعتبر هذا القرار ساري المفعول اعتباراً من تاريخ ٢/٨/٢٠٠٠ .

رابعاً: - يلغى هذا القرار أي قرار سابق يتعارض مع مضمونه .

واصف عازر  
وزير الصناعة والتجارة



## المطالبات

اعلان

عملا باحكام المادة (6/ب) من قانون تحصيل الاموال الاميرية رقم (6) لسنة 1952 وتعديلاته .

يرجى من السادة الشركة العالمية للصناعات البلاستيكية لاصحابها :  
هشام حسن تحسين الفقير و غسان عبد الحميد عربي كاتبني ومحمد حسن محمد علي منصور ومحمد عيد محمد علي منصور مراجعة مديرية الاموال العامة/وزارة المالية مع المبلغ المطلوب منهم لحساب امانات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي والبالغ (18094) ثمانية عشر الفا واربعة وتسعون دينارا خلال فترة اقصاها (60) ستون يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

وفي حال تخلفهم عن الدفع ستتخذ بحقهم الاجراءات القانونية اللازمة .

فوزي الطاهات

مدير مديرية الاموال العامة

اعلان

عملا باحكام المادة (6/ب) من قانون تحصيل الاموال الاميرية رقم (6) لسنة 1952 وتعديلاته .

يرجى من السادة الشركة العالمية للصناعات البلاستيكية لاصحابها هشام حسن تحسين الفقير / غسان عبد الحميد عربي كاتبني / محمد حسن محمد علي منصور/محمد عيد محمد علي منصور وعنوانهم سحاب / مثلث الموقر - طريق الحاتميه مراجعة مديرية الاموال العامة/وزارة المالية لدفع المبلغ المطلوب منهم لحساب امانات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي والبالغ (18094) ثمانية عشر الفا واربعة وتسعون دينارا خلال فترة اقصاها (60) ستون يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

وفي حال تخلفهم عن الدفع ستتخذ بحقهم الاجراءات القانونية اللازمة .

فوزي الطاهات

مدير مديرية الاموال العامة

اعلان

عملا باحكام الفقرة (ب) من المادة السادسة من قانون تحصيل الاموال الاميرية رقم (6) لسنة 1952 وتعديلاته .

يرجى من السادة المبينه اسمائهم بالكشف المرفق المبادرة لدفع المبالغ المطلوبة منهم لحساب قروض طلبة جامعة العلوم والتكنولوجيا لدى مديرية الاموال العامة / وزارة المالية خلال فتره اقصاها (60) ستون يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية وفي حال تخلفهم عن الدفع ستتخذ بحقهم الاجراءات القانونية اللازمة .

فوزي الطاهات

مدير مديرية الاموال العامة

الرقم	اسم المكلّف	اسم الكليـل	المبلغ المطلوب
1.	عماد مفضي ضيف الله الهويدي	نزيه محمود عبد الله البزور	294
2.	بلال جبر حسن الحلو	محمد جبر حسن الطور	120
3.	حسن عبد الحافظ المثقال	عبد الحافظ حسن مقداد المثقال	30
4.	عمر عبد الحميد عبدربه البدور	عيسى عبد السلام غازي ارشيدات	125
5.	ابراهيم عبد الله نايف السخني	عبد الله نايف السخني	780
6.	حاتم سمير حاتم السلطان	سمير حاتم محمد السلطان	154
7.	منتصر سليمان محمود طاهات	سليمان محمود طاهات	200
8.	صلاح محمد سلامة النعيمات	خالد علي رزق الله الحتامه	345
9.	موسى حامد محمد البحيي	احمد حامد محمد البحيي	130
10.	ايمن حسين عبد الله بني هاني	احمد حسين بني هاني	110
11.	بنات زكريا محمود شحاده	زكريا محمود شحاده	150
12.	فراس علي ابراهيم الشقران	وصلي احمد مصطفى عباينه	160

مكتبة الاموال

## إعلان

عملاً بأحكام الفقرة (ب) من المادة السادسة من قانون تحصيل الأموال الأميرية رقم ( 6 ) لسنة 1952 وتعديلاته .

يرجى من المبعوثين السابقين وكفلائهم المذكورة اسمائهم بالكشف المرفق المبارة لدفع بدل الإلتزام المتحقق عليهم لحساب البعثات العلمية والمبينة إزاء إسم كل منهم لدى مديرية الأموال العامة / وزارة المالية خلال فترة أقصاها ( 60 ) ستون يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية وفي حال تخلفهم عن الدفع ستتخذ بحقهم الإجراءات القانونية اللازمة .

فوزي الطاهات

مدير مديرية الأموال العامة

الرقم	إسم المبعوث وعنوانه	إسم الكفيل وعنوانه	المبلغ المطلوب فلس دينار
1.	عبد الله كريم الخليفات الطبيبة - معان - مكتب بريد الطبيبة	محمد عوض عيسى معان - الطبيبة	1608 -
2.	يحيى خلف موسى خاتم فندق زمان قرية الطبيبة	محمد عوض خليفات معان - الطبيبة - يعمل لدى فندق زمان قرية الطبيبة	1450 -
3.	أحمد موسى عوض الخوالده	والده الزرقاء - الغورييه - شارع محجن الثقلي - قرب مخبز النور	1333 330 -
4.	أحمد عبد الكريم عابد الطعاني	والده اربست - ببيت راس ت : ( 216235 )	858 -
5.	سوسن محمد أحمد علي حسين حماد	والدها مستشفى السلط الحكومي	638 -
6.	فايز قبلاص صايل الشهوان أم البساتين - حي الشهوان - ت ( 5728525 ) و ( 4291463 )	أحمد قبلاص الشهوان أم البساتين - حي الشهوان - ت ( 4291444 ) و ( 4291463 )	980 -

## إعلان

يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم، يرجى تسديدها خلال ستين يوماً من نشر هذا الإعلان تلافياً لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة ٦٤ من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة ٣٩ من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة ٣٩ من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل  
الدكتور محمد عدنيات

الرقم	أسماء المكلفين الفاعلين للخدمة ( معان )	الرقم الضريبي	أرصدة الضريبة المستحقة المستحقة	الرقم
١	محمد سعود حسين العفالية	٠١٥٠٢٩٧٦٠	٧٠٠	٩٨-٩٥
٢	نواف حسين فرحان النعمات	٠١٥٠٢٧٠٩٠	٨٠٠	٩٥-٩٤
٣	محمد اسعد محمود ياسين	٠١٥٠٢٦٣٤٥	٨٠٠	٩٨
٤	تيسر بشر محمد كريشان	٠١٥٠١٦٩٠٠	١٠٠	٩٥-٩٢
٥	أحمد خليل محمد النحاميد	٠١٥٠٢٣٢١٤	٤٦٢	٩٥-٨٨

محكمة من الأصول

## إعلان

يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم، يرجى تسديدها خلال ستين يوماً من نشر هذا الإعلان تلافياً لإجراءات الحجز المتصوص عليها بموجب المادة ٦٤ من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة ٣٩ من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة ٣٩ من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل  
الدكتور محمد عدنيات

الرقم	الاسم	الرقم	الاسم	الرقم	الاسم
١	رشد الحسن بن عبد الله	٢٨٠	٢٨١٥٠٣٠	١٨	١٥١
٢	هشام صالح سلمان الفخوري	٤٤٠	٥٩١٤٩١	١٧-٩٥	٢٠٥
٣	سلامة حامد علي الملاوي	٢٠٠	٦٣٠٦٤٤٦	٩٥	٢٤٩
٤	فادي طارق جريس حوك	٥٠٠	٦٩٦٠٤٩٩	٩٨	١٩٢
٥	علي رشيد محمود صبيحان	٩٠٠	٧٣٥١٥٤٢	٩٥-٩١	١٨٥
٦	كاسم لبيب قاسم نزار	٧٠٤	٧٥٩٧٥٩٢	٩٥	١٨٤
٧	لما جابر احمد العراسي	٧٣٤	٧٤١٠٧٩	٩٧	٣٨٤
٨	نسيم سلام الدين عبدالرزاق كلبوزة	٣٠٠	٧٨٧٧٧٩	٩٨	١٢٣
٩	وصلي الخولا ماري لصل	٨٠٠	٧٢٧٠٢	٩٧-٩٦	٤٠٤
١٠	جبريل ابراهيم محمد ابر سرية	٢٠٠	١٥١١٤٩	٩٨	١٥٦
١١	طاهر ابراهيم طاهر صليو	٥٥٢٥٦٩		٩١	١٢٤
١٢	زكي سليم عبدالقادر صلاح	٢٠٠	٦٦٢١٤٣	٩٧	٤١٣
١٣	سلوى رمضان السيد ابر عجوة	٥٠٠	٦٨٥٥٩٣	٩٥-٨٥	٤٨٩
١٤	أولاد محمود صالح علام الدين	٤٠٠	٨٩٤٨٤٢	٩٥	٢٥٤
١٥	ماهر جبران لفتيان حداد	٩٠٠	١٠٣٢٧٦٣	٩١	٣٥٠
١٦	خالد نوافل حسن رمضان	٨٠٠	١٠٩٩١٦٧	٩٨	٣٢٧
١٧	محمد رشيد احمد عبداللبن	٩٩٩	١١٧٠١٦٣	٩٨	١٠٩
١٨	شاهين محمد ابراهيم شاهين	٣٧٠	١٢٠٦٨٧٧	٩٨	٣٧٢
١٩	علامه ماري محمد بسطاسي	٩٠٠	١٣٤٤١٦١	٩٧-٩٦	١٧٤
٢٠	ليبيب شعبان محمد الزامل	٧٠٠	١٣٦٧١٣	٩٨-٩٦	٤١٤
٢١	مريم يوسف ابراهيم صلاله		١٣٦٤٧٤٠	٩٥-٩٣	١١٥
٢٢	وايد توفيق محمود لمرزوقي		١٣٨٠٥٨٣	٩٨	١٥٨

الرقم	الاسم	الرقم	الاسم	الرقم	الاسم
٢٣	حسن توفيق محمود بلكر	٣٠٠٦٤١٧	٤٤٠	١٧٢	٩٨-٩٥
٢٤	ارنيب رشيد محمد الحاج	٣٠٢١٨٣١	٨٠٠	١٩٠	٩٢
٢٥	محمد امير محمد صديقي كمال	٣٠٢٢٣٤٠	٢٧٥	١٢٣	٩٨-٩٥
٢٦	اسماء عمر يوسف حرز الله	٣٠٢٦٧٨٧	٢٨٠	١١٥	٩٨
٢٧	زياد محمد امين المصير	٣٠٣١٦٣٢	٢٠٠	٢٧٦	٩٦-٩٤
٢٨	لدى دالود ابراهيم الكوچه	٣٠٣٣٣٢٨	٢٢٦	٢٢٦	٩٨-٩٤
٢٩	امل علي صالح هليل	٣٠٥٧٣٥٦		٣٢٦	٩٨-٩٧
٣٠	زياد محمود دالود ابر حداد	٣٠٥٩٨١٢	٢٠٠	٢٢٦	٩٨
٣١	رشد بطرس حوك حجازي	٣٠٥٩٨٦٣	١٤٠	١٢٠	١٨-٩٣
٣٢	خالد خليل عبد البكرات	٣٠٦١٤٢٦	٥٠٠	٤٧٨	٩٧-٩٢
٣٣	اياد عبد الحميد سليمان خريسات	١٤٢٢٢٤٩	٣٠٠	٢٥٦	٩٥-٩٠
٣٤	عماد شفيق مكي بجاس	٣٠٠٠٣١١	٣٠٠	٣٦٥	٩٨-٩٧
٣٥	مليح علال حريش ابو صر	٣٠١٥٨٥٨	١٦٠	٥٤٨٧	٩٣-٩٠

## إعلان

يطلب من المادة المذكورين أثناء أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم، يرجى تسديدها خلال ستين يوماً من نشر هذا الإعلان تالياً لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة ٦٤ من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة ٣٩ من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة ٣٩ من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل  
الدكتور محمد عديلات

الرقم	أسماء المكلفين التابعين لمديرية (شمال عمان)	الرقم الضريبي	أرصدة الضريبة المستحقة	السنوات
			للس	ديار
١.	أحمد إبراهيم عبد الحنان	٠٠١٣٢٨٣٤٤	-	٩٦
٢.	رمضان عثمان عرفة أبو الوين	٠٠١٢٦٢٦٤٥	١٠٠	٩٥-٩٤
٣.	فخر علي محمود عويش	٠٠١٢٧٢٩٤٢	-	٩٥-٩٠
٤.	مؤمن غالب محمد الحمود	٠٠٧٥٥٧٨٦٦	٧٦٥	٩٦-٩٥
٥.	محمد حسن طرودي الدويكات	٠٠١٣٨٠٣١١	٥٢١	٩٨-٩٢
٦.	سعاد عبدالرحيم سليمان إريخيدات	٠٠١٣١٨٢٦٨	٨٠٠	٩٤
٧.	مروان عبدالفتاح عبدالله الشريف	٠١٢٣٣٥٨٥١	٨٢٠	٩٨
٨.	شركة نزار رماضي للبرقيات	٠٠٤٦١٥٧٤٣	٦٥١	٩٧-٩٦
٩.	أحمد عبدالرحمن أبو شريف	٠٠١٠٩٧١٧٩	٩٤٠	٩٨-٩٥
١٠.	عبدالقادر أحمد البريع العيمات	٠٠١١٣٠٠٩٩	١٦٠	٩٦-٩٣
١١.	عواد سليمان حسن أبو الجلود	٠٠١١٣١٥٣٢	٩٠	٩٢
١٢.	حسام محمد مصطفى أبو هطاش	٠٠١١٥٥٧٣٣	٦٣٠	٩٤-٩٢
١٣.	زاهي كرم جبر الشيل	٠٠١١٨٣٠٨٧	٣٠	٩١-٨٩
١٤.	عصام موسى حمدان المبدالات	٠٠١١٨٥٦٤٠	٦٠٠	٩٤
١٥.	زياد فهد شاكر النطيمة	٠٠١٢٢١٣٤٥	٦٤٠	٩٧
١٦.	محدث مدوح سعيد غير	٠٠٠٨٨٨٥٨٣	١٠٧	٩٥-٩١
١٧.	يوسف فزاوي جميل أبو داس	٠٠١٣٥٤٨٦٨	٨٢٠	٩٦-٩٣
١٨.	هزام عزمي سالم الحبيب	٠٠١٣٥٣٨٦١	٥٠٠	٩٩-٨٩
١٩.	اليس جريس الياس جبر الشوملي	٠٠٢٠٠٣٠٢٣	٢٦٠	٩٦
٢٠.	عماد خليل محمد رمانة	٠٠١٢٤٥٣٠٩	٤٠٠	٩٥
٢١.	عماد خالد محمود الخطيب	٠٠٢٠٠٣٤٦٥	-	٩٤
٢٢.	زهير عبداللطيف عبدالرحمن الطرواني	٠٠٥٢٤٤٣٢٣	٤٨٠	٩٨-٩٧
٢٣.	زياد خليل سليمان شراة	٠٠٥٢٤٤٣٢٩	-	٩٨
٢٤.	سعيد عبدالله سعيد جد	٠٠٢٠٥٦١٧٨	٤٣٠	٩٧-٩٣

الرقم	أسماء المكلفين التابعين لمديرية (شمال عمان)	الرقم الضريبي	أرصدة الضريبة المستحقة	السنوات
			للس	ديار
٢٥.	بسام يوسف عبدالرحمن غنيم	٠٠٢٠٥١٩٥٨	-	٩٢
٢٦.	زياد صلاح خليل عراوس	٠٠٢٠٤٧١٨٧	٦٠٠	٩٩-٩١
٢٧.	حكيم خليل عدنان محمد	٠٠٢٠٤٦٧٨٤	-	٩٨-٩٧
٢٨.	ربيع محمد مصطفى قولا خاصي	٠٠٢٠٤٥٤٥١	-	٩٥-٩٤
٢٩.	منجد عبدالرؤف عبدالرحيم الثريان	٠٠٢٠٤٣١٢٢	٦٠٠	٩٨-٩٦
٤٠.	معاذ عمر محمود شقارة	٠٠٧٣٤٧٥٦١	-	٩٧-٩٢
٤١.	فراس محمد صالح محمود الكسواني	٠٠٢٠٣٣٧٩٨	٥٧٨	٩٨-٩٦
٤٢.	علاء عبدالرحمن شيلي باغي	٠٠٢٠٣٢٢٣٦	-	٩٧-٩٦
٤٣.	سمير محمود موسى عورما	٠٠٠٨٧٥٧٩١	٣٥٨	٩٨-٩٦
٤٤.	عماد محمد مصطفى حاتم	٠٠٠٩٩١٧٨٧	٧٥٠	٩٦
٤٥.	ناصر حسين محمد عساف	٠٠١٠٩٦٣٥٤	-	٩٨-٩٢
٤٦.	جهد محمد عبد القواسمي	٠٠١٣٥٩٨٩٤	١٠٠	٩٧-٩١
٤٧.	بسام فهد عمر الخجار	٠٠١٣٦٥٣٥٨	٧٠٠	٩٥-٩٠
٤٨.	عماد عبدالرحمن ناصر عوض	٠٠١٣٧١٢٤٠	٨٢٥	٩٨-٩٢
٤٩.	رياض محمد رشيد صبيح	٠٠١٣٧٢٩٥٥	٨٠٠	٩٥-٩٣
٥٠.	صوري محمد عثمان عبدالفتاح	٠٠١٣٧٤٠٧٩	١٦٠	٩٩-٩٥
٦٠.	فوزية محمد سالم أبو صقية	٠٠٢٠٢٨١٥٨	٢٤٩	٩٧-٩٥
٧١.	محمد حسني محمد بصيص	٠٠١٣٨٣٨٠٩	٧٠٥	٩٦-٩٢
٧٢.	خلدون سالم أكرم خصاونة	٠٠١٣٨٤٨٥٦	٦٦٠	٩٧-٩٥
٧٣.	رامي محمود محمد أبو راس	٠٠٢٠٠٢٢٣٠	٤٠٠	٩٦-٩٣
٧٤.	خيرالله حسين محمود طه	٠٠٢٠٢٢٣٨٥	١٠٠	٩٩-٩٦
٧٥.	"محمد طارق" نعيم أحمد الجناوب	٠٠٢٠٢٦٣٥	٨٦٠	٩٩-٩٤

محكمة العدل



## مطالبات

## صادرة عن مدير عام دائرة الجمارك

- يتحقق على:-  
عوض عثمان غانم الفوادمه/ الرمثا.  
مبلغ ٥٠٠٠ خمسة آلاف دينار سنداً للكفالة العدلية رقم ٩٢/١٢٣٨.  
فعلى المذكور اعلاه المبادرة لدفع المبلغ اعلاه خلال ٦٠ يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية  
تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.
- يتحقق على:-  
مبارك مهروك الحربي/ سعدي.  
مبلغ ٤٤٩ اربعماية وتسعة واربعين ديناراً سنداً لقرار تفرير مكتسب الدرجة القطعية.  
فعلى المذكور اعلاه المبادرة لدفع المبلغ اعلاه خلال ٦٠ يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية  
تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.
- يتحقق على:-  
عماد تيسير محمد خضر/ الزرقاء.  
مبلغ ٢٥٦٩ الفين وخمسمائة وتسعة وستين ديناراً و ١٠٠ الفين سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم  
٩٨/٤٢٣.  
فعلى المذكور اعلاه المبادرة لدفع المبلغ اعلاه خلال ٦٠ يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية  
تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.
- يتحقق على:-  
عبد الحكم محمد علي/ اربد.  
مبلغ ٦٠٠ ستماية دينار سنداً لطلب علة مصالحة.  
فعلى المذكور اعلاه المبادرة لدفع المبلغ اعلاه خلال ٦٠ يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية  
تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.

- يتحقق على:-  
سليمان سليمان عبد السلام زيد/ اردني.  
مبلغ ٣٨٠٠ ثلاثة آلاف وثمانمائة دينار مقدار للكفالة العدلية المقدمة ضماناً للقضية رقم ٩٨/١٨٩.  
فعلى المذكور اعلاه المبادرة لدفع المبلغ اعلاه خلال ٦٠ يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية  
تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.
- يتحقق على:-  
مروان عيسى علي الخولجا/ عمان.  
مبلغ ١٨٢٤ الف وثمانمائة واربعة وعشرين ديناراً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٩٨/٢٣١.  
فعلى المذكور اعلاه المبادرة لدفع المبلغ اعلاه خلال ٦٠ يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية  
تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.
- يتحقق على:-  
مؤسسة النهضة للوكالات التجارية/ عمان.  
مبلغ ٥٠٠ خمسمائة دينار سنداً لقرار تفرير.  
فعلى المذكورين اعلاه المبادرة لدفع المبلغ اعلاه خلال ٦٠ يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة  
الرسمية تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.
- يتحقق على:-  
نجيب هلال محمود احمد/ جبل الحسين.  
مبلغ ٤٨٩ اربعماية وتسعة وثمانين ديناراً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٩٩/٨١.  
فعلى المذكور اعلاه المبادرة لدفع المبلغ اعلاه خلال ٦٠ يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية  
تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.
- يتحقق على:-  
صالح حسين صالح خيران/ يمني.  
مبلغ ٣٨٦٧ ثلاثة آلاف وثمانماية وسبعة وستين ديناراً و ٩٥٠ الفين سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم  
٩٨/١٨٩ المصدق بقرار الاستئناف ٩٩/١٨٠ الممير بالرقم ٢٠٠٠/٢٩.  
فعلى المذكور اعلاه المبادرة لدفع المبلغ اعلاه خلال ٦٠ يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية  
تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.

## ● يتحقق على:-

عصام عبد الفتاح محمود حماد/ العقبة.  
مبلغ ١٣٩٥٥ ثلاثة عشر ألفاً وتسعمائة وخمسة وخمسين ديناراً سنداً لقرار تغريم مكتسب الدرجة القطعية.  
فعلى المذكور اعلاه المبادرة لدفع المبلغ اعلاه خلال ٦٠ يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية  
تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.

## ● يتحقق على:-

عادل احمد ابراهيم ابو هديب/ الرقيب.  
مبلغ ٢٠٥٤ ألفين واربع وخمسين ديناراً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٩٦/٥٧ جزاء.  
فعلى المذكور اعلاه المبادرة لدفع المبلغ اعلاه خلال ٦٠ يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية  
تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.

## ● يتحقق على:-

سلامة مناع محمود محمد/ مصري الجنسية.  
مبلغ ٦١٣ ستمائة وثلاثة عشر ديناراً و٤٠٠ فلس سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٩٨/٢٠٨.  
فعلى المذكور اعلاه المبادرة لدفع المبلغ اعلاه خلال ٦٠ يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية  
تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.

## ● يتحقق على:-

مشغل اسامة المصري/ لصاحبه عبد ابو ليلى.  
مبلغ ١٥٤٨ ألف وخمسمائة وثمانية واربعين ديناراً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٩٧/١٨٠.  
فعلى المذكور اعلاه المبادرة لدفع المبلغ اعلاه خلال ٦٠ يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة  
الرسمية تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.

## ● يتحقق على:-

شركة اربابلا للقطع الالكترونية/ اريد.  
مبلغ ٣٢٧٣ ثلاثة آلاف ومائتين وثلاثة وسبعين ديناراً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٩٧/٨٢.  
فعلى المذكور اعلاه المبادرة لدفع المبلغ اعلاه خلال ٦٠ يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة  
الرسمية تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.

## ● يتحقق على:-

١ - وزن عبد الله الحوامده.  
٢ - رامي محمد الدباس.  
مبلغ ١٩٤ مائة واربع وتسعين ديناراً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٩٨/٢٢٧.  
فعلى المذكور اعلاه المبادرة لدفع المبلغ اعلاه خلال ٦٠ يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة  
الرسمية تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.

## ● يتحقق على:-

حسين صغير عبد الحسين/ عراقي الجنسية.  
مبلغ ٤٤١ اربعمائة وواحد واربعين ديناراً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٩٨/٢٢٧.  
فعلى المذكور اعلاه المبادرة لدفع المبلغ اعلاه خلال ٦٠ يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية  
تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.

## ● يتحقق على:-

١ - محسن كاظم حركان زعير/ عراقي الجنسية.  
٢ - عامر جاسم عيسى/ عراقي الجنسية.  
مبلغ ١٧٩٢ ألف وسبعمائة واثنين وتسعين ديناراً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٩٩/١١٣.  
فعلى المذكور اعلاه المبادرة لدفع المبلغ اعلاه خلال ٦٠ يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة  
الرسمية تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.

## ● يتحقق على:-

احمد تركي مطلق عرسان/ مخيم الحصن.  
مبلغ ١٤٥٨ ألف واربعماية وثمانية وخمسين ديناراً و٦٨٥ فلساً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم  
٩٧/٤٣٧.  
فعلى المذكور اعلاه المبادرة لدفع المبلغ اعلاه خلال ٦٠ يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية  
تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.

## ● يتحقق على:-

نبيل ابراهيم خالد زايخه.  
مبلغ ٧٢٠ سبعمائة وثلاثين ديناراً و٤٠٠ فلس سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٩٨/٢٢٥.  
فعلى المذكور اعلاه المبادرة لدفع المبلغ اعلاه خلال ٦٠ يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية  
تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.

محكمة الجمارك

## إعلان

- يطلب من السادة الشركة الكونية للمواد الغذائية مبلغ ٢٠٤٢٠ ديناراً و ٦٦٠ فلساً رسوم بيطره ورسوم وغرامات طوابع واردة نتيجة للتفتيش اللاحق لديوان المحاسبة بموجب الاستيضاح رقم ٩٩/٤٠٥ والاستيضاح رقم ٩٩/٥٦٠ وعلى المذكورين القيام بدفعها خلال مدة شهرين من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية وبخلاف ذلك سنضطر أسفين لاستصدار قرار حجز بحقوقهم وفقاً للقانون تحصيل الاموال الأميرية.

مدير عام دائرة الجمارك

## مطلبية

- يتحقق على السيد:-  
فائق ابراهيم زيدان/ بصفته كفيلاً بالقضية رقم ٩٥/٥٢٩- جزء مبلغ (٧٩٦٠) ديناراً والمكتسب للدرجة القطعية بموجب قرار محكمة استئناف الجمارك رقم ٩٧/١٢٢ من جزء والصادر بحق مؤسسة لزيه حمود للصناعة.  
فعلى المذكور اعلاه المبادرة لدفع المبلغ المشار اليه اعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بالجريدة الرسمية تالياً للاجراءات القانونية.

مدير عام  
الضريبة العامة على المبيعات

## مطلبية

- يتحقق على السادة:-  
شركة التجهيزات والمواد الغذائية.  
عنوانه: جبل الحسين - مقابل مخازن غوث.  
مبلغ: ٤٠١٧ أربعة آلاف وسبعة عشر ديناراً و ٥١٢ فلساً لاخير.  
وذلك فرق ضريبة مبيعات عن الفترة من: ١٩٩٨/٦/١ وحتى ١٩٩٨/٧/١٤ سداداً لقرار التحصيل المبلغ لأصحاب العلاقة أصولاً رقم ١١/٧ من ٤٨٨٣ تاريخ ٢٠٠٠/٢/٩.  
فعلى المذكورين اعلاه المبادرة لدفع المبالغ المشار اليها اعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بالجريدة الرسمية تالياً للاجراءات القانونية.

مدير عام  
الضريبة العامة على المبيعات

## إعلان

- يرجى من المذكورين المدينين للمؤسسة التعاونية الأردنية/ مديرية للتصديقات، المبادرة الى دفع ما هو مستحق عليهم للمؤسسة التعاونية الأردنية خلال (٦٠) يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية وإلا سنضطر أسفين للحجز على اموالهم عملاً بأحكام المادة (٢٠) من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧.

## اسم المدين

## المبلغ

٣٥٨٨ ج

٣٥٥٨ ج

٣٨٨٠ ج

٣٨٨٠ ج

٣٨٨٠ ج

٣٨٨٠ ج

٩٧٢١ ج

٩٧٢١ ج

٩٧٢١ ج

٩٧٢١ ج

٣٤٠٠ ج

٣٤٠٠ ج

٣٣٠٨ ج

٤٧٥٢ ج

٢٣٠٠ ج

مدير عام المؤسسة التعاونية الأردنية  
المهندس عطا الله الجواسرة

محكمة العدل



## الاعلانات

## اعلان

- يعلن للعموم بأنه قد تم تسجيل نادي ابن سينا كجمعية عادية وفقاً لأحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته.

د. عوض خليفات

لنائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية

## اعلانات

## صادرة عن وزير التنمية الاجتماعية السيدة تمام الغول

- يعلن بأنه في اليوم الخامس من شهر تموز من عام ألفين ميلادية تم تسجيل جمعية عقربا الخيرية/ محافظة العاصمة تحت رقم (١٣٤٣)، وذلك استناداً لأحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته.

- يعلن بأنه في اليوم الخامس من شهر تموز من عام ألفين ميلادية تم تسجيل جمعية رباح السرحان للتنمية الاجتماعية/ محافظة المفرق تحت رقم (١٣٤٤)، وذلك استناداً لأحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته.

- يعلن بأنه في اليوم الخامس من شهر تموز من عام ألفين ميلادية تم تسجيل جمعية الخربة السمرا للطباعة بنوي الاحتياجات الخاصة الخيرية/ محافظة المفرق تحت رقم (١٣٤٢)، وذلك استناداً لأحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته.

- يعلن بأنه في اليوم الخامس من شهر تموز من عام ألفين ميلادية تم تسجيل جمعية الحسينية لرعاية وتأهيل المعاقين/ محافظة معان تحت رقم (١٣٤١)، وذلك استناداً لأحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته.

- يعلن بأنه في اليوم السادس من شهر تموز من عام ألفين ميلادية تم تسجيل جمعية المستقبل الخيرية/ محافظة العاصمة تحت رقم (١٣٤٥)، وذلك استناداً لأحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته.

## اعلانات

## صادرة عن مدير عام المؤسسة التعاونية الأردنية المهندس عطا الله الجواسرة

- استناداً للصلاحيات المخولة لي بموجب احكام المادة (٢٧) من النظام العام للجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨.

أقرر تصفية جمعية الحسية التعاونية الزراعية متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/ معان وتعيين السيد محمد خلف حويطات مصفياً لها وعنوانه المؤسسة التعاونية الأردنية/ مديرية تعاون معان على أن تتم التصفية خلال ثلاثة أشهر من تاريخه تمهيداً لإلغاء تسجيلها، ولكن معلوماً بأن جميع الادعاءات التي على الجمعية المذكورة يجب ان تقدم للمصفي المذكور.

- استناداً للصلاحيات المخولة لي بموجب احكام المادة (٢٧) من النظام العام للجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨.

أقرر تصفية جمعية ام القرى التعاونية للاسكان محدودة المسؤولية/ اربد وتعيين السيد راضي طنوس حداد مصفياً لها وعنوانه المؤسسة التعاونية الأردنية/ مديرية تعاون اربد على أن تتم التصفية خلال ثلاثة أشهر من تاريخه تمهيداً لإلغاء تسجيلها، ولكن معلوماً بأن جميع الادعاءات التي على الجمعية المذكورة يجب ان تقدم للمصفي المذكور.

- استناداً للصلاحيات المخولة لي بموجب احكام الفقرة ب من المادة (٣٠) من النظام العام للجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨.

أقرر إلغاء تسجيل جمعية انتاج وتسويق تلاح الجنوب التعاونية الزراعية متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/ عمان وشطبها من السجل العام للجمعيات التعاونية بعد ان تمت تصفيتها.



- استناداً للصلاحيات المخولة لي بموجب احكام المادة (١) من النظام العام للجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨.  
أقرر تصفية الجمعية التعاونية لتصنيع وتسويق منتجات الحليب متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/ جرش وتعيين السيد زيد محمد سعد مصفياً لها وعنوانه مديرية تعاون جرش على ان تتم التصفية خلال مسلة من تاريخه تمهيداً لإلغاء تسجيلها، ويكون معلوماً بان جميع الادعاءات التي على الجمعية المذكورة يجب ان تقدم للمصفي المذكور.

### المحاكم

#### مذكرة تبليغ متهم

صادرة عن محكمة المزار الجنوبي

رقم الدعوى ٩٩/٤٥٠

الاسم والشهرة ومحل الإقامة:-

كلاح راضي عيسى القيسي/ مجهول مكان الإقامة.

تعين يوم الخميس الواقع في ٢٠٠٠/٩/٧ الساعة الثامنة موعداً لرؤية دعوى جزائية التي أقامها عليك الحق العام فيقتضي حضورك في الوقت المعين الى هذه المحكمة وان لم تحضر تجري عليك الأحكام المخصوصة من قانون أصول المحاكمات الجزائية.

#### الخطر اجرائي

صادر عن دائرة اجراء الرصيفة

بالقضية رقم ٩٣/٢٩٥ خ

للمحكوم عليه:- سعود احمد ابراهيم الخواجا.

قررت رئاسة اجراء الرصيفة حبسك مدة اربعين يوماً لعدم تأديتك مبلغ وقدره ثلاثماية دينار لخزينة الدولة فإذا لم تؤد هذا الدين خلال شهر من تاريخ نشر الاخطار في الجريدة الرسمية او تستعمل حقلك المنصوص عليه بالمادة الخامسة من قانون الاجراء باستئناف هذا القرار سيلغى هذا القرار بحقلك حسب الأصول.